

جامعة وهران 2 - محمد بن أحمد
كلية العلوم الإجتماعية
قسم علم الاجتماع



أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم
تخصص: علم الاجتماع السياسي

الخطاب السياسي الرسمي والمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر
الطالبة الجامعية نموذجاً

تحت إشراف الأستاذ
أ. د الزاوي مصطفى

من إعداد الطالبة:
بقدوري حورية

لجنة المناقشة:

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	جامعة الإنتماء
الرئيس أ د:	الزاوي حمزة	أستاذ	جامعة وهران 2
المقرر أ د:	الزاوي مصطفى	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران 2
المناقش أ د:	نجاح مبارك	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران 2
المناقش أ د:	حسن عالي	أستاذ محاضر أ	جامعة سعيدة
المناقش أ د:	بن تامي رضا	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان
المناقش أ د:	لبعير بلعباس	أستاذ محاضر أ	جامعة سيدي بلعباس

السنة الجامعية 2018-2019

الإهداء

إلى النبع الدافق على صفحات عمري: أمي وأبي

إلى حاضري ومستقبلي زوجي الغالي

إلى أولادي: زكريا وإلياس

إلى صديقي ورفيق دربي

أبو صارة

كلمة شكر

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف الدكتور الزاوي مصطفى الذي

لم يدخر جهدا في مساعدتنا على إخراج هذا العمل إلى الوجود.

وشكر موصول إلى زوجي الذي صبر معي ودعمني طوال

مدة إنجازي هذا العمل، وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد

لإثراء هذا العمل المتواضع.

شكرا

الصفحة	قائمة المحتوي
	الإهداء
	شكر وتقدير
1	مقدمة عامة
الجانب المنهجي	
07	1: أسباب إختيار موضوع الدراسة
08	2: تحديد الموضوع الدراسة
09	3: الهدف من الدراسة
09	4: اشكالية الدراسة
13	5: فرضيات الدراسة
14	6: منهج الدراسة والتقنيات المعتمدة
16	"العينة"
21	7: الدراسات السابقة
27	8 : التحديد الإجرائي لمفاهيم الدراسة
الجانب النظري	
الفصل الأول: الخطاب السياسي والمشاركة السياسية	
	تمهيد
	أولاً: ماهية الخطاب السياسي
34	1- مفهوم الخطاب السياسي
37	2- أنواع الخطاب السياسي في الجزائر
37	2-1- الخطاب التقليدي
38	2-2- الخطاب الإدماجي
39	2-3- الخطاب الوطني

40	3- المميزات العامة للخطاب السياسي
	ثانيا: ماهية المشاركة السياسية
42	1- مفهوم التنشئة السياسية خصائصها وقنواتها
42	1-1 - مفهوم التنشئة السياسية
49	1-2- قنوات التنشئة السياسية
49	ا/- القنوات غير المباشرة للتنشئة السياسية
54	ب/- القنوات المباشرة لعملية التنشئة السياسية
57	2- مفهوم المشاركة السياسية
63	2-1- دوافع ومستويات وأشكال المشاركة السياسية
63	ا/- دوافع المشاركة السياسية
65	ب/- مستويات المشاركة السياسية
67	ج/- اشكالها
71	3- الثقافة السياسية والتنشئة السياسية
74	خلاص
الفصل الثاني: دراسة تاريخية للمشاركة السياسية للمرأة	
تمهيد	
77	1- المسار التاريخي للمشاركة السياسية للمرأة في العالم
77	1-1- المرأة والنظم الإجتماعية
83	1-2- المرأة في الحضارات القديمة
88	1-3- المرأة وعصر النهضة

92	1-4- الحركية السياسية للمرأة العربية
87	2- المسار التاريخي للمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر 2-1- المرأة الجزائرية قبل حرب التحرير أثناءها وبعدها
112	2-2- المرأة في التشريع الجزائري
112	أ/ المرأة الجزائرية في المواثيق الوطنية
116	ب/ المرأة في الدساتير الجزائرية
116	أولا/ دستور 1962
117	ثانيا/ دستور 1976
118	ثالثا/ دستور 1989
119	رابعا/ دستور 1996
120	خامسا/ دستور 2016
122	خلاصة
الجانب الميداني	
124	الإجراءات المنهجية للدراسة
124	1- مجالات الدراسة
124	أولا: المجال الجغرافي
124	ثانيا: المجال الزمني
125	ثالثا: المجال البشري
125	2- منهج الدراسة
128	3- أدوات الدراسة
129	4- نظرية الدراسة

132	عرض وتحليل النتائج
201	الخاتمة
209	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
	جدول الإحصائيات القاعدية للعيينة	01
	جدول الإحصائيات النهائية للعيينة	02
	جدول وجود النساء في المجالس النيابية حسب الإقليم	03
	جدول المعدلات العالمية في المجالس	04
	جدول نسبة النساء البرلمنيات في الدول الأوروبية سنة 1989	05
	جدول نسبة النساء النائبات في البرلمان الأوربي عام 1979 إلى 1998	06
	جدول يحدد نشاط المناضلات	07
	جدول نسبة النساء المرشحات لمختلف المجالس المنتخبة	08
	جدول نسبة النساء المنتخبات	09
	جدول عدد ونسب النساء في المجالس المنتخبة	10
	جدوليوضح توزيع أفراد العينة حسب السن	11
	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب السنة الدراسية	12
	جدوليوضح توزيع أفراد العينة حسب السن ومشاركة الطالبات بالانتخاب	13
	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن ومشاركة الطالبات بالانضمام إلى تنظيمات المجتمع المدني.	14
	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص ورأي الطالبات في عمل المرأة.	15
	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص ورأي الطالبات في انضمام المرأة إلى تنظيمات المجتمع المدني.	16
	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص ورأي الطالبات في تحدي المرأة لظروف الحياة	17
	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص ورأي الطالبات في خروج المرأة إلى الانتخاب.	18

جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص ورأي الطالبات في مطالبة المرأة لتقلد مناصب في الدولة.	19
جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص ورأي الطالبات في تعديل الدستور.	20
جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب عمل الأم ورأي الطالبات في قانون الأسرة.	21
جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات في قانون التحرش بالنساء.	22
جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن واهتمامات الطالبات بالخطابات الرئاسية.	23
جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات في كونا لقوانين المعدلة مكسب لحرية المرأة.	24
جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات في كون القوانين المعدلة دليل على احترام المجتمع للمرأة.	25
جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات في كون القوانين المعدلة تمثل تغيير رؤية الرجل للمرأة.	26
جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص ورأي الطالبات في النظام الكوتا أي تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة .	27
جدول توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات في إمكانية مساهمة المرأة في صنع القرار السياسي بعد التعديلات الدستورية.	28
جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات فيما إذا كانت سلطة الرجل هي التي تمنع المرأة من أن تساهم في صنع القرار.	29

	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات فيما إذا كانت العادات والتقاليد هي التي تمنع المرأة من أن تكون فاعلة في صنع القرار في الدولة.	30
	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن وما إذا كان القانون هو الذي يمنع المرأة من صنع القرار في الدولة.	31
	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات في ما إذا كان الدين يمنع المرأة من صنع القرار في الدولة.	32
	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب السكن ورأي الطالبات في أن رفض المجتمع للمرأة هو أحد التحديات التي تواجه عملها السياسي.	33
	جدول توزيع أفراد العينة حسب السكن ورأي الطالبات في أن رفض الرجل لتحقيق قدرة المرأة على العمل السياسي من التحديات التي تواجه عملها في المجال السياسي.	34
	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب السكن ورأي الطالبات في أن تكون المساهمة في تطبيق قوانين جمهورية سبب في عمل المرأة من أجل تطوير الدولة	35
	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن ورأي الطالبات في أن يكون محاربة الفهم الخاطئ لقدرة المرأة سبب في مساهمتها وعملها من أجل تطوير الدولة.	36
	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري ورأي الطالبات في أهلية المرأة لأن تكون من صناعات القرار في الدولة.	37

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مخطط دائرة لتوزيع أفراد العينة حسب السن	
02	مخطط دائرة لتوزيع أفراد العينة حسب الدراسة	
03	مخطط أعمدة لتوزيع أفراد العينة حسب السن ومشاركة الطالبات بالانتخاب	
04	مخطط أعمدة لتوزيع أفراد العينة حسب السن ومشاركة الطالبات بالانضمام إلى تنظيمات المجتمع المدني	
05	مخطط أعمدة لتوزيع أفراد العينة حسب التخصص ورأي الطالبات في عمل المرأة.	
06	مخطط أعمدة لتوزيع أفراد العينة حسب التخصص ورأي الطالبات في انضمام المرأة إلى تنظيمات المجتمع المدني.	
07	مخطط أعمدة لتوزيع أفراد العينة حسب التخصص ورأي الطالبات في تحدي المرأة لظروف الحياة	
08	مخطط أعمدة لتوزيع أفراد العينة حسب التخصص ورأي الطالبات في خروج المرأة إلى الانتخاب.	
09	مخطط أعمدة لتوزيع أفراد العينة حسب التخصص ورأي الطالبات في مطالبة المرأة لتقلد مناصب في الدولة	
10	مخطط أعمدة لتوزيع أفراد العينة حسب التخصص ورأي الطالبات في تعديل الدستور.	
11	مخطط أعمدة لتوزيع أفراد العينة حسب عمل الأم ورأي الطالبات في قانون الأسرة.	

12	مخطط أعمدة توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات في قانون التحرش بالنساء.
13	مخطط أعمدة لتوزيع أفراد العينة حسب السن واهتمامات الطالبات بالخطابات الرئاسية.
14	مخطط أعمدة لتوزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات في كون القوانين المعدلة مكسب لحرية المرأة.
15	مخطط أعمدة لتوزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات في كون القوانين المعدلة دليل على احترام المجتمع للمرأة.
16	مخطط أعمدة لتوزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات في كون القوانين المعدلة تمثل تغيير رؤية الرجل للمرأة.
17	مخطط أعمدة لتوزيع أفراد الهيئة حسب التخصص ورأي الطالبات في النظام الكوتا أي تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة
18	مخطط أعمدة لتوزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات في إمكانية مساهمة المرأة في صنع القرار السياسي بعد التعديلات الدستورية
19	مخطط أعمدة لتوزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات فيما إذا كانت سلطة الرجل هي التي تمنع المرأة من أن تساهم في صنع القرار.
20	مخطط أعمد لتوزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات فيما إذا كانت العادات والتقاليد هي التي تمنع المرأة من أن تكون فاعلة في صنع القرار في الدولة.
21	مخطط أعمدة لتوزيع أفراد العينة حسب موقع السكن وما إذا كان القانون هو الذي يمنع المرأة من صنع القرار في الدولة.

	<p>مخطط أعمدة لتوزيع أفراد النسبة حسب موقع السكن وما إذا كان القانون هو الذي يمنع المرأة من صنع القرار في الدولة.</p>	22
	<p>مخطط أعمدة لتوزيع أفراد العينة حسب السكن ورأي الطالبات في أن رفض المجتمع للمرأة هو أحد التحديات التي تواجه عملها السياسي.</p>	23
	<p>مخطط أعمدة لتوزيع أفراد العينة حسب السكن ورأي الطالبات في أن رفض الرجل لحقيقة المرأة على العمل السياسي من التحديات التي تواجه عملها في المجال السياسي.</p>	24
	<p>مخطط أعمدة لتوزيع أفراد العينة حسب السكن ورأي الطالبات في أن تكون المساهمة في تطبيق قوانين جمهورية سبب في عمل المرأة من أجل تطوير الدولة.</p>	25
	<p>مخطط أعمدة لتوزيع أفراد العينة حسب السن ورأي الطالبات في أن يكون محاربة الفهم الخاطئ لقدرة المرأة سبب في مساهمتها وعملها من أجل تطوير الدولة.</p>	26
	<p>مخطط أعمدة لتوزيع أفراد الصيغة حسب الدخل الشهري ورأي الطالبات في أهلية المرأة لأن تكون من صناع القرار في الدولة</p>	27

مقدمة عامة

- شهد العالم عصرا جديدا من التقدم العلمي والتكنولوجي فرض بموجبه حضارة إنسانية جديدة أساسها التكنولوجيا والتنمية المستدامة فبعدما كانت دول العالم المتقدم تسعى إلى فرض وجودها بين الدول من جهة وفرض سيطرتها على دول الضعيفة (استعمارها) من جهة أخرى، أصبحت تسعى إلى تحقيق الأمن العالمي والتعايش السلمي وذلك بإقرار معاهدات دولية وأممية تطبق من خلالها مبادئ تخدم الأمن والسلم الدوليين، هذا ما يفسر الحركية الكبيرة التي شهدتها المجتمع الدولي في الفترة الأخيرة في مجال التنمية البشرية حيث أصبح يولي أهمية كبيرة لكل ما يمكن أن يخدم الحياة العامة للأفراد، لذلك سعى إلى إشراك جميع الفاعلين في عملية التنمية وبما أن المرأة تمثل نسبة عالية في كل المجتمعات عنيت مباشرة بجملة من القرارات الأممية وهذا لتمكينها من أن تكون عنصرا فاعلا وفعالا في عملية التنمية بكل جوانبها. وعلى غرار باقي دول العالم وقعت الجزائر على الإتفاقيات والمعاهدات الأممية وسعت بدورها إلى إشراك المرأة في العملية التنموية وذلك بإجبارية التعليم، وحققها في العمل، والحق في الإنتخاب...، وغيرها من الحقوق والمكاسب التي أقرها لها القانون منذ غداة الإستقلال وهذا بعد أن فرضت جدارتها في عملها بجانب الرجل في سبيل تحرير الوطن. حتى بعد الإستقلال ورغم تعاقب الحكام والحكومات إلا أن الدساتير الجزائرية وقبلها المواثيق جاءت داعمة لحقوق المرأة كمواطنة، ومنادية بمساوتها مع الرجل في الحقوق والواجبات.

- وقد دعمت هذه الحقوق وتأكدت بعد دخول الجزائر مرحلة جديدة في التعددية والحرية السياسية، حيث أصبح للمرأة الحق في ولوج عالم السياسة وذلك بمشاركتها في مختلف الفعاليات السياسية، وتقلدها مناصب عليا في الدولة.

- بعد الإنفتاح الديمقراطي تكفل سعي المرأة بشكل رسمي ومؤكد في العمل السياسي وذلك بإقرار نظام التمثيل الإجباري - إن صح التعبير - للنساء في المجالس المنتخبة (نظام الكوتا).

- بالإضافة إلى تعديل مختلف المواد التي كانت مجحفة في حقها خصوصا ما تعلق بقانون الأسرة، قانون الجنسية، وحقها في قانون العمل وقانون الحماية الإجتماعية حيث جرم التحرش بالنساء، كما فرضت عقوبات على العنف ضد المرأة.

- فالمرأة الجزائرية حققت نوعا من الاستقلالية الوجدانية عن الرجل وحتى عن المجتمع ككل هذا الأخير الذي ما فتئ يقيدتها ويمنعها من أن تكون كيانا فاعلا في النسق الإجتماعي العام، فرغم دعم المجتمع الدولي للمرأة ومنه دعم الدولة الجزائرية لها بإقرار مختلف القوانين والتسهيلات إلا أنها لا تزال حبيسة الفهم الخاطئ للدين

الذي تجسد في عادات وتقاليد أصبحت مع مرور الزمن - قانونا إجتماعيا- راسخا
يشرع للهيمنة ذكورية تعتبر كل تغيير جريمة في حق الدين والمعتقد، فمثل هذه
الافكار وغيرها ساهم في بناء ثقافة متحجرة ترفض مبدء التغيير من اجل دفع حركية
المجتمع و تسريع وتيرة تطوره.

انطلاقا من هذا الواقع حاولنا في دراستنا تسليط الضوء على الخطاب السياسي
الرسمي والمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، هذه المشاركة التي هي حق من
حقوق المرأة الجزائرية ترمي الى تساويها مع الرجل في الواجبات والحقوق.
وللاستفاضة أكثر، قدمنا الدراسة في ثلاثة جوانب رئيسية: تمثلت في مدخل منهجي،
و تاطير نظري ثمدراسة ميدانية نعتبرها اهم جزء يقدم الشرعية الاكاديمية لعمالنا
البحثي.

- قمنا في البداية بتقديم طرح منهجي مفاهيمي للدراسة حيث شمل هذا الجزء
جميع مراحل المنهجية للدراسة من أسباب اختيار الموضوع، أهداف الدراسة،
الإشكالية، الفرضيات، المفاهيم الإجرائية للدراسة، الدراسات السابقة، محاولين من
خلال كل هذه العناصر تقديم الموضوع بشكل منهجي يعطيه الطابع المنطقي و
الترباط و التناغم يمكن فهمه. أما الجانب النظري فقد جاء مكونا من فصلين أساسيين
, و كل فصل جاء مقسما الى ثلاثة اجزاء.

تناولنا في الفصل الأول ماهية الخطاب السياسي والمشاركة السياسية حيث تعرضنا في القسم الاول منه الى مفهوم الخطاب السياسي أنواعه ومميزاته. اما في القسم الثاني فتعرضنا الى مفهوم التنشئة السياسية , قنواتها المباشرة و غير المباشرة كما حددنا مفهوم المشاركة السياسية , دوافعها , مستوياتها , اشكالها و وصولا الى الثقافة السياسية و التنشئة السياسية .

اما الفصل الثاني قدمنا فيه: دراسة تاريخية للمشاركة السياسية للمرأة , حيث تطرقنا في جزئه الاول الى المسار التاريخي للمشاركة السياسية في العالم . حيث تعرضنا بتفصيل الى المرأة و النضم الاجتماعية و الى المرأة في الحضارات القديمة و عصر النهضة وصولا الى الحركية السياسية للمرأة العربية .

اما في جزئه الثاني تعرضنا الى المرأة الجزائرية قبل حرب التحرير و اثنائها و بعدها . كما تناولنا المرأة في التشريع الجزائري اي المرأة في المواثيق الوطنية و منها المرأة في الدساتير الجزائرية و ختمنا الفصل بخلاصة حاولنا من خلالها عرض ما جاء في الفصل من مراحل و محطات و جب الوقوف عندها.

اما الجانب الميداني الذي يعتبر أساس دراستنا , عمدنا في البداية إلى تقديم مجال الدراسة ومنهجها لتحقق من فرضيات بحثنا، هذه الأخيرة التي طرحت في البداية والتي كانت عبارة عن إجابات مؤقتة لتساؤلات فرضت نفسها في بداية الدراسة.

فبعد جمع البيانات وتفريغها وجدولتها قمنا بدراستها والتعليق على محتواها بقراءات
سوسولوجية إحصائية اختلفت وتعددت باختلاف وتعدد المتغيرات والنتائج المتحصل عليها.
وبعد هذا قمنا بتقديم عرض مفصل للنتائج المتحصل عليها وتقييم لفرضيات الدراسة.
فكل هذه المراحل التي مررنا بها حاولنا من خلالها التوصل إلى حقيقة فاعلية الخطاب
السياسي الرسمي وأهميته في المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر. في الختام قدمنا نتائج
دراستنا على شكل خاتمة تكون منطلقا لتأسيس اسئلة جديدة حول المشاركة السياسية للمرأة
في الجزائر و في المجتمعات المشابهة.

أسباب إختيار الموضوع الدراسة:

تعد مرحلة إختيار موضوع البحث أول خطوة منهجية في تحديد وصياغة أي بحث علمي وهي مرحلة مهمة وأساسية في كل البحوث الأكاديمية حيث انه يتم من خلالها تحديد الدوافع التي أدت بالباحث إلى تبني تصور معين للموضوع، ونحن في هذا الصدد حصرنا أسباب اختيارنا لموضوعنا في النقاط التالية:

أولاً: ظهور الخطاب السياسي كوسيلة مهمة في الحياة السياسية و محاولته الاندماج

فيفضاء التغييرات السياسية السريعة التي تمر بها المجتمعات عالمياً.

ثانياً: كون هذا الموضوع يمس شريحة كبيرة من المجتمع و هي النساء.

ثالثاً: كون أن المشاركة السياسية للمرأة تمثل ظاهرة اجتماعية تستدعي الدراسة في ضوء

المعطيات السياسية العالمية المرتبطة بالعولمة السياسية .

رابعاً: محاولة التطرق للجانب السياسي في الحياة العملية والاجتماعية للمرأة الجزائرية بصفة

عامة ولطالبة الجامعية بصفة خاصة.

خامساً: كون أن الموضوع يتناول بالدراسة محور الخطاب السياسي الرسمي والمشاركة

السياسية للمرأة كظاهرة "سوسيو" سياسية وذلك بتعرض لما قدمه الخطاب السياسي الرسمي

لمشاركة المرأة في السياسة ومنها مشاركة الطالبة الجزائرية.

تحديد الموضوع الدراسة:

بتناولنا لموضوع الخطاب السياسي الرسمي والمشاركة السياسية للمرأة - الطالبة الجامعية نموذجاً - نكون قد تطرقنا للبحث في مجالات متعددة. فبالنسبة للتخصص فإنه يمثل تداخلاً بين اختصاصين أساسيين هما علم الاجتماع السياسي، بحكم أنه يبحث في أشكال المشاركة السياسية و الخطاب السياسي. ولعلم النفس الاجتماعي الذي يحلل أسباب ودوافع مشاركة النساء في السياسة من جهة وللتأكيد على أهمية التنشئة الاجتماعية ومنها السياسية للطالبات من جهة أخرى.

كما أنه وعلى المستوى النظري والتحليلي للدراسة حاولنا التركيز على دور الخطاب السياسي الرسمي بكل أشكاله وفي كل مراحله في مشاركة المرأة ومنها الطالبة في الحياة السياسية. كما أننا في الجانب الميداني ركزنا على طبيعة العينة والتي تمثلت في طالبات جامعات مستغانم وهذا كله جاء استجابة لمتطلبات الموضوع.

الهدف من الدراسة:

تتوقف أهمية أي دراسة عند قيمتها العلمية والنتائج التي تحققها والتي ستكون منطلقا لبحوث أخرى. كما تكمن أهمية الدراسة في التأكد على أهمية النسق السياسي في المجتمع ودوره في تفاعل الأنساق الاجتماعية الأخرى، وما يعكسه هذا الأخير من إيجابيات أو سلبيات، وهذا طبقا لدرجة الوعي والاهتمام الذي يحيط به هذا المجال. من هذا محاولة البحث في الخطاب السياسي الرسمي ودوره في عملية المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع الجزائري ومنه للطالبة الجامعية ومحاولة تفسير كل ما يمكن أن يكون كسلوكيات وممارسات من خلفية "سوسيو" سياسية .

اشكالية الدراسة:

شهد المجتمع الدولي في الفترة الأخيرة حركة كبيرة في مجال التنمية البشرية، حيث أنه أصبح يولي أهمية كبيرة لكل ما يمكن أن يخدم الحياة العامة من قريب أو بعيد، و بما أن المرأة تمثل نسبة كبيرة في كل المجتمعات وجب اعتبارها قوة بشرية مساهمة في العمليات التنموية. وبعودة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أصبح من الضروري على جميع دول العالم فتح المجال أمام المرأة لتكون من صناعات اتخاذ القرار، وذلك بتمكينها من تقلد مناصب عليا في الدولة ومشاركتها في مختلف الفعاليات

الاجتماعية والسياسية والاقتصاديةالخ، وهذا ما تجسد في معاهدات دولية وقرارات أممية صادقت عليها معظم دول العالم.

وعلى غرار باقي دول العالم عامة والدول العربية خاصة وافقت الجزائر على هذه المعاهدات والاتفاقيات الأممية وذلك لمحاولة انتاج نظام سياسي يرتبط باطروحات الديمقراطية و يرسم معالم علاقات جديدة مندمجة في القوانين الدولية بغية تاسيس دولة القانون و الحكامة العقلانية .

فمشاركة المرأة في الحياة السياسية إذا أصبح ضرورة ملحة وحتمية تفرضها الممارسة الديمقراطية في مجتمعات تشكل المرأة فيها نصف المجتمع.

إن التفكير في المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر اعتبر مسألة مهمة، وإشكالية ترتبط أساسا بطبيعة القوى السياسية المكونة للمجتمع الجزائري. ويعرف في الأدبيات السياسية بان المشاركة السياسية في أي مجتمع ترتبط بمدى الوعي السياسي للقوى السياسية

وبمدى إمكانية القيام بهذا الفعل في ظل سلطة سياسية معينة. فالتنشئة السياسية تخلق المواطن السياسي نظريا والخطاب السياسي يدعمه قانونيا والمشاركة تؤكد وجوده عمليا.

معروف أن الأحداث السياسية في الجزائر بعد الاستقلال تسارعت بشكل ملحوظ، وفي كل مرة كانت مختلف القوى السياسية تتفاعل مع الأحداث وتؤثر فيها.

ضمن هذا الواقع نطرح إشكالية موضوعنا التي تتمحور حول "الخطاب السياسي الرسمي والمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر الطالبة الجامعية نموذجا".

فموضوع المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر لاقى اهتماما بالغاً لدى المهتمين والباحثين في حقوق الإنسان وفي مختلف التيارات النسوية الوطنية منها والعلمية، حيث ترجمت هذه الاهتمامات في صدور نصوص قانونية تقر بدور المرأة في النهوض بالمجتمع والاعتراف بها كقوة مشاركة في مختلف الفعاليات الاجتماعية بعد ما أصبحت من أولويات السياسة الوطنية للتنمية.

فالمشاركة السياسية للمرأة في أي مجتمع مرتبطة بالمكانة الحقيقية لها داخل المجتمع هذا الأخير الذي تتحكم فيه مختلف القوى من عادات وتقاليد وممارسات موروثة عن فكر متحجر ورواسب استعمارية، بالإضافة إلى واقع تنظيمي وما يتضمنه من قوانين ولوائح تنظيمية مرتبطة أساسا بمفاهيم خاطئة لما يعرف بالعمليات السياسية إن لم نقل العمل السياسي أو الممارسة السياسية.

من هذا المنطلق سنحاول الإجابة على الأسئلة التالية :

- ما الذي يمكن أن يؤثر في التكوين السياسي للمرأة الجزائرية ؟
- ما هي أهم آليات تطوير مشاركة المرأة في السياسة ؟
- ما مدى تأثير الخطاب السياسي الرسمي على المشاركة السياسية للمرأة ؟
- ما هي أهم التحديات التي تواجه المرأة الجزائرية في نشاطها السياسي ؟

فمن خلال السعي للإجابة على هذه الأسئلة نكون قد تناولنا موضوع الخطاب السياسي

الرسمي والمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر بكثير من التوضيح والنقاش، كما نكون بحاجة إلى فرضيات تحدد اطر بحثنا.

فرضيات الدراسة:

على ضوء ما سبق ذكره سنطرح جملة من الفرضيات نحاول من خلالها معالجة

إشكالية موضوعنا

الفرضية الاولى :

_ الخطاب السياسي الرسمي يساهم بشكل كبير في إرساء دعائم المشاركة

السياسية للمرأة في الجزائر و يشجعها و يخلق اليات الاندماج اعتمادا على

التأثير القانوني و المفاهيمي.

الفرضية الثانية :

_ المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر تمثلت في وصولها لمراكز صنع القرار في

الدولة و صراعها انتقل الى مستويات اخرى - اي تجاوزت الصرع الاجتماعي -

الاسري - القبلي - الى الصراع السياسي.

منهج الدراسة والتقنيات المعتمدة:

- يعد منهج البحث "مجموعة من العمليات تسعى لبلوغ هدف"¹. كما أنه "الطريقة المؤدية إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة، تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة"². كما يمثل "الطريقة الموضوعية التي يسلكها الباحث في دراسة ظاهرة معينة وتحديد أبعادها بشكل شامل يسهل التعرف عليها وتمييزها"³. فكل عمل علمي "يعتمد على منهج أو طريقة معينة تحدد له موضوع الدراسة أو مشكلة البحث، ثم وضع الفروض الميدانية وإجراء التجارب لجمع البيانات الأساسية، ثم تحليلها إحصائياً واستخلاص النتائج"⁴. ويتضح جلياً الاقتراب الكيفي للموضوع من خلال طرحنا للإشكالية وصياغة الفروض لننتقل بعد ذلك إلى الجانب الكمي الذي يظهر من خلال جمع المعطيات والبيانات في استمارة وتفريغها في جداول إحصائية تساعدنا على التفسير والتحليل"⁵.

¹ - موريس انجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية - تدريبات علمية -، دار القصة للنشر، ط2، 2008. ص 98.

² - عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت. 1977. ص5.

³ - لهادي خالدي، عدي عبد الحميد، المرشد في المنهجية و تقنيات البحث العلمي، دار الطباعة والنشر والتوزيع. 1996. ص 22.

⁴ - زيدان عبد الباقي، قواعد البحث الاجتماعي، مطبعة السعادة، ط3، مصر، 1980، ص18.

⁵ - محمد علي محمد، مقدمة في البحث الاجتماعي، النهضة العربية، بيروت، 1983، ص166.

فاستعمال مناهج البحث يساعد على تحويل المعطيات الكيفية إلى معطيات كمية أو قابلة للتكميم ومنه الوصول إلى نتائج إحصائية ذات دلالة سوسيولوجية وهذا ما تؤكد مادلين غريفيتس حيث تقول: "أن استعمال مناهج البحث هو عبارة عن تحويل المعطيات الكيفية إلى معطيات كمية"¹. و أصبح من السهل على الباحثين استعمال برامج الاعلام الالي

مثل SPSS

الذي يعد من أكثر برامج الإعلامالآلي استعمالا في البحوث الاجتماعية لأنه يساعد كثيرا فيما يلي:

- ترميز الأجوبة و ترتيبها وفق معايير محددة مسبقا من طرف الباحث .
- حساب النتائج واستخراج النسب المئوية لها .
- جدولة المعلومات .
- رسم بيانات النتائج واستخراج درجة الترابط بين مختلف الأجوبة².

¹ - عبد المجيد البدوي، الأساليب التطبيقية لتحليل و إعداد البحوث العلمية مع حالات دراسية باستخدام برنامج SPSS، دار الشروق، الأردن، 2009، ص37.

² - دلال القاضي محمود البياتي، منهجية و اساليب البحث العلمي تحليل البيانات باستخدام SPSS. دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2008، ص199.

العينة:

تعد العينة إحدى المراحل الأساسية في منهجية البحث في علم الاجتماع لأنها تعتبر نقطة ارتكاز أساسية ومحورية في عملية التحقق من الفرضيات.

فهي تلك المجموعة من العناصر أو الوحدات التي يتم استخراجها من مجتمع البحث ويجري عليها الاختبار... على اعتبار أن الباحث لا يستطيع موضوعيا التحقق من كل مجتمع البحث نظرا إلى الخصائص التي يتميز بها هذا المجتمع وعليه يمكن القول أن العينة هي مجموعة فرعية من عناصر مجتمع بحث معين وأنها ذلك الجزء من الكل الذي يتم استخراجها من أجل إمكانية التحقق من الفرضيات والذي فرضه عدم قدرة الباحث اختيار كل وحدات عالم البحث¹.

وبما أننا سندرس ظاهرة في مجتمع متباين الخواص بشكل واضح اخترنا العينة الحصصية والتي "تعتمد على بعض مميزات مجتمع البحث التي نسعى لإعادة إنتاجها في صورة نسب في العينة، أن استعمالها يتطلب منا امتلاك بعض المعطيات الرقمية حول مجتمع البحث"².

¹ - سعيد سبعون، حفصة جرادي، الدليل المنهجي في اعداد المذكرات ورسائل الجامعة في علم الاجتماع، دار القصبه للنشر، 2012، ص135.

² - موريس انجريس، مرجع سبق ذكره، ص312.

الجانب المنهجي

وعلى هذا الأساس اعتمدنا الخطوات التالية:

* تحديد عدد الطالبات بكل كليات و معاهد جامعات مستغانم.

* تحديد عدد طالبات التدرج من السنة الأولى ليسانس إلى السنة الثانية ماستر من

جميع التخصصات .

* تحديد النسب المئوية و تطبيق القوانين الإحصائية الخاصة ب العدد س المجهول

وحساب كا². وبذلك تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول 01: الإحصائيات القاعدية للدراسة

مجتمع البحث	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة الأولى الاولى ماستر	السنة الثانية ماستر	المجموع
كلية العلوم و التكنولوجيا	638	308	257	/	313	244	1760
كلية العلوم الدقيقة و الاعلام الالي	483	204	112	/	207	168	1174
كلية العلوم الطبيعية و الحياة	612	356	330	/	365	346	2009
كلية الطب	218	48	80	66	/	/	412

الجانب المنهجي

1576	300	386	/	209	300	381	كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير
1971	552	579	/	255	212	373	كلية الحقوق و العلوم السياسية
2213	506	554	/	435	252	466	كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية
2654	479	562	/	434	456	723	كلية اللغات الاجنبية
1955	295	291	/	309	369	691	كلية الادب العربي و الفنون
126	36	32	/	15	19	24	جامعة التربية و البدنية الرياضية
15850	2926	3289	66	2436	2524	4609	المجموع

فمن مجموع 15850 طالبة مسجلة كانت العينة بنسبة "3.15 %"، أي ما يعادل

500 طالبة موزعة على الكليات والمعاهد على حسب المعطيات المقدمة، وبعد حساب

النسب المئوية وكما2 تحصلنا على النتائج التالية والتي تعد النهائية للعينة.

الجدول 02: مجتمع البحث بعد الحسابات الإحصائية:

المجموع	السنة الثانية ماستر	السنة الأولى ماستر	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	مجتمع البحث
55	08	10	/	08	09	20	كلية العلوم و التكنولوجيا
11%	14%	18%		15%	17%	36%	
37	05	07	/	04	06	15	كلية العلوم الدقيقة والإعلام الآلي
07%	14%	18%		10%	17%	41%	
64	11	11	/	10	12	20	كلية العلوم الطبيعية والحياة
13%	17%	18%		16%	18%	31%	
13	/	/	02	03	02	07	كلية الطب
03%			16%	19%	12%	53%	
50	10	12	/	06	10	12	كلية العلوم

الجانب المنهجي

10%	19%	24%		13%	19%	25%	الاقتصادية و التجارية و التسيير
62	17	18	/	08	07	12	كلية الحقوق و
12%	28%	29%		13%	11%	19%	العلوم السياسية
70	16	18	/	14	08	14	كلية العلوم
14%	23%	25%		20%	11%	21%	الانسانية و الاجتماعية
84	15	18	/	14	14	23	كلية اللغات
17%	18%	21%		17%	17%	27%	الاجنبية
61	09	09	/	10	12	21	كلية الادب
12%	15%	15%		16%	19%	35%	العربي و الفنون
04	1,16	01	/	0,48	0,6	0,76	جامعة التربية
01%	29%	25%		12%	15%	19%	البدنية و الرياضية
500	59	105	02	75%	80	145	المجموع
100	19%	21%	16%	15%	16%	29%	

الدراسات السابقة:

يعود موضوع الخطاب السياسي الرسمي والمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر موضوع الساعة، إلا انه لا يزال جديد وخصبا من حيث الدراسة والمعالجة، فحسب اطلاعنا لم نجد أي دراسة تعنيه مباشرة، فدائما ما يكون موضوع الخطاب السياسي

مرتبط بمواضيع أخرى، كما يرتبط موضوع المشاركة السياسية للمرأة بمفاهيم ودلالات تكون في بعض الأحيان تقترب إلى حد كبير من موضوع دراستنا. لذلك فضلنا أن نعطي بعض الأمثلة على ما وجدناه عن موضوع الخطاب السياسي الرسمي، وأمثلة أخرى عن ما وجدناه عن موضوع المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، يجدر الإشارة إلى أن الدراسات المقدمة هي على سبيل المثال وليس الحصر

1- الدراسات التي عنيت بالخطاب السياسي الرسمي:

• أطروحة دكتوراه من إعداد الطالب العربي بوعمامة تحت عنوان "الخطاب السياسي

والمؤسسة الدينية في الجزائر (مقارنة سوسيو تاريخية)". سنة 2013/2012

عالجة هذه الدراسة طبيعة العلاقة القائمة بين ما هو سياسي وما هو ديني في الجزائر منطلقاً من سؤال قاعدي مفاده: ما هي العوامل والمحددات التاريخية والذاتية التي

صاغت العلاقة بين المجال الديني والنظام السياسي في الجزائر؟ وما هو تأثير العوامل التاريخية في تسيير المجال الديني؟

وللإجابة على هذا السؤال ومعالجة الإشكالية المطروحة فيه اختار الباحث أن يقسم

دراسته إلى إطار منهجي شمل كل الخطوات المنهجية للدراسة وإطار نظري لخصه في ثلاثة

فصول في كل ثلاثة مباحث، عمد فيها الباحث التطرق إلى المحطات التاريخية والتنظيرية التي لها علاقة بموضوعه.

- ماجستير في علم الاجتماع السياسي من إعداد الطالب حمو مصطفى بعنوان "الخطاب السياسي الرسمي وتأثيره على المشاركة السياسية للشباب الجامعي". سنة 2013/2012.

عالجة الدراسة إشكاليةتأثير الخطاب السياسي على المشاركة السياسية للطلاب الجامعي، وقد ركزت الدراسة بشكل كبير على المشاركة بالانتخاب حيث يرى الباحث أن السلطة تسعى دائما في فترة الانتخابات إلى ترتيب أمورها وفرض شرعيتها باستعمال خطاب سياسي رسمي موجه لكل أفراد الوطن بمختلف الفئات الاجتماعية وذلك بتبني الشعارات الوطنية والمساواة وحفظ الحريات ..، وغيرها من الإشعارات التي تهتم المواطن بدرجة الأولى.

كما يكون الخطاب السياسي موجه في بعض الأحيان إلى فئات محددة كما هو الحال في هذه الدراسة التي اهتمت بالخطاب السياسي الموجه للشباب الجامعي في فترة الانتخابات.

ولعرض كل ما سبق ذكره جاءت الدراسة مقسمة إلى ثلاثة مجالات أساسية؟ المجال المنهجي وضمك المراحل المنهجية للدراسة ويليه المجال النظري الذي جاء في فصلين

عالج الأول موضوع الخطاب السياسي والأحزاب السياسية، وتطرق الثاني للشباب والمشاركة السياسية، أما الجانب الميداني، ف جاء في الفصل الثالث والأخير للدراسة حيث عرض فيه جميع المعطيات الإحصائية والرسومات البيانية والقراءات السوسولوجية لها. و ختم الدراسة بخاتمة شملت شرح وتحليل نتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة.

2/- الدراسات التي عنيت بالمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر:

- أطروحة دكتوراه من إعداد الطالبة حمدا صبيحة تحت عنوان "المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع المحلي (مدينة وهران نموذج)" سنة 2016/2015.

تطرقت الباحثة في هذه الأطروحة لإشكالية حقيقة ولوج المرأة الجزائرية لعالم السياسة ومدى مساهمة الدولة في إرساء دعائم العمل السياسي للمرأة ومنه مشاركتها الفعلية والفعالة في مجال كان إلى حد قريب حكرا على الرجال فقط. فمنذ بدايات الانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر بعد اعتمادها النظام الديمقراطي وانفتاحها على التعددية الحزبية سعت السلطة السن قوانين وإصدار نصوص تشريعية لصالح تقدم المرأة والتي منها على سبيل المثال لا الحصر دستور 1989 ودستور 1996 والقانون العضوي 1912 الذي جاء لتوسيع مشاركة المرأة من خلال التمثيل الحصصي في المجالس المنتخبة - الكوتا-.

بالإضافة إلى قوانين وتشريعات أخرى جاءت كلها لدعم العمل السياسي للمرأة ومشاركتها في بناء المسرح الديمقراطي للدولة الجزائرية. فالباحثة من خلال دراستها لعينة من النساء الفاعلات في الحقل السياسي بمدينة وصلت إلى حقيقة انه رغم جهود الحكومة لتفعيل دور المرأة في الحقل السياسي من خلال تذليل العقبات أمامها للمشاركة في

المؤسسات السياسية (كلا الأحزاب والمجالس المنتخبة)، وفي مراكز اتخاذ القرار إلا أن طموح المرأة الجزائرية في المشاركة الفعلية كما وكيفا في العمل السياسي لم يبلغ إلى حد الآن درجة التحقيق الفعلي، وهذا لوجود معوقات سياسية واجتماعية وثقافية وحتى اقتصادية ساهمة بشكل أو بآخر في إحداث رهوة بين الواقع الذي يعكس تمثيلا ضعيفا لها في المجال السياسي.

ولتفصيل في كل هذا جاءت الدراسة مقسمة إلى جانب منهجي شمل كل المراحل المنهجية والمفاهيمية للدراسة، وجانب نظري تكون من ثلاثة فصول أساسية وجانب تطبيقي جاء فيه تحليل وشرح لنتائج العمل الميداني.

- رسالة ماجستير من إعداد الطالب ففعا عواد ياسين تحت عنوان "المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر بين الانفتاح السياسي والضوابط الاجتماعية (دراسة ميدانية في

المجلس الشعبي الولائي حزب التجمع الوطني الديمقراطي (غليزان)
سنة 2013/2014.

تطرق هذه الدراسة إلى واقع مشاركة المرأة في العمل السياسي في الجزائر خاصة في فترة التعددية الحزبية ودراسة مدى تأثير الواقع الاجتماعي من خلال الضوابط الاجتماعية

التي يتميز بها المجتمع الجزائري حيث سلط الباحث الضوء على واقع المرأة في المجتمع الجزائر في فضاءها العام والخاص، وعلاقتها بالرجل في الأسرة وحتى في العمل خصوصا إذا تعلق الأمر بالعمل في السياسة منطلقا من سؤال رئيسي مفاده:

ما هو واقع المشاركة السياسية للمرأة في ظل التغيرات السياسية الإقليمية والدولية بين الانفتاح السياسي والضوابط الاجتماعية في المجتمع المحلي الجزائري؟.

ووصولاً إلى أسئلة فرعية شكلت هيكل الدراسة وهي على التوالي:

- هل دخول المرأة للنضال السياسي يعبر عن حجم مسؤولية المواطنة وهدف المشاركة

السياسية في دعم ديناميكية المجتمع السياسي؟.

- هل مشاركة المرأة في الحياة السياسية يتوافق مع الضوابط الاجتماعية المحلية ام

يتعارض معها؟.

- كيف يمكن للمرأة أن توافق بين فضاءها الخاص والفضاء العام الذي تمارس فيه

نشاطها السياسي؟.

- ما هو دور التنشئة السياسية في توجيه المرأة في الحياة السياسية؟.
- كيف هي العلاقة الرجل بالمرأة في الحياة الحزبية ومدى سيطرة الرجل في الحزب السياسي؟.

كما أن الدراسة جاءت مقسمة إلى جانب منهجي شمل جميع المراحل المنهجية للموضوع بالإضافة إلى فصلين نظريين تطرق من خلالها الباحث في الفصل الأول إلى دراسة تاريخية و قانونية لمشاركة المرأة السياسية.

وفي الفصل الثاني للدراسة "سوسيو" سياسية لمشاركة المرأة السياسية في الجزائر وختمها بفصل ثالث جاء فيه دراسة ميدانية للمشاركة السياسية للمرأة في حزب التجمع الوطني الديمقراطي والمجلس الشعبي الولائي بغليزان.

التحديد الاجرائي لمفاهيم الدراسة:

1- مفهوم الخطاب:

- "الخطاب هو الكشف عن الطرق الممكنة للإقناع في أي موضوع كان"¹.
- كما انه "يشكل وحدة اتصال مرتبطة بظروف إنتاجية معينة"¹.

¹- عمر اوكان، اللغة والخطاب، إفريقيا الشرق، المغرب، 2001. ص 100.

- كما انه جزء لا يتجزأ من نقاش ادبيولوجي يمتد على نطاق واسع جداً، أنه يرد على شيء ما، ويفند، و يؤكد، و يستبق الاجواء، والاعتراضات المحتملة ويبحث عن السند...².

ونقصد به في دراستنا التعبير عن أفكار بالكلمات أو معالجة مكتوبة لموضوع ما.

2- مفهوم الخطاب السياسي:

"الخطاب السياسي هو حقل من حقول التعبير عن الآراء ووجهات النظر، وكذا اقتراح أفكار ومواقف حول قضايا وشؤون سياسية لها علاقة بنظام الحكم، كالديمقراطية واقتسام السلطة والتفاعل بين مختلف أنواعها، فهو خطاب إقناعي يهدف إلتمير فكرة محددة بين جماهير ما، يسعى صاحبها إلى توظيف مختلف الأدلة والحجج لجعلهم يقتنعون ويقبلون المعطيات الموجهة إليهم"³.

¹ - دومنيك مانغونو . المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، ط1، 2008، ص 38.

² - رابح بوحرش . اللسانيات وتحليل النصوص . علم الكتب الحديث . ط1 . الأردن، 2007، ص 100

³ -Christion Boylon . « Sociolinguistique Société .Langue discours ». Nathan. Université .1996.p248.

"هو الخطاب الموجه عن قصد إلى المتلقي مقصود، بقصد التأثير وإقناعه بقصد التأثير فيه وإقناعه بمضمون الخطاب، ويتضمن هذا المضمون أفكار سياسية، أو يكون موضوع هذا الخطاب سياسياً"¹.

ونقصد به في دراستنا خطاب السلطة الحاكمة سواء كان شفهي أو مكتوب.

3 - مفهوم المشاركة السياسية:

تعرف المشاركة السياسية على أنها "الطريقة والوسيلة التي يستطيع من خلالها المواطن التعبير عن موقفه من مختلف القضايا التي تهمة وتهم المصلحة العامة، وبواسطتها يشارك في صناعة القرار السياسي عن طريق التمثيل في المؤسسات السياسية المنتخبة والتي قد تعبر عن اهتماماته أو جزء منها، والمشاركة السياسية ظاهرة موجودة في كل الأنظمة السياسية بشكل أو بآخر وذلك حسب طبيعة النظام السياسي القائم"².

ونقصد به في دراستنا العملية التي يلعب من خلالها الفرد دور في الحياة السياسية لمجتمعه.

4- مفهوم المرأة:

¹ - محمود عكاشة، لغة الخطاب السياسي، دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال، دار النشر للجامعات، ط1، مصر، 2005، ص 45.

² - رايح كمال لعروسي، المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر، دار قرطبة، الجزائر، 2007، ص 6.

"المرأة كيان إنساني مستقل تتمتع بالقيمة الإنسانية كاملة أسوة بالرجل ولها حقوق وعليها واجبات مساوية لما للرجل في جميع المجالات دون استثناء"¹.

ونقصد بها في دراستنا المرأة التي تنتمي إلى القطر الجزائري في أبعاده الاجتماعية والثقافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية وحدوده الجغرافية.

5- مفهوم السلوك السياسي:

"هو ذلك النشاط والفاعلية التي يمارسها فرد أو مجموعة أفراد يشغلون أدوارا سياسية معينة يستطيعون من خلالها تنظيم الحياة السياسية في المجتمع وتحديد مراكز القوى فيه وينظم العلاقات السياسية بين القادة و الجماهير"².

ونقصد به في دراستنا كل عمل أو سلوك يمكن أن ينظم الحياة السياسية للأفراد والجماعات في المجتمع.

6- مفهوم الثقافة السياسية:

"هي العمل الذي يفسر أنماط التعارض السياسي"³.

¹ - ميسوم الغنوم، المرأة والشأن العام. المجلة العربية لعلم الاجتماع عدد19، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 71.

² - إحسان محمد حسن، علم الاجتماع السياسي، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2005، ص 115.

³ - محمد علي محمد، دراسات في علم الاجتماع السياسي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1975، ص 123.

كما أنها "جزء من الثقافة الكلية للمجتمع، تعبر عن الفهم العام للمواضيع السياسية عند المواطنين"¹.

كما أنها "مجموعة من المعارف والمعتقدات تسمح للإفراد بإعطاء معنى التجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكم وتسمح لكل منهم تحديد موقعه في المجال السياسي"².

7- مفهوم الوعي السياسي:

"يرتبط الوعي السياسي بالممارسة السياسية مباشرة أي يرتبط بمواقف وتصورات الفرد التي تصدر منه"³.

ونقصد به في دراستنا قدرة الفرد لمعرفة حقوقه وواجباته السياسية وذلك من خلال مختلف المؤسسات الاجتماعية التي تقوم بتكوينه لان يكون مواطناً صالحاً له أفكار وقيم تاطر سلوكه وتسهل حياته الاجتماعية والسياسية.

¹ - شعبان طاهر الاسود، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية اللبنانية، ط2، القاهرة، 2001، ص 148.

² - علي الصهاوي، مدخل في علم الاجتماع السياسي، مكتبة النهضة الشروق، القاهرة، 1990، ص 83.

³ - علي سالم، الوعي السياسي بين الفرد و الجماعة، مجلة الفكر العربي، العدد74، 1999، ص 71.

تمهيد

- يعد الخطاب السياسي وسيلة تواصل بين الحاكمين والمحكومين وهذا بهدف تمرير أفكار أو برامج سياسية، حيث يعتمد من خلاله رجال السياسة إلى إستمالة الرأي العام بخصوص أمور معينة لها علاقة بصفة مباشرة بكل ما هو سياسي، ولأهمية هذا الأخير أصبح يستعمل بشكل كبير في الحياة السياسية لتحقيق أهداف وتمرير أفكار وإيديولوجيات معينة، كما تعد المشاركة السياسية تجسيدا فعليا لهذا التواصل في كل المجتمعات الديمقراطية، هذا من جهة ومن جهة أخرى يرتبط موضوع المشاركة السياسية بموضوع التنشئة السياسية التي تعتبر عملية تهيئة وإعداد المواطن حتى يصبح مؤهلا ليشارك في الحياة السياسية لمجتمعه، وعليه فإن طبيعة التنشئة السياسية التي يتلقاها المواطن وطبيعة الثقافة السياسية التي تنهل منها هذه التنشئة يلعبان دورا كبيرا في فهم المواطن للحقوق السياسية والتي على رأسها حقه في اتخاذ القرار السياسي - سلبا أو إيجابا -.

- فالتنشئة تخلق المواطن السياسي نظريا والمشاركة تؤكد وجوده عمليا كما أن التنشئة السياسية تحتل كموضوع دراسة مكانة مميزة في حقل اهتمام علم الاجتماع السياسي نظرا لأنها إحدى الموضوعات إلتقاء الإجماعي بالسياسي، فالسياسة ليست مجرد أشخاص حاكمين ومحكومين ولكنها أيضا ثقافة سياسية تصهر الحاكمين فيبوتقتها كما تنظم علاقة الصراع والتعاون بينهما.

- بما أن أهمية التنشئة السياسية والخطاب السياسي تظهر جلية اليوم في الصراع المحتدم بين النظام السياسي ومؤسسات المجتمع المدني، فكل طرف يسعى إلى الهيمنة أو التأثير على قنوات التنشئة السياسية للحفاظ على استقرار النسق السياسي وإضفاء طابع المشروعية على نفوذهم وسلطتهم.

- من هذا المنطلق سنحاول في هذا الفصل التعرض إلى الجانب المفاهيمي لكل من الخطاب السياسي والمشاركة السياسية ومنها التنشئة السياسية والثقافة السياسية.

أولاً/ ماهية الخطاب السياسي

1- مفهوم الخطاب السياسي:

- "استعمل الإنسان اللغة منذ أكثر من 35 ألف سنة، واستخدمت الكلمة كمفردة لغوية نوع من التعبير الإتصالي بين الأفراد وفئات المجتمع المختلفة وسعى الإنسان إلى تطوير وسائل الإتصال الخاصة به بعد ما لجأ إلى استبدال لغة الرموز والإشارات إلى استخدام الكتابة المعبر عنها بالصوت، بعد ذلك تم تطوير هذه اللغة إلى لغة مكتوبة، هذا ما نلاحظه عند تحليلنا للتراث اللغوي القديم في كل من الحضارة الصينية، الهندية، الفرعونية...، كذلك انتشرت لغة الخطاب عند العرب في العصر الجاهلي في الفنون، الشعر...، ومنه أصبحت لغة الشعر وسيلة للإتصال بين العرب والشعوب الأخرى، ما أدى بهم إلى إتقان فنون الكلمات والمفردات والبلاغة والتعبيرات اللفظية الدقيقة، من هنا تطورت الخطابة السياسية والدينية والثقافية والقانونية¹.

¹- صحراوي بن شيخة وآخرون، التسويق السياسي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011، ص 248.

- أما الخطاب السياسي فيراد به خطاب السلطة الحاكمة في شائع الإستخدامات وهو الخطاب الموجه عن قصد إلى المتلقي المقصود للتأثير عليه وإقناعه بمضمون الخطاب، ويتضمن هذا المضمون أفكار سياسية أو يكون موضوع الخطاب في ذاته سياسياً¹.

- أما في إطار تعريف الخطاب في الساحة السياسية الجزائرية هنا كلمة شائعة الإستخدامات، تستخدم في الحديث اليومي الجزائري وهي "الخطبة" ومن المعروف أن الخطبة موجودة في كل المناسبات الوطنية والدينية وحتى الإجتماعية حيث أصبحت تقترن بعمليات التعبئة الفكرية والروحية لمواجهة المشاكل والصعوبات².

- فكلمة الخطبة مستمدة من فن الخطابة المتأصل في العرب المسلمين حتى أصبحت في شكلها الحالي أدوات للتعبئة والتجنيد، وهي ثلاث أنواع:

*الخطبة الدينية:

- يرجع هذا النوع من الخطبة إلى التراث الإسلامي حيث يرتبط إلقاءها بالمناسبات الدينية كما أنها تكون في المساجد، يعتمد الإمام فيها على لغة بسيطة وأسلوب مؤثر يعمد من خلاله إلى تعبئة المتلقين (المصلين) بنفحات إيمانية حسب المناسبة.

¹- محمد عكاشة، لغة الخطاب السياسي - دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الإتصال-، دار النشر الجامعية، ط1،

مصر، 2005، ص 45.

²- أحمد حمدي، الخطاب الإيديولوجي الجزائري، دار القصة للنشر، الجزائر، 2001، ص 12.

*الخطبة السياسية:

-يقترن هذا النوع من الخطبة بكل ما هو وطني وسياسي بالدرجة الأولى، فهي موسمية ترتبط بالظروف السياسية، كما أنها تعرض في الفضاء العام كالمساحات العمومية والملاعب....

*الخطبة الإذاعية:

"الخطبة الإذاعية تحتل فترة هامة في زمن البث الإذاعي، ومع دخول التلفزيون وانتشاره تراجع دور الإذاعة"¹.

- فرغم إختلاف الخطبة إلا أن الهدف واحد وهو التأثير على المتلقي وتعبئته بشكل أو بآخر بإيديولوجية ضمنية دينية كانت أو سياسية أو حتى إجتماعية، ويتطور وسائل الإتصال اكتسب مفهوم الخطبة شكل شعبي جماهيري وهذا لأنها ارتبطت بما هو غير رسمي وشعبي وأخذ الخطاب طابع ثقافي نخبوي بحث لأنه ارتبط بكل ما هو رسمي أي نابع من قنوات رسمية تعمل على تقنين هذا الأخير وتوجيهه خصوصا إذا ما تعلق الأمر بآمن الدولة وسيادتها.

¹- أحمد حمدي، المرجع السابق ذكره، ص 23.

2- أنواع الخطاب السياسي في الجزائر:

- إن الأحداث التي مرت بها الجزائر ساهمت في إنتاج أنواع مختلفة من الخطاب كيف لا وقد شهد المجتمع الجزائري تعاقب ثقافات متعددة ومختلفة، فمن الثقافة الأمازيغية إلى الثقافة العربية الإسلامية وصولاً إلى الثقافة الإستعمارية.

2-1- الخطاب التقليدي:

"هو الخطاب منثرات تشكلت ملامحه عبر امتداد التاريخ الجزائري، وقد مر الخطاب التقليدي بعدة أشكال أهمها الخطاب الطريقي والخطاب الإصلاحية. فالطريقية هي شكل من أشكال التنظيم الديني السياسي الثقافي ويغلب عليه طابع الغموض والسرية، ويتصف في علاقته بالسلطة بالتمرد في كثير من الأحيان والمساندة والمؤازرة في بعض الأحيان الأخرى، قامت الطريقية بعدة وظائف أساسية، حيث كانت ملجأ للفقراء والمساكين والمضطهدين، بحيث كانت تقوم بعامل المحفز التعبوي والإيديولوجي، وباعث الصبر والأمل ومحرك العديد من التمردات والثورات¹.

- أما الخطاب الإصلاحية فيمكن أن نلمسه بوضوح من خلال سماته وجذوره عبر تحديد ابن باديس في مقالة "دعوة جمعية علماء المسلمين الجزائريين وأصولها"، إذ أجملها القرآن

¹- أحمد حمدي، المرجع سبق ذكره، ص ص 65-67.

والسنة والسلف الصالح، هي المراجع والنموذج الذي يقتدي به، ومحاربة الجهل والغرور هي المهمة الحالية، والدعوة إلى التكاتف والتآزر حتى تنفرك الأزمة وتزول الشدة¹.

نخلص إلى القول من كل ما سبق أن الخطاب التقليدي الجزائري، سواء منه الطرقي أو الإصلاحية يشكل رافدا مؤثرا في مجرى ومسيرة الخطاب الإيديولوجي الجزائري، كما أنه يساهم في ترسيخ قيم وممارسات سياسية كما يعطي إجابة واضحة عن بعض المفاهيم والرموز التي تشكل ما أصبح يعرف في الأدبيات السياسية الوطنية كدين واللغة والوحدة الوطنية².

2-2- الخطاب الإنمائي:

- اعتبر هذا الأخير كنتيجة لمخطط استعماري، حرص على إنجاز المستعمر عبر العديد من القوانين والمشاريع، بعد تأكده من استحالة بقاءه في الجزائر، حيث عمد إلى إيجاد وساطة بينه وبين الجزائريين، لتواصل من جهة و لإنتاج فئة موالية لسياسة الإستعمارية من جهة أخرى، فقام بتكوين نخبة من الجزائريين في المدارس الإستعمارية، حيث ساهمت هذه الأخيرة بدورها في إنتاج خطاب موالي للمستعمر يؤكدوا من خلاله بأن فرنسا هي الحضارة والجزائر لم تكن شيء من قبل، خطاب أهمل تاريخ أمة وقبل بالهمجية،

¹ - المرجع السابق ذكره ، ص 86.

² - نفس المرجع، ص 87.

هكذا تدرجت السياسة الإستعمارية من الإدماج إلى الإندماج حتى أصبح يعرف في الجزائر المستقلة بالإندماجين الجدد¹.

2-3- الخطاب الوطني:

- هو خطاب برغماتي من جهة، يستفيد من الهامش القانوني المتاح للعمل السياسي في الجزائر، ويضمن بذلك الحضور العقلي في الساحة السياسية وتمير خطابته المطلبي وخطاب ثوري راديكالي من جهة أخرى يهدف إلى إيقاظ الهمم وشحن العزائم وبعث الروح الوطنية الفعالة عبر تنظيم القوى الوطنية، وإعداد جيل من الشباب والإطارات القادرين على بعث أسس الدولة الجزائرية الجديدة، كما يشكل الخطاب الوطني البرغماتي إحدى دعائم الخطاب الوطني، إذ يعود أساس وجوده على الساحة السياسية إلى الهامش القانوني الذي تم تحقيقه بفضل الكفاح المسلح... إلى بداية تشكيل النواة الأولى للكفاح السياسي الذي جاد كبديل طبيعي للكفاح المسلح، هكذا وعبر الرغبة في الإستفادة

من القوانين الصادرة من سلطات الاحتلال، والتي يمكن أن تكيف بعض هوامشها وتفسر لصالح الجماهير الجزائرية تم تشكيل وتأسيس الخطاب البرغماتي ابتداء من حركة الشبان الجزائريين إلى حركة النواب المسلمين إلى تأسيس نجم شمال إفريقيا وصولاً إلى الحركة الوطنية بزعامة مصالي الحاج، ومن الواضح أن الخطاب الوطني الثوري يتنافى مع الشرعية الإستعمارية فهو نقيض لتلك الشرعية، ولا يأبه لقوانينها إذا أنه يعمل على

¹- نفس المرجع، ص ص 88-100.

إجتثاثها من جذورها... فبداية الخطاب الوطني إذا كانت تتأرجح بين المولات والمعارضة هذا الفارق الذي صنعه السياسة الأستعمارية - فرق تسد- بين أفراد الوطن الواحد ومع مرور الزمن أدرك الجزائريون أن الحل هو الإستقلال¹.

- إن الخطاب السياسي الجزائري رغم تعدد أنواعه واختلافها إلا أنها نابعة كلها من واقع المجتمع ذاته حيث أنه نشىء بين واقع إستعماري وولادة الحركة الوطنية بالإضافة إلى ثقافة تقليدية يسودها الجهل والأمية، كما أنه كان نابعا من إديولوجيات مختلفة فرضتها الأوضاع المتعاقبة على المجتمع الجزائري والتي أفرزت وحدات محورية تمثلت في خطاب الهوية الذي ساد قبل وبعد الثورة ومنه خطاب النسق وخطاب الرؤيا اللذان كانا في مرحلة الإستقلال حيث تم إرساء دعائم الدولة الجزائرية.

3- المميزات العامة للخطاب السياسي:

- يتميز الخطاب السياسي الرسمي بما يلي:

❖ يعد الخطاب السياسي من أكثر الخطابات المعاصرة تأثيرا وأوسعها إنتشارا، ويرجع

ذلك إلى ما يملكه من وسائل تساعد على انتشاره ومدى نفوذه مثل وسائل الإعلام

وسلطته القوية التي تتبع من قائله.

❖ يرتبط الخطاب السياسي ارتباطا كليا بظروف الواقع الخارجي ويتفاعل معه، ويتأثر

بجميع الأحداث الداخلية والخارجية.

¹- أحمد حمدي، المرجع سبق ذكره، ص ص 116-117.

❖ يعتني الخطاب السياسي أولاً وأخيراً بالمضمون والفكرة في حين يأتي الشكل اللغوي في المرحلة الثانية.

❖ الخطاب السياسي موجه يهدف إلى مقصد إقناعي وتوجيهي وإلى مد نفوذ صاحبه وتحقيق أهدافه...

❖ يميل الخطاب السياسي إلى الجماعية المتمثلة في نحن، الشعب، الأمة...

❖ قيم الخطاب السياسي وليدة الظروف والمصالح والإتجاهات والنفوذ فهي ليست ثابتة كالخطاب الديني.

❖ يفتقد الخطاب السياسي إلى المصادقية، فالمصادقية هي كل ما تفرضه السلطة وتراه صواباً.

❖ الإقتراب من الخطاب اليومي والتفاعل مع المجتمع والإرتباط بالحدث الداخلي والخارجي، التفاعل المستمر بين الخطاب المكتوب والخطاب المنطوق فكلاهما يوضف أدوات للآخر.

❖ يأخذ الخطاب السياسي شكلاً رسمياً، يعطي لنفسه قداسة الهدف ومصادقية الفعل ليقطع طرف الرفض والجدال والمناقشة.

❖ الخطاب السياسي خطاب أحادي يقوم بتغييب الآخر واستبعاده من المثل أما الرأي العام ولهذا فهو أحادي التوجيه والممارسة وغير قابل للتناهي.

❖ يستخدم الخطاب السياسي المفردات الإجتماعية المعاصرة التي يستخدمها جمهوره¹.

ثانيا: ماهية المشاركة السياسية

1- مفهوم التنشئة السياسية خصائصها وقنواتها.

1-1- مفهوم التنشئة السياسية:

أن اهتمام علم الاجتماع السياسي بموضوع التنشئة السياسية يرجع حسب عبد الهادي

جوهري لثلاثة عوامل:

مشكلة الاندماج الاجتماعي والتكامل الإيديولوجي الناتج عن الحبر العالمية وما أفرزته من

ظهور دول بجماعات متباينة ثقافيا ولغويا.

الصراع الإيديولوجي مما يستدعي تلقين المواطن الثقافة السياسية اللازمة.

انتشار الديمقراطية وما تطلبه ذلك من تنشئة سياسية، زيادة على التغيرات التي يعرفها القرن

العشرين تكنولوجية واجتماعية².

فالتنشئة السياسية حسب "الجوهري" تستجيب لأهداف إيديولوجية بالدرجة الأولى، هذه

الأخيرة التي اعتبرها "جون روجية" نسق من الأفكار والأحكام الواضحة والمنظمة

عموما...¹.

¹ - الزواوي بغورة، بين اللغة والخطاب والمجتمع - مقارنة فلسفية إجتماعية، وهران، مجلة إنسانيات، مراكز البحث في

الإنثروبولوجية الإجتماعية والثقافية، العدد 17- 18 ماي ديسمبر 2002، ص ص 34-47.

² - عبد الهادي جوهري: أصول المجتمع السياسي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1996، ص ص 37-38.

كما أنها مجموعة من المعتقدات والأفكار المرتبطة والمنسقة منطقياً التي تميز جماعة معينة².

بالإضافة إلى "الجوهري" أكدت "عواطف أبو العلا" ذلك حيث قالت: "التربية السياسية مطالبة بتحقيق قدر من وحدة الفكر تضمن للشباب وحدة الحركة في اتجاه تحقيق أهداف المجتمع التي تحددها وتوضحها"³.

ولهذا تعد التنشئة السياسية من أهم القضايا التي يتناولها علم الاجتماع السياسي بالدراسة والتحليل فهي من العمليات الاجتماعية والسياسية⁴.

التنشئة السياسية هي جزء من عملية كبرى يتعرض لها الإنسان في حياته منذ الطفولة حتى الشيخوخة، وهي التنشئة الاجتماعية "فالظاهرة السياسية هي بالأساس ظاهرة إجتماعية. فالسياسي يميل دائماً إلى الاجتماعي، والإنسان السياسي أولاً هو إنسان اجتماعي"⁵.

¹ – Guy Rocher: **Introduction la sociologie generale. Le changement social.** Ed.HMH.

Paris 1968. P87.

²– نبيل رمزي: **علم الاجتماع المعرفة الإيديولوجية والوعي الاجتماعي**، دار الفكر الجامعي، ط1، 1992، الإسكندرية، ص 37.

³– عواطف أبو العلا: **التربية السياسية للشباب ودور التربية الرياضية**، دار النهضة للطباعة والنشر، القاهرة، ص 56.

⁴– شعبان الظاهر الأسود، **علم الاجتماع السياسي**، دار المصرية اللبنانية، ط2، 2001، ص 57.

⁵– ابراهيم ابرش، المرجع سبق ذكره، ص 199.

لذلك علينا أن نحدد مفهوم التنشئة الاجتماعية، قبل أن ندقق في مفهوم التنشئة السياسية التي هي جزء أساسي في الكل الذي هو التنشئة الاجتماعية، هذه الأخيرة التي تتعدى مفاهيمها واختلفت، فالتنشئة الاجتماعية تشكل موضوع علم الاجتماع والتربية الذي هو امتداد لنظريات علم الاجتماع العام، وفي هذا الصدد اتفق العلماء على أنه هناك ثلاثة اتجاهات تكون مدارس علم الاجتماع والتربية وهي:

• المدرسة الإنسانية (التي يتزعمها دور كايم).

• المدرسة الإقتصادية.

• المدرسة الاجتماعية: وهي التي تحاول دراسة العلاقات الوظيفية التي تجمع

مختلف المؤسسات الاجتماعية ويتزعمها P. BOURDIEU ; L.

ALTHUSSER¹ فكل واحدة من هذه المدارس أعطت تعريفا معينا للتنشئة

الاجتماعية.

- كما أنه تجدر الإشارة إلى أن هناك من قرن مصطلح التنشئة الاجتماعية بمصطلح

التثقيف، ومن ذلك الأستاذ "عبد الغني المغربي": « التنشئة الاجتماعية أو ما يعرف ب

التثقيف² » .

¹- أحمد شبشوب: علم التربية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1997، ص ص 268- 271.

²- Megherbl /A/ : La culture et personnalite dans la societeealgerienne. De Massinissa a nos jours. ENAL. OPU. Alger 1986. p p 14-15.

- فالحديث عن التنشئة الإجتماعية لا يمكن فصله عن مفهوم الثقافة، ذلك أن العملية التنشئية نفسها التي هي في أساسها عملية تعلم وتكوين يتعلم خلالها الفرد بتفاعله مع بيئته الإجتماعية عادات أسرته، وأسلوب حياتها وأنماط السلوك... هي عملية تشريد الفرد ثقافة المجتمع، تتأثر في الوقت نفسه بثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه الفرد، وبالثقافة الفردية وفلسفتها في الحياة، وخبراتها بالإضافة إلى الطبقة الإجتماعية التي تنتمي إليها...¹.

- كما اعتبرت التنشئة الإجتماعية: تعلم وتعليم تربية تقوم على التفاعل الإجتماعي تهدف إلى اكتساب الفرد [طفلا، فمراهقا، فراشدا،فشيخا] سلوكا ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار الإجتماعية معينة تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق الإجتماعي معها، وتكسيه الطابع الإجتماعي، وتيسر له الإندماج في الحياة الإجتماعية².

كما أنها عملية تشكيل أفراد إنسانيين ليندمجو افي الإطار العام للجماعة التي ولدوا فيها ويصبح أفرادا متكيفين مع هذه الجماعات وأنماطها وقيمها³.

¹- أحمد السيد سميرة: علم اجتماع التربية، دار الفكر العربية، ط1، القاهرة، 1992، ص 50.

²- أحمد عبد السلام زهران: علم النفس الإجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، 1984، ص 243.

³- محمد مصطفى زيدان: علم النفس الإجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1968، ص 93.

وتعرف كذلك بكونها: عملية تحويل الفرد من كائن عضوي حيوي السلوك، إلى شخص أدمي بشري التصرف في محيط أفراد آخرين من البشر يتفاعلون بعضهم مع بعض ويتعاملون على أساس مشتركة من القيم التي تبلور في الحياة¹.

وبغض النظر عن كل هذه الاختلافات فالتنشئة الإجتماعية هي: تلك العملية التي يكتب من خلالها الإنسان القيم والأفكار والشخصية والمهارات وقواعد التصرف التي تأهله للمساهمة بصفة عضو فاعل نوعا ما في نشاطات الجماعات المتنوعة². كما اعتبرت التنشئة الإجتماعية: تنشئة الإنسان منذ ولادته لأن يكون كائنا إجتماعيا وعضوا في مجتمع معين كما تشير العمليات النفسية والإجتماعية التي تكشف عملية التنشئة الإجتماعية، أي عملية تمرن الفرد على السلوك الإجتماعي³. "كما أن الإنسان يولد في مجتمع سابق على وجوده له قيمه وأفكاره ومؤسساته يحاول هذا المجتمع أن ينشئ الإنسان على القيم والأفكار ويأثر في تكوين شخصيته"⁴.

عرفها غي روجه باعتبارها: "السيرورة التي يكتب الشخص الإنساني عن طريقها وستظل طوال حياته العناصر الإجتماعية، الثقافية السائدة في محيطه ويدخلها في بناء شخصيته،

¹ - عبد الله النعيمي: التنشئة الإجتماعية، مجلة الدعوة الإسلامية، العدد 15، 1988، ص 327.

² - صادق الأسود: علم الإجتماع السياسي - أسسه وأبعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1991، ص 347.

³ - رعد حافظ سالم: التنشئة الإجتماعية وأثرها على السلوك السياسي، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 16.

⁴ - صادق الأسود: الرأي العام والإعلام، مطبعة التوجيه المعنوي، بغداد، 1999، ص 163.

وذلك بتأثير من التجارب والعوامل الاجتماعية ذات الدلالة والمعنى، ومن هنا يستطيع أن يتكيف مع البيئة الاجتماعية حيث ينبغي عليه أن يعيش¹.

كما اعتبرت التنشئة الاجتماعية عملية نمو وتطور عامة تشمل جميع الجوانب الشخصية المتعلم، أما الجانب المتعلق بنمو وتطور شخصية الناشئ السياسي أي الجانب الذي من خلاله يستطيع الناشئ أن يطور وينمي مجموعة من المعلومات والقيم والاتجاهات التي تربط بالنسق السياسي لمجتمعه، وهو الجانب الذي يعلق عليه التنشئة السياسي²، فالتنشئة السياسية هي نوع خاص من أنواع التنشئة الاجتماعية.

ولكن ماذا نعني بالتنشئة السياسية بالضبط؟.

لقد تعددت تعاريف التنشئة السياسية واختلفت فهناك من يرى أن التنشئة السياسية هي

العملية التي يستطيع من خلالها المجتمع نقل ثقافته السياسية من جيل إلى جيل آخر³.

¹ - غي وجيه: مدخل علم الاجتماع العام، الفعل الاجتماعي، ترجمة: مصطفى الدندشلي، ط1، بيروت، 1983، ص 461.

² - اسماعيل علي السعد: المجتمع والسياسة، دراسة نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983، ص 341-342.

³ - رعد حافظ سالم: المرجع سبق ذكره، ص 17.

كما قيل أنها "التلقين الرسمي وغير الرسمي، المخطط وغير المخطط للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية وذلك في كل مرحلة من المراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع"¹.

كما عرفت أنها: "عملية يكتب بها الفرد الإتجاهات والاعتقادات والقيم التي تتعلق به كعضو في نظام سياسي أو اجتماعي معين وتتعلق به كمواطن داخل هذا النظام"².

كما قيل عنها كذلك: أنها تشير إلى "عملية غرس المعلومات السياسية والقيم والممارسة بطريقة متعمدة وبواسطة هيئات تعليمية تقوم رسماً بهذه المهمة من جهة، وتعني من جهة أخرى كل نماذج التعلية السياسي الرسمية وغير الرسمية والمقصودة وغير المقصودة خلال كل مرحلة من مراحل العمر لا تتضمن فحسب تعليماً سياسياً واضحاً، وإنما نماذج أخرى من التعليم لتكوين الشخصية الأساسية"³.

إن تعدد التعريفات وتنوعها يعكس أبعاداً إيديولوجية وثقافية لدى المعوقين ويعبر عن تنوع أشكال التنشئة عبر المجتمعات، فهذه التعريفات ما هي إلا صياغات عقلية لظاهرة عينية موجودة في كل المجتمعات.

¹ - إبراهيم أبرش: المرجع سبق ذكره، ص 204.

² - أرقيل برم وستانتون ويلو: التنشئة الاجتماعية بعد الطفولة، ترجمة: الزغل علي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1982، ص 9.

³ - أحمد علي محمد: أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ج3، 1986، ص 227.

2-1- قنوات التنشئة السياسية

قد تعددت واختلفت وسائل وقنوات التنشئة السياسية وهذا لأن نوع السياسة ونوع الثقافة السياسية في كل مجتمع ودرجة النضج المؤسسي وطبيعة النظام السياسي يلعب دور في تحديد وظيفتها ودورها، ولذلك فقد اعتمد الكثيرون طريقة تقسيم الموضوع إلى قسمين تحدثوا في أول عن التنشئة السياسية عبر المؤسسات المباشرة، ثم انتقلوا إلى تعداد قنواتها غير مباشرة.

أ/ القنوات غير المباشرة للتنشئة السياسية:

وسميت غير مباشرة لأنها لا تعلن مباشرة ولا تضع كهدف رئيسي لها النشاط السياسي، فوظيفتها العلنية والأساسية هي وظيفة اجتماعية إلا أنها بطريقة غير مباشرة تتحول إلى مؤسسات ذات وظائف سوسيو سياسية وهذه المؤسسات هي الأسرة، المؤسسات التعليمية، الرفقاء والزملاء.

*الأسرة:

يتكون المجتمع من عدة أفاق تتفاعل فيما بينها لغرض الديناميكية الاجتماعية والأسرة جزء من هذه الأفاق وهي أولى مؤسسات التنشئة الاجتماعية تعمل على إعداد الفرد لصالح المجتمع، يتفق الباحثون في ميدان السلوك الاجتماعي على أن الأسرة من أهم الجماعات الأولية التي تؤثر في تكوين الخصائص الأساسية لشخصية الفرد وفي أنماط سلوكه المختلفة فهي الوحدة الاجتماعية الأولى التي تلعب دور الفعال في عملية التنشئة الاجتماعية للفرد

فمنها يكتسب العادات والاتجاهات ومنها يتعرف على الأنماط السلوكية التي يلتزم بها في مستقبل حياته ويتفق الباحثون في ميدان السلوك الاجتماعي على أن الأسرة من أهم الجماعات الأولية التي تؤثر في تكوين الخصائص الأساسية لشخصية الفرد وفي أنماط سلوكه المختلفة فهي الوحدة الاجتماعية الأولى التي تلعب الدور الفعال في عملية التنشئة الاجتماعية للفرد فمنها يكتسب العادات والاتجاهات ومنها يتعرف على الأنماط السلوكية التي يلتزم بها في مستقبل حياته والتي تعمل على تكيفه مع البيئة الخارجية وكذلك على تكيفه الشخصي أو قد تكون عاملا من عوامل التطبيع الاجتماعي سراء قدر لهذا النمو أن يسير على نحو سوي أو عكس ذلك¹.

كما أن الإنسان يولد معتمدا على غيره، متمركزا حول نفسه، لا يهدف إلا إلى إشباع حاجاته البدنية، ولا يستطيع تأجيل أو تغيير أو إعلاء أي منها وهو في سلوكه أقرب إلى الحيوان منه إلى الإنسان².

ويعود كون الأسرة من أهم قنوات التنشئة السياسية لعدة أسباب منها:

¹- رشاد علي عبد العزيز موسى: سيكولوجية الفروق بين الجنسين، مؤسسة مختار ودار عالم للمعرفة، بدون طبعة، ص

²- عبد الهادي جوهري: مرجع سبق ذكره، ص 16.

- تكون التنشئة عملية مستمرة، تتم بصفة تلقائية إنسانية غير محددة بأوقات معينة أو أماكن معينة كبقية معظم هيئات التنشئة الأخرى.
- سهولة وصول الأسرة إلى أشخاص المراد تنشئتهم ففي السنوات التكوينية المبكرة من عمر الفرد، تكاد تحتكر الأسرة عملية وصول إلى أفراد.
- تكاد تنفرد الأسرة بقوة الروابط الشخصية العاطفية التي تربط أعضائها بالمقارنة مع بقية الهيئات مما يزيد تأثير الأسرة الذي قد يستمر طيلة العمر¹.

*المؤسسات التعليمية:

- تعد المدرسة الوكالة الاجتماعية الثانية بعد الأسرة التي تقوم بوظيفة التنشئة الاجتماعية للأجيال الناشئة، بحيث تقوم المدرسة بإعداد الأجيال الجديدة، روحياً، معرفياً، سلوكياً، بدنياً، وأخلاقياً، وحتى مهنياً وذلك من أجل اكتساب الأفراد العضوية الجماعية والمساهمة في النشاطات الحياة اليومية، وتقصد بالمدرسة هنا معاهد علمية على اختلاف

¹- فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية، دار النهضة العربية للطباعة

والنشر، ط2، بيروت، 1980، ص 345.

مستوياتها ومراحلها¹ فينة المدرسية أو الأكاديمية تمثل عموما مناخا خاصا لتشكيل الشخصية حيث يتم فيها تعليم الفرد بطريقة رسمية وموجهة².

فالمدرسة كما وصفها أرلند كلوس "ARNOLD CHOSE" هي نسق منظم من العقائد، القيم، التقاليد، أنماط التفكير والسلوك³.

كما أنها شبكة من المراكز والأدوار التي يقوم بها المعلمون والتلاميذ، حيث يتم اكتساب المعايير التي تحدد لهم أدوارهم المستقبلية في الحياة الإجتماعية"، فهي نسق مركب من الأفعال تسمح بأداء ووظائف في إطار البيئة الإجتماعية⁴.

فالمدرسة قبل كل شيء هي مؤسسة أوجدها المجتمع لإنجاز عمل خاص وهو الحفاظ على الحياة الإجتماعية وتحسينها⁵، ويؤكد الدكتور عبد الرحمان بوزيدة على ذلك حيث

يقول: "أن المهام السياسية المكفولة للمدرسة في الجزائر تتمحور كلها في الإستقلال الثقافي أعتبر بمثابة الرديف الضروري للإستقلال الإقتصادي والسياسي⁶.

¹ - ابراهيم أبوش: مرجع سبق ذكره، ص 214.

² - زين العابدين درويش: علم النفس الإجتماعي، أسسه وتطبيقاته، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص 53

³ - CLAUSE ARNOLD: Initiation aux science de l'éducation. Ed. lirge. Elgique. 1967. P46.

⁴ - Beudoï Alain. Sociologie de lécole. Ed durard Paris. 1981. P56.

⁵ - عاطف غيث: مرجع سبق ذكره، ص 46.

⁶ -BOUZIDA (A.): L'idéologie de l'instituteur. Alger. SNED. 1976. P85.

كما تختلف أنواع التنشئة التي تقوم بها المدرسة باختلاف قيم المجتمع وفلسفة نظام الحكم، فالهدف من المدرسة في بعض الدول هو تعميق المشاركة وفي دول أخرى تعميق القيم الدينية كما تختلف نوع التنشئة باختلاف القيم التي عليها المدرسة والهيئات التدريسية.

*المؤسسات الدينية:

والمقصود بها المساجد والكنائس ومختلف دور العبادة وما يرتبط بها من مؤسسات في الدول الإسلامية وهي تتخذ لنفسها شكل منظمات سياسية كالأحزاب، أو شكل جمعيات خيرية أو للوعظ والإرشاد أو مجرد دور عبادة الدين في المجتمعات الإنسانية دورا كبيرا في حياة الناس خصوصا في دول العالم الثالث التي لا تأخذ بالعلمانية.

إن دور الدين في عملية التنشئة السياسية لاقتصر على المؤسسات المتخصصة، بل يمارس الدين دوره في هذا السياق منذ الطفولة داخل العائلة وفي المدرسة من خلال الحصص والدروس الدينية وفي وسائل الإعلام من خلال الدينية الموجهة¹.

*الرفقاء والزملاء والرأي العام:

لرفقاء وزملاء المدرسة أو العمل دورا كبيرا في التأثير على تنشئة الفرد اجتماعيا وسياسيا فكون الإنسان اجتماعيا بطبعه فإنه يسعى للإلتقاء مع بني جنسه الذين يشاركونه اللعب أو العمل ومبادلتهم الأفكار والميول الإجتماعي والسياسي.

¹ - ابراهيم أبرش: مرجع سبق ذكره، ص 220.

تقوم جماعة الأقران بدور هام في عملية التنشئة الإجتماعية، وفي النمو النفسي والإجتماعي للفرد، فهي تؤثر في معايير الإجتماعية وعاداته واتجاهاته وطريقة تعامل مع أصحابه وتمكنه من القيام بأدوار متعددة لا تتيسر له خارجها¹.

فكلما تقدم الطفل في السن قلت أهمية الأسرة والمدرسة وزاد دور الرفقاء والرأي العام، فالطفل مع مرور الوقت ينسلخ عن عائلته ليرتمي في أحضان المدرسة ثم جماعة الأقران والرأي العام، ويتقلص دور الأسرة بشكل كبير، عندما يكون الوالدين عديمي الثقافة.

ب/ القنوات المباشرة لعملية التنشئة السياسية

سميت مباشرة لأنها هدف إلى التنشئة السياسية، فهي مؤسسات سياسية ذات وظيفة سياسية، على عكس الأولى هي مؤسسات إجتماعية ذات وظائف إجتماعية تربية بالدرجة الأولى.

تشمل الإذاعة، التلفزة، والصحافة المصورة والمسموعة والصحافة المكتوبة، السنما كما سماها البعض وسائل الاتصال الجماهيري، وهي الوسائل التي يتم من خلالها نقل الأفكار والآراء، والمعلومات الإجتماعية والاقتصادية والسياسية والعملية والثقافية².

¹ - حنان عبد الحميد العناني: الطفل والأسرة والمجتمع، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 93.
² - ايدجار فور وآخرون: تعلم لتكون، تر: حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 215.

ولتنوعها أصبحت وسائل الإعلام تلعب دورا بارزا في تربية وتوجيه وتكوين اتجاهات الأفراد والجماعات، فهي تصل إلى كل أفراد المجتمع بمختلف أعمارهم وتؤثر في سلوكه، حيث أن مستهلكي وسائل الإعلام أطفال، مراهقين، أشخاص ناضجين، أشخاص مسنين هم ذو انقطاع يجعلون محبطهم من شوارع ومنازل مجتاحة من الصحافة والإذاعة والسما، الإعلانات والتلفزيون، والتي تعطيهم المعلومات وتكونهم... ، كلهم بهذه الوسائل يتعرضون لتنشئة اجتماعية¹.

كما أن الطفل يتلقى من محيطه الذي يعيش فيه عددا من المثيرات التي يمكن أن تكون أكثر تأثيرا الصحافة - الإذاعة - التلفزيون - التجارب اليومية.

ومن العوامل التي تجعل من وسائل الإعلام لأن يكون لها دور في التنشئة السياسية مايلي:

* لوسائل الإتصال الجماهيري قدرة غير عادية في الإستلاء على عقول الناس والتأثير بالصورة والصوت.

* إستخدام الناس هذه الوسائل خاصة المذياع والتلفاز لساعات طويلة.

* تساعد هذه الوسائل على توفير وخلق معلومات جديدة عن القادة السياسيين وذلك بالمناظرات التلفزيونية مثلا.

1- عبدالغفار رشاد. دراسات في الاتصال. مكتبة نهضة الشرق . القاهرة. 1974. ص11

* إن بعض الوسائل لا تحتاج إلى مهارات الكتابة والقراءة لذلك فهي تلعب دورا كبيرا في

المجتمعات التي بها نسبة الأمية مرتفعة.

ونظرا لأهمية الإعلام تسعى الأنظمة السياسية للسيطرة عليها وتوجيهها لخدمتها.

*التنشئة السياسية عبر الأحزاب السياسية:

اشتركت التعاريف الكثيرة التي أعطيت للحزب في اعتبار أن للأحزاب السياسية وظيفة

سياسية تتمثل في الوصول إلى السلطة أو التأثير على من فيها، ومن هنا تلعب الأحزاب

السياسية دورا أساسيا إما في خدمة النسق السياسي من خلال مساندته ودعم مطالبه وتقنين

المطالب الشعبية لجعلها مقبولة من قبل النسق السياسي، وإما في معارضته حيث تؤلب

الأحزاب الرأي العام ضد السلطة.

فالأحزاب السياسية تساهم في التنشئة السياسية من خلال:

1. التأثير في الرأي العام.

2. تكوين الثقافة السياسية.

3. التربية السياسية.

الإندماج الاجتماعي خصوصا في الدول الديمقراطية.

2- مفهوم المشاركة السياسية

-يقال في اللغة العربية شارك في الشيء أي كان له فيه نصيب. فالمشاركة السياسية هي الرّبط بين الفرد والكل¹. كما أنها "العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه"². إذا كان معنى المشاركة هنا لا يطرح أية إشكالية، فإن قرنه بالسياسة يصبح مثيرا للتساؤلات والتي منها:

- ما هي السياسة التي يشارك فيها الفرد؟ هل هي السياسة بمفهومها العام أي الشعور والتفكير والنشاط العام والتعاطف وكل علاقات التحالف والصراع التي تحدث بين الأفراد ولها علاقة يتنازع على القوة، أم هي المشاركة في اتخاذ القرار السياسي؟

- وللإجابة على هذه التساؤلات سنحيل مفهوم المشاركة السياسية إلى المقصود بالسياسة، ففي منتصف القرن التاسع عشر ظهر علم السياسة كعلم مستقل قائم بذاته، فكان ينظر إليه كعلم للدولة لأنه كان يهتم فقط بالدولة مؤسسة قائمة محكومة بالقانون،

وأنصار هذا الإقترب لا يرون الظاهرة السياسية إلا حيث تكون الدولة ذات وجود قانوني،

وقد دعم هذا الرأي بأنصار نظرية السيادة وهي النظرية التي تجعل من الدولة التجسيم

الكامل لسيادة الأمة، أي لمجموعة فصيلتها السياسية الداخلية والخارجية ودراستها هي دراسة

هذه الفعليات. تبنى هذا الإقترب بعض المفكرين المعاصرين أمثال: روجيه سولنو، وجان

داين ومارسيل بريلو، ولكن مع تطور علم السياسة تم تجاوز الإقترب الأول وصار التوجه

¹- حسن صعب، علم السياسة، دار العلم الملايين، ط1، بيروت، ص 19.

²- محمد الويدي، علم الإجتماع السياسي (ميدانه وقضاياها)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، الجزائر، ص 25.

الحديث يتعامل مع علم السياسة كعلم القوة والسلطة، وأصبح لعلم السياسة نظرة جديدة حيث أصبح يبحث في كل أشكال العلاقات التي تحكم المجتمع.

فربط المشاركة السياسية بمفهوم السياسية أدى إلى تنوع وتعدد التعاريف التي اعطيت لها والتي منها: "المشاركة السياسية هي تلك الأنشطة ذات الطابع الرسمي التي يمارسها مواطنون معنيون، والتي تستهدف بصورة أو بأخرى التأثير على عملية إختيار رجال الحكم أو التأثير في الأفعال التي يقومون بها..."¹.

كما أنها "تدخل المواطن في الميدان الخاص بالشؤون العامة"².

- وتعرف بأنها "كل عمل إداري ناجح أو فاشل، منظم أو غير منظم مرحلي أو مستمر يفترض إلى وسائل شرعية أو غير شرعية بهدف التأثير على إختيارات سياسية أو إدارية للشؤون العامة أو إختيارات الحكام وعلى كل المستويات الحكومية محلية أو وطنية"³.

- ولكن علينا إن نحدد معنى السياسة المقصودة هنا، هل هي السياسة بالمفهوم العام أي الشعور والفكر والنشاط العام والتعاطف، وكل علاقات الصراع التي تحدث بين الأفراد ولها علاقة بالتنازع على القوة أم هي مشاركة في عملية إتخاذ القرار على مستوى القمة؟

بمعنى آخر ماذا نعني بالعمل السياسي وهل كل عمل سياسي هو مشاركة سياسية؟

¹- عاطف أحمد فؤاد، علم الإجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 84.

²- Meynoud (j). Lancelot (A). La participation des francais a la politique. PUF. Paris 1961. P 06.

³- إبراهيم أبرش، علم الإجتماع السياسي، دار الشروق، ط1، 1998، ص 239.

- حتى يكون العمل السياسي مشاركة سياسية أو يؤدي إليها يجب أن يؤثر هذا العمل على عملية إتخاذ القرار، فسلوك الفرد لا يتحول إلى سلوك فعلي، إلا إذا كان متجها نحو التأثير على النسق السياسي أو على المجتمع بشكل عام ومنه فليس كل عمل سياسي مشاركة سياسية.

فالمشاركة السياسية إذا ليست تصرفا فرديا، عفويا بل هي علاقة ثنائية تفاعلية ومقصودة بين المواطن السياسي من جهة والنسق السياسي من جهة أخرى، فالسلوك الفرد هو مؤشر يدل على إمكانية وجود مشاركة سياسية التي لا تتم إلا عند حدوث تفاعل مع الطرف الثاني، ويصبح بذلك القرار السياسي للأفراد متجه نحو السلطة السياسية. فوجود سلوك للأفراد لا يعني بالضرورة وجود مشاركة سياسية وهذا ما نلمسه في الخدمة الوطنية مثلا.

كما أنها تأتي عن قناعة وإيمان من المواطنين بأنهم جزء من النسق السياسي الذي لهم مصلحة مباشرة في دعمه أو معارضته، لذلك فإن المشاركة السياسية لا تتفصل عن الثقافة السياسية للمجتمع، كما أننا لو رجعنا إلى تاريخ ظهور المشاركة السياسية لوجدنا أنها حق من الحقوق التي كان يتمتع بها المواطن إذا توفرت فيه شروط معينة ففي أننا مثلا، التي كانت مهد الديمقراطية، كان مفهوم المواطنة مرادف للمشاركة في الحياة السياسية التي كانت تستثني النساء والعبيد، وكان الحق في المشاركة للذي ولد في أثينا من أبوين أثينيين (الأثيني).

- كما يعرف علم السياسة المشاركة السياسية على أنها مرتبطة بإعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع البالغين، العاقلين، في الإشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم معا في مجتمع من المجتمعات، على أن لا تكون المشاركة السياسية قاصرة على إعطاء هذا الحق، ممارسة فعلية بعيدا عن عوامل

الضغط والإجبار والإلزام، إذ يجب أن تضل في إطار ديمقراطي يتسق معه إطار الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف المجتمعية العامة، وفي إطار الشعور بحرية الفكر وحرية العيل وحرية التعبير عن الرأي"¹.

- أما علم الاجتماع فيعتبر المشاركة السياسية "العملية التي تمكن من خلالها أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية لمجتمعه بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يساهم في صنع هذه الأهداف وتحديدها والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وعلى أن يكون إشتراك المواطنين في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل التطوعي الذي يترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية إتجاه أهدافهم والمشكلات المشتركة لمجتمعهم"².

¹- رثيفة شيلق، المرأة العربية والمشاركة السياسية، دراسات عربية، 1976، ص 65.

²- المرجع السابق ذكره، ص 66.

- كما يعرفها بعض الباحثين بأنها: "تلك الأنشطة التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكاهم وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر، أي أنها تعني إشراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي"¹.

ويمكننا أن نميز نوعين من المشاركة السياسية، المباشرة وغير المباشرة، كما تقوم المشاركة السياسية بأنواعها على أربعة مبادئ هي على التوالي:

1. مشاركة سياسية يجب أن تكون أفقية ورسمية بين مختلف المستويات، الهيئات ولا يجب أن تقتصر على أناس من طبيعة واحدة.

2. إتخاذ القرار من أجل التخطيط، لا يجب أن تقوم به مجموعة تعتبر نفسها صفوة مميزة في مجتمع وهي الجديرة والأحق بتحديد أولويات واتخاذ القرارات وإنما لا بد أن تكون المشاركة واسعة النطاق، حيث تمس القاعدة العريضة من المواطنين وليس مشاركة الصفوة فقط.

3. يجب أن يعكس التخطيط إحتياجات الناس بصفة عامة والشريحة العريضة بصفة خاصة، كما يجب أن مخططات التنمية يجب أن تشارك فيوصفها ومناقشتها مختلف الشرائح الموجودة في المجتمع.

¹- محمد السويدي، المرجع سبق ذكره، ص 158.

4. يجب أن تتضمن عملية المشاركة عملية الضبط والمراقبة والمشاركة في اتخاذ القرار

بجانب الآراء من القاعدة إلى القمة والعكس¹.

- كما أشار أغلب الباحثين إلى أن المشاركة السياسية بمعناها الإجتماعي، السياسي تعتبر حجر أساس كل الديمقراطيات، كما أنها تختلف باختلاف الظروف والوقت والمكان إلى جانب اختلاف نوع المشاركة وصورها وأسلوب التعبير عنها وطريقة ممارستها، ولكن ها لا يمنعها من أن يكون لها دور مهم في دعم النظام الديمقراطي في أي دولة.

1- دوافع ومستويات وأشكال المشاركة السياسية:

2-2- دوافع المشاركة السياسية:

-تعتبر المشاركة السياسية واجب وطني على كل البالغين والعاقليين لكن واجب الوطني لا يحقق مشاركة سياسية وحدها، فالمشاركة الفعالة هي عمل إداري يقوم به المواطن بحكم أنه إنسان عاقل لا يمارس سلوكا اجتماعيا، سياسيا إلا إذا كان يعرف أن هناك فائدة شخصية أو عامة، مادية أو معنوية، عاجلة أو مؤجلة، ويمكن أن نحصل أهم الأسباب المؤدية أو الدافعة للمشاركة السياسية فيما يلي:

*الدوافع النفسية:

¹- أحمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي - القوة، الدولة -، دار المعرفة الجامعية، ج2، الإسكندرية، 1977،

- فالمشاركة السياسية تمنح الكثير من المشاركين الطمأنينة وثقة في النفس حيث يسعى المشارك سياسيا في إثبات وجوده وتأكيد ذاته كإنسان حر الإرادة قادر على إتخاذ موقف في موضوع سياسي له أهمية.

*المشاركة كتعبير عن وعي سياسي:

- نعني بها أن المشارك يربط بين الحقوق التي يحصل عليها لكونه جزء من المجتمع، وواجباته اتجاه هذا المجتمع، فالعديد من المشاركين السياسيين يتعاملون مع المشاركة كنوع من الواجب الوطني وكمسؤولية وطنية يجب أن لا يتقاعد المواطن الحقيقي عن القيام بها.

*المشاركة السياسية كأداة للتعبير عن المطالب:

وقد تكون هذه المطالب ذات صيغة نقابية أو سياسية أو إجتماعية، فالمشاركة في الإستفتاء للرأي أو في انتخابات رئاسية أو في الإنتماء لحسياسي يكون دافعه تلبية مطالب يرى المشارك أنه بمشاركته سيحققها.

*المشاركة السياسية بدافع دينية أو عرقية:

ويتجلى هذا النوع من المشاركة عند الحركات القومية والجماعات الدينية فهم يجدون فيها أداة فعالة لإظهار فكرهم القومي أو الديني، وإقحام حركاتهم ضمن السياسة العامة للدولة غالبا ما تأخذ مشاركة من هذا النوع طابعا عفويا، صراغيا مع النسق السياسي.

*المشاركة السياسية خوفا من السلطة:

- هذا النوع من المشاركة يوجد في دول العالم الثالث وخصوصا لدى الشرائح التقليدية والأمية، فهم يرون في التصويت في الإنتخابات، أو الإستفتاء أو الخروج في مظاهرات، أو المشاركة في تجمع تدعو إليه الدولة، أمورا سلطوية وأوامر يجب تطبيقها ومن يخالفها يعاقب فهم يشاركون بدافع الخوف.

*المشاركة السياسية طلبا لمنصب أو لموقع وظيفي أفضل:

- قد يكون المواطن غير مهتم بالأمر السياسي إلا أن حدوث أي أمر يهدد مصالحه أو قيمه أو معتقداته، يؤدي به الخروج من حالة اللامبالاة إلى حالة أخرى، كالإنخراط في الحياة السياسية لا لشيء إلا لمواجهة الخطر الذي يهدد وجوده ككل.

*المشاركة السياسية كمظهر من مظاهر التظامن العائلي أو القبلي:

- فالمشارك لا يكون له أي ميول سياسي، ولا يرغب في شغل أي منصب سياسي، ولا ينتمي إلى أي جماعة سياسية، ولكنه يشارك في الإنتخابات مثلا: ليدعم أحد أقربائه، فهذا النوع من المشاركة يكون أنيا وظرفيا.

2-3- مستوياتها :

- تختلف مستويات المشاركة بصفة عامة ما بين المجتمعات وحتى داخل المجتمع الواحد من زمن لآخر ومن نظام حكم إلى آخر، فالمشاركة قد تصل إلى تقلد مناصب عليا

في السياسة وقد تكتفي على الإدلاء بالصوت الإنتخابي كما أنها تختلف ما بين الرجال والنساء وبين الشباب والشيوخ، فالإقبال عليها يكون بشكل عام مختلف ومتذبذب، وكل هذا تحدده اعتبارات نفسية واجتماعية واقتصادية داخل المجتمع الواحد.

وفي دراسة أجراها كارل دوتش في بداية الستينيات حدد ثلاث مستويات للمشاركة السياسية وهي على التوالي:

أ. المستوى الأول:

الذي يضم النشاط في العمل السياسي على الشخص المنتمي لهذه الفئة أن تتوفر فيه الشروط التالية أو البعض منها:

- ❖ عضوية منظمة سياسية.
- ❖ التبرع لمنظمة سياسية أو لمرشح الإنتخابات العام.
- ❖ حضور إجتماعات سياسية بشكل دوري.
- ❖ المشاركة في الحملات الإنتخابية.
- ❖ توجيه الرسائل بشأن قضايا سياسية للسلطة التنفيذية أو النيابية أو الصحافة.
- ❖ الحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

ب. المستوى الثاني:

- ويضم المهتمين بالشكل العام بما يحدث في الساحة السياسية وهم الذين يدلون بأصواتهم في الإنتخابات.

ج. المستوى الثالث:

- ويضم الذين يشاركون بشكل موسمي في العمل السياسي أو يشاركون اضطرابات في أوقات الأزمات وعندما تكون مصالحهم مهددة.

2-4- أشكالها:

- تختلف أشكال ومظاهر المشاركة السياسية، ويمكن تقسيمها كما يلي: مشاركة مؤسساتية، ومشاركة منظمة، ومشاركة مستقلة أو انفرادية.

***ونقصد بالمؤسساتية أو الرسمية:** إن المشاركة تحدث عن طريق السلوكيات

والمؤسسات الرسمية والدائمة للدولة، فالمشاركة السياسية على هذا المستوى تعني

المسؤولين والأعوان التنفيذيين، والمسؤولين عن وسائل الإعلام من تلفة وإذاعة

وصحف أو بشكل آخر أولئك المنخرطين في النظام السياسي.

***أما المشاركة المنظمة:** فهي المشاركة في إطار مؤسسات أو تنظيمات قائمة

تشكل حلقة الوصل بين المواطن السياسي والنظام السياسي، أي أنها الأجهزة التي

تقوم بمهمة تجميع ودمج المطالب الفردية والتعبير عنها وتحويلها إلى اختيارات

سياسية عامة ومن هذه الأجهزة المنظمة للأحزاب السياسية، والنقابات وجماعات الضغط.

*أما المشاركة المستقلة: ففيها يتمتع المواطن بحرية مطلقة في تحديث نوع

المشاركة ودرجتها، وهو مخير أن يشارك أو يمتنع كما أنه يشارك بصفة فردية، ويمكن تقسيم هذه الأخيرة إلى قسمين، مشاركة ظرفية ومشاركة دائمة ومستمرة.

*المشاركة الظرفية: وسميت ظرفية لأنها فعل آلي يمارسه الفرد لمدة واحدة أو

عدة مرات في مناسبات محددة وتخص هذه المشاركة غالبا غير النشاط السياسيين.

*المشاركة المستمرة والدائمة: وهي تتضمن الفئات التي لها اهتمام بالسياسة مثل

المشاركين في الأحزاب السياسية والجمعيات والمنظمات وجماعات الضغط التي

تمارس دورا في التنشئة السياسية، وتضم كذلك المشاركين في الجمعيات الدينية

والنقابات الحركات الطلابي، وحركات الدفاع عن البيئة وحتى جماعات العنف

السياسي وكذا جماعات المصالح ولذلك فعدد المشاركين يكون كبيرا جدا، كما أن

المشاركة السياسية من خلال هذا النوع من التنظيمات هي أكثر بروزا في المجتمعات

الديمقراطية.

- المشاركة السياسية عن طريق طلب إعادة الإنتخاب:

- يكون هذا النوع من المشاركة والذي يعتبر عن حق منحه الدستور للمواطنين في حالة رفضهم أو معرفتهم لانتخاب بعض النواب أو إحدى الجمعيات العمومية أو مسؤولين عموميين في حالة وجود طعن في نزاهة الإنتخابات.

• المشاركة السياسية باللجوء إلى وسائل الضغط:

- هذا النوع يلجأ إليه المواطن عندما تغلق القوانين المشاركة الشرعية الأخرى في وجهة فتكون مشاركته بممارسة حق الإضراب، القيام بالمظاهرات للأهداف السياسية، العصيان المدني وحتى اللجوء أحيانا إلى العنف ضد المؤسسات الدولة أو رموزها.

• المشاركة عن طريق جماعات الضغط:

- يكون هذا النوع عندما لا تكون القنوات الرسمية للمشاركة فعالة أو مجدية، فتلجأ جماعة من المواطنين لهم مصلحة مشاركة بالتأثير على متخذي القرار من خلال تشكيل جماعات الضغط (الوبي)، من أمثال الجماعات الضغط الأكثر وضوحا في الو.م.أ والدول الأوربية، كاللوبي الصهيوني أو اللوبي الصناعي العسكري، ولوبي خاصة بالفلاحين والمزارعين وآخر خاص بالمؤسسات الدينية...الخ.

*المشاركة عن طريق تنظيمات المجتمع المدني:

- كالجمعيات السنوية والإتحادات الطلاب والجمعيات الثقافية والنقابات، والجمعيات الدينية، فهذه المؤسسات تعتبر قنوات مهمة للمشاركة السياسية حيث تعمل على بلورة الرأي العام الضاغط على الحكومة، وتكون عدة المشاركة في هذه القنوات فاعلة ونشطة في المرحلة السابقة لإجراء انتخابات لما لها من دور في الخيارات السياسية للمواطنين، فالأحزاب السياسية من جهة والنظام السياسي من جهة أخرى يسعى كل منهما إلى استقطاب هذه الجمعيات لجانبه أو حتى ضمان حيادها كما يسعى كل منهما إلى تأسيس أكبر عدد ممكن من هذه الجمعيات.

*المشاركة عن طريق الأحزاب السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية من أسس الأنظمة الديمقراطية، ومن أهم المؤسسات السياسية التي تضفي طابعا ديمقراطي على النظام السياسي وتعتبر حجر الزاوية في تأطير المشاركة السياسية، فهي تقوم في الأنظمة الديمقراطية بمفهومه تجمع المطالب الشعبية والتعبير الجمعي عن الإرادات والمواقف الفردية للمواطن¹ فالمشاركة السياسية إذا تؤكد وجود المواطن عمليا ولكن من يصنعه نظريا؟

بمعنى آخر: ماذا نعني بعملية التنشئة السياسية؟

¹ - إبراهيم ابرش، علم الاجتماع السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 254.

3- الثقافة السياسية والتنشئة السياسية

تعد الثقافة المحيط العام أو النسق الذي تتفاعل فيه التنشئة وتستمد منها مضمونها الاجتماعي والسياسي، لذلك فقبل التعرض لثقافة سياسية تحديدا علينا أن نتطرق للثقافة بشكل عام.

تعددت التعاريف التي أعطيت للثقافة كما تداخلت أحيانا بالحضارة، من أكثر التعريفات الثقافة تداولاً اليوم، تعريف الأنثروبولوجي الإنجليزي "تيلور" الذي قال: "الثقافة بمعناها الأنثروغرافي الواسع، هي ذلك الكل مركب الذي يشتمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق

والقانون والعرف وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث هو العضو في المجتمع¹.

أما الثقافة السياسية فهي جزء من الثقافة بمفهومها العام وهي إطار للسلوك.

فسلوك الفرد يكون انطلاقاً من ما يبينه المجتمع بمختلف وسائطه من أنماط ثقافية، وقد

ميز (G. ALMAND) بين ثلاثة أنواع من الثقافة السياسية وهي على التوالي:

أ/ الثقافة الإنعزالية: والتي يجهل فيها صاحبها كاشيء عن النظام السياسي ويعتبر نفسه غير عضو فيه ولا يهمله أمره.

ب/ الثقافة الموضوعية: يهتم صاحبها بالنظام السياسي وأهميته إلا أنه يعتقد بعدم إمكانية التأثير فيه وتوجيهه لصالحه.

ج/ الثقافة المشاركة: يهتم صاحبها بالنظام السياسي عن طريق مشاركة مع غيره قصد التأثير فيه كالأحزاب السياسية والنقابات...².

ويشير في هذا الإطار C. ROIG أن دراسة الظواهر السياسية تكون ضرورية عند اعتبارها كظواهر وأفعال ثقافية، أي أنها ناتجة عن ثقافة ما³.

¹ - إبراهيم ابراش: مرجع سبق ذكره، ص 207.

² - حسن ملحم: التحليل الاجتماعي للسلطة، منشورات دحلب، الجزائر، 1993، ص 62.

³ - ROIJG CHALES: La socialisation politique des ennts. Armond colin et f. billon. Paris. P 17.

أن هذا يجعل من الثقافة السياسية هدف من أهداف التنشئة السياسية ومحددا للسلوك السياسي للفرد، وقد أكد "بارسنز" على اكتساب القيم، فهو ينظر إلى الطفل على أنه وعاء فارغ ينبغي ملئه بالثقافة، وبالالتزام بالقيم والتوقعات المتعلقة بالأدوار، وبهذه الطريقة يتم نقل ثقافة مجتمع إلى الأعضاء الجدد¹.

أعطيت للثقافة السياسية عدة تعاريف، إلا أن أهم مقارنة علمية لها هي تلك التي قام بها كل من الموندوفيريا اللذان انطلقا أولا من أن الثقافة تحتوي على ثلاثة أبعاد:

- البعد المعرفي: يتكون من المعارف العامة حول النظام السياسي.
 - البعد العاطفي: يتعلق بالولاء الشخصي للزعماء والمؤسسات السياسية.
 - البعد العقلي: يتضمن الأحكام القيمية حول الشأن السياسي.
- وانطلاقا من هذه الأبعاد وضعا ثلاثة أنماط للثقافة السياسية وهي على التوالي:

- الثقافة الرعوية.
- ثقافة الجذوع.
- ثقافة المشاركة.

¹ - علي عبد الرزاق جبلي: الاتجاهات الأساسية في نظرية الاجتماع، دار المعرفة، القاهرة، 1999، ص 202.

ويرى "المون" و"فيربا" أن كل نمط من هذه الأنماط الثلاثة يتوافق مع بيئة سياسة خاصة بها، فالثقافة الرعوية ترتبط ببنية تقليدية غير مركزية إلى حد كبير، أما ثقافة الخضوع فتتعلق ببنية سلطوية ومركزة، في حين تتعلق ثقافة المشاركة ببنية ديمقراطية...، ويخلصان إلى القول بأن التطابق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية ضروري لتأمين استقرار النظام¹.

خلاصة

نخلص إلى القول مما سبق ذكره في هذا الفصل إلى أن الخطاب السياسي هو مؤشر ضروري للحركة السياسية في لاي مجتمع وللإرساء الفعلي لمعالم الديمقراطية الحقة، كما لوحظ أن للتنشئة السياسية أهمية كبيرة انطلاقاً من اهتماماتها والوظائف التي نقوم بها، فهي تهتم بمواضيع مهمة كالسلوك والإتجاهات السياسية للفرد وكيفية اكتساب هذا السلوك والعوامل التي تؤثر عليه.

¹ - ابراهيم ابرش: مرجع سبق ذكره، ص 210.

كما تهتم بجذور هذا السلوك والاتجاهات السياسية، أما وظائف التنشئة فهي تؤدي إما إلى الولاء أو دعمه إلى النظام السياسي وإلى المجتمع السياسي وحتى إلى الحكومة، فهناك علاقة بين نمط التنشئة الاجتماعية الذي ينشأ عليه الفرد وبين سلوكه السياسي الذي يتأثر وبشكل كبير بالخطاب السياسي الذي ينبع من كل ممثلي النظام في الدولة، ومن هذا الأساس تتبع المشاركة السياسية، والإيديولوجية...، النابعة من وعي وإيماني المواطن ذكر كان أو أنثى بضرورة مشاركته في تفعيل عجلة التنمية وذلك بمشاركته في الحياة السياسية لوطنه.

تمهيد

يشهد التاريخ على أن ما وصلت إليه المرأة الآن هو نتاج مراحل تاريخية متعددة، كما أنه نتاج ظهور تيارات دينية وأيديولوجية، وتطورات سياسية واقتصادية مختلفة. إن أول اضطهاد

عرفه التاريخ كما يقول غار ودي هواضطهاد النساء. فالمرأة غريبة كانتأو عربية عانت الكثير من الإضطهادات التي كانت أعمق بكثير مما يعانيه الرجل. أشارت الدراسات الاجتماعية المختلفة إلى أن دور المرأة الاجتماعي من قبل الثورة الصناعية إلى حد الآن يشهد تطورا ملحوظا، فمنذ نشأتها وسيادتها في الأسرة وفي المجتمع إلى الآن لا تزال المرأة محور دراسات ونقاش علماء وباحثي مختلف العلوم. لذلك حاولنا في هذا الفصل أن نقف عند أهم المراحل التاريخية التي مرت بها المرأة في تطورها.

1/ المسار التاريخي للمشاركة السياسية للمرأة في العالم.

1-1- المرأة و النظم الاجتماعية

*النظام البدائي:

إن الكثير من الشعوب في بداية تاريخها أعطت للمرأة الحرية وهبة كبيرة ودور مهم جدا، فكانت تختار أزواجها وترأس العشيرة، فهي رمز للحياة، الحماية والهدوء¹. ففي ظل المجتمع البدائي، احتلت النساء مراكز اجتماعية مساوية لمراكز الرجال، إن لم نقل فاقتها وقد لوحظ الانتساب إلى الأم و الجهل بحقيقة الأبوة بين بعض الشعوب²، هذا ما أدى إلى الإقرار بحقيقة وجود النظام الأموسي الذي يقصد به سلطة المرأة السياسية، أي حكم المرأة بالمعنى المطلق للكلمة، ...، كما يعني بحصر معنى الكلمة بيانا عائليا تهيمن فيه حقوق عشيرة الأم³.

وهناك دراسات قدمت من طرف عدد كبير من الباحثين حول التطور التاريخي للمجتمع الإنساني، قد بينت أن عدد المساواة الاجتماعية الحالية بين المرأة والرجل لم تكن

موجودة في المجتمع الذي كان فيه مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية ذات أهمية مماثلة لمشاركة الرجل⁴، والواقع إذا تتبعنا التطورات التاريخية لحياة الرجل والمرأة لوجدنا أن بعض المجتمعات في بداية الإنسانية لم تجعل للرجل شيئا مذكورا بجانب المرأة، فقد كانت هي

¹ -Piette A. Monique: La condition féminine à travers les ages. Ed. France. Empire Paris. 1974. P-P. 09 – 21.

² - ر. م. ماكيفرش، ش بيرج: المجتمع، الجزء الأول، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، 1971، ص 469.

³ - ت، مونيك، بيتر: تطور الوضع النسوي من بداية الحضارة إلى يومنا هذا، تر، هنوبيت عبودي، دار الطباعة، بيروت، 1979، ص 14.

⁴ - حزب جبهة التحرير الوطني: منبر التنمية، مجلة الإتحاد الاجتماعي والإقتصادي الجزائريين، عدد خاص بالتشغيل، عدد 07، 1987، ص 14.

المسيطرة على الحياة العائلية بما لها من أثر كبير في حفظ النوع، وكانت تقوم بمعظم عمليات الإنتاج، بينما كان الرجل يقوم بتربية الأطفال¹. كما أنه من المعروف في تاريخ البشرية أن مكانة المرأة العالمية في المجتمع و الدين كانت مرتبطة بنسب أطفالها إليها، وقد حظيت في المجتمعات الأموسية بمكانة اجتماعية عالمية وبمنصب الإلهية أيضا². وعلى عكس من سيطرة المرأة على العمليات الإنتاجية وبقاء الرجل في المنزل، هناك رأي آخر يقول أن المجتمع الأموسي هو ما عرف بعصر الصيد، حيث كان يحتم على المرأة البقاء في البيت مع أولادها ويذهب الرجل مع جماعة الرجال للصيد، ونظرا لقسوة

الظروف الطبيعية ... وما نتج عنه من احتمال كبير في عدم عودته، من الضروري أن ينسب الأطفال إلى أمهم³.

ورغم هذه الآراء المتضاربة. فالنظام الأموسي هو شكل من أشكال الأسرة ولكن تركز السلطة في يد الزوجة أو الأم، هذه الأخيرة التي كانت وضعيتها تتميز بالحرية والقوة والسيطرة إن وضع المرأة كان نتيجة تلك الظروف و الأوضاع الحضارية أكثر منه نتيجة

1- مصطفى الخشاب: دراسات في الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص 131.

2- نوال السعداوي: الوجه العاري للمرأة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1988، ص ص 15 - 16 - 22.

3- أحمد جمال الظاهر: المرأة في دول الخليج، دراسة ميدانية، منشورات السلال، الكويت، 1982، ص 03.

الظروف بين الجنسين وأن المرأة التابع المختلف ازداد حدة ووضوحا باكتشاف الزراعة وبصفة خاصة بعد ظهور الملكية الخاصة وتراكم الثروات ضمن الأسرة، ولما كان الأب هو مالك الثروات، فقد أراد أن يكون وريثه أولاده، فجاهد الرجل لا تزال المرأة عن وضعها ومركزها. ولكن الغلبة كانت للرجل الذي كان يرغب أن يكون مركزه الاجتماعي متناسب مع مركزه ودوره الاقتصادي¹. وهكذا تمت الغلبة لرجل وبهذا تم إلغاء النظام الأموسي، وحل محله النظام الأبوي الذي يقوم على أساس هيمنة الرجل.

*النظام الأبوي:

إن انتهاء الانتساب الأم هو الهزيمة التاريخية العالمية للجنس النسائي فقد سيطر الرجل على السلطة في المنزل، أيضا تدهور شأن المرأة وأصبحت عبدة لشهوته وآلة لتربية الأطفال². من المؤكد كما سبق ذكر الشكل الأبوي لم يبرز إلا عندما ظهرت الزراعة المتقدمة والسيادة الاقتصادية للرجل. وهناك نظريات متعددة عن الأسباب التي جعلت الرجل هو الذي يسيطر

¹ - لنين وأخرون: المرأة والإشترابية، تر: جورج طرابلسي، منشورات دار الأدب، ط3، بيروت، 1979، ص 18.

² - Engels : Origine de la famille et de la propriété privée et de l'etat. Ed. Sociale. Paris. 1972. P65.

عن المرأة وليس العكس، ومن هذه النظريات من تعتمد على المرأة البدائية انشغلت بإنجاب الأطفال في تلك الفترة التي تطلبت زيادة كبيرة في النسل لتعويض الوفيات العالية ولتوفير المزيد من الأيد العاملة في الزراعة الناشئة¹.

كانت السلطة في النظام الأبوي تؤل إلى الرجل، حيث كانت المرأة تتميز بالخضوع الاجتماعي الكامل للرجل، ومع تطور الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية تدهورت وضعية المرأة أكثر حيث أنها كانت جزء من الماشية البشرية التي لم تكن تملك شيئاً على

الإطلاق ولا حتى جسدها...، تباع وتشتري، تنقل ملكيتها شأنها شأن الأشياء تماماً، لاحول لها ولا قوة لها أمام إرادة سيدها².

* النظام العبودي:

في ظل النظام العبودي كانت وضعية النساء لدى الرومان و اليونان مزرية، إذا جردت من كل حقوقها وإنسانيته³ فالمرأة لم تشارك بأي شكل من الأشكال في الحياة الحضارية مما أدى إلى تردي وضعها القانوني، فالمواطن وحده معني بالقانون، وبما أن المرأة في أثينا لم تكن تملك حق المواطنة، حرمت من جميع حقوقها القانونية، رغم أنها أثبتت روح المواطنة لديها

¹ - نوال السعداوي: مرجع سبق ذكره، ص 24.

² - Ppetre. A. monique. Op cit. p 08.

³ - Sullerot Evelyne: histoire et socialogie du travaial. Ed gouthier. Paris. 1971. P p 53-54.

،حيث أنها شاركت في الحرب التي كانت في القرن الرابع قبل الميلاد بين روما والغالليون ،حيث أنها حركت الآلات الحربية، وقدمت حليها...، رغم ذلك لم تفز المرأة الرومانية بأي حق سياسي.وقد صاحب هذا انحدار قيمة المرأة في المجتمع والأسرة وسيطر الرجل عليها سيطرة اقتصادية واجتماعية ودينية وفقدت المرأة مكانتها القديمة، وقلت قيمتها بالمقارنة مع الرجل وانطلاقا من هذه المفارقة ازدادت تبعيتها لزوجها. ومن هذه الأشكال التنظيمية بروز الإقطاعية.

*النظام الإقطاعي:

في هذه الفترة كانت المرأة كثيرا بسبب انتشار الرهبانية وسيطرتها على المجتمع حيث إنها اعتبرت الجنس اللطيف فاسد بالفطرة ، كما أنهم كانوا يطلقون عليها من النعوت الفاسدة أشدها، من ذلك قولهم: إنها شيطان أو مشعل الشيطان ،أو باب جهنم وقولهم منظرها شر وصورتها أشد شرا ولمسها يروع¹.

ولأن العلم كان محذور في تلك الفترة، فلم يجمع بين الكتابة والقراءة من النساء إلا قليل من الطبقة العليا²، لكن الحياة الإقطاعية وما كان فيها من حروب أدى إلى ضرورة تعليم

¹ - محمد جميل بهيم: المرأة في الإسلام وفي الحضارة الغربية، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1980، ص 96.

² - المرجع نفسه، ص 96.

المرأة . فكانت المرأة الغربية السبّاقة في الكفاح لنيل الحقوق والبحث عن أفضل سلاح تتحصن به في كفاحها، فهي لم تجد خيرا من العلم.

إنما يجدر الإشارة إليه أن الحياة الاجتماعية تظم شبكة من الظواهر الاجتماعية وأشكال من التنظيمات يخضع تركيبها إلى جملة من التحولات، وقد يكون ذلك التركيب خاصا بالدور الذي يقوم به الفرد في السلم الاجتماعي، ومن هنا تتضح ظاهرة عدم الاستقرار التي يتسم بها وضع المرأة، حيث نجدها تارة تحتل قمة السلم وأخرى تنتقل إلى قاعدته، ولم تبق البشرية في الإقطاعية، بل انتقلت إلى أشكال جديدة من التنظيم الاجتماعي ، غيرت دورها المرأة في المجتمع ومن الأشكال التنظيمية عصر النهضة.

1-2- المرأة في الحضارات القديمة:

كانت المرأة في مختلف المراحل التاريخية مقصية من ممارسة مختلف الحقوق حتى أبسطها والذي هو حقها كإنسان "ففي العهد القديم لم تلق المرأة أي اهتمام في المدينة السياسية لدى الإغريق، فلم يكن من حقها الحضور في الجمعية الشعبية لإبداء آرائها والمشاركة في صناعة القرارات المهمة"¹.

فكل الحضارات القديمة كانت تعطي للرجل المكانة العليا نظرا لقوته البدنية، وهو الذي كان سائدا في الدول الغربية حيث جعلت الأعراف والحضارات الغربية، عموما المرأة في

¹- عمر يحيوي: الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، دار هومة، 2003، ص 09.

مركز مختلف عن مركز الرجل¹، كما أنها لم تتعامل مع المرأة بإنصاف فهي كانت محرومة من جميع حقوقها الاجتماعية.

إن أهم ما يلاحظه الدارس لحقوق المرأة في التشريع الهندي القديم هو إحتقاده لها والخط من قيمتها الإنسانية ورفضها لاعتراف بقيمتها الاجتماعية الشيء الذي دعاه إلى إنكار

حقوقها وانتقال كاهلها بالواجبات المتعددة دون مقابل، وقد جاء في شرائع الهند القديم إن الوباء والموت والجحيم والسم والأفاعي والنار خير من المرأة².

وقد لعبت الديانة البوذية دورا كبيرا في احتقار وإهانة المرأة في الهند القديمة، وهذا الاحتقار بوذا نفسه النساء ولأهمية بوذا ولسلطته الروحية على المجتمع الهندي تعد نظرة المجتمع للمرأة ذات مرجعية دينية بحيث هذا ما يفسر قوة رفض الأوساط الاجتماعية الهندية للنساء.

حتى في الحضارة اليونانية التي اعتبرت عبر التاريخ السياقة لإصفاء مبادئ الممارسة الديمقراطية شكلها الأولي لم تقدم أي دفع الحقوق الاجتماعية للمرأة اليونان مهد الحضارة

¹ - نفس المرجع، ص 55.

² - مولاي ملياني بغدادي: حقوق المرأة في التشريع الإسلامي، قصر الكتاب، الجزائر، ص 51.

اليونانية القديمة ...، ومدرسة فلسفية عظيمة أعطت الإنسانية أرسطو وسقراط وأفلاطون... غير أن وضع المرأة لم يساير على الإطلاق ازدهار وتقدم العلوم الإنسانية والطبيعية في بلاد اليونان قديما، فلم يكن أصلا التشريع في بلاد الإغريق يعترف للمرأة بأية حقوق، وكان يعتبرها مخلوقا ثقل قيمته الإنسانية على قيمة الرجل وفي كل الميادين...، فأرسطو ذاته كان يقول: "إن الطبيعة لم تزود المرأة بأي استعداد عقلي يعتد

به، لذلك يجب أن تقتصر تربيتها على شؤون التدبير المنزلي، والأمومة، والحضانة، وما إلى ذلك...، لم تكن وضعية المرأة الرومانية أفضل من حالة المرأة الإغريقية، وذلك لأسباب مشتركة أهما تقارب وجه الشبه بين المجتمعين اليوناني والروماني.

وتقارب المواقع الجغرافي بينهما وتشابه المناخ الطبيعي ... فإن المرأة في الحضارة الرومانية القديمة لم تكن لها حقوق مدينة تقريبا، كما لم يكن لها حق التصرف القانوني بأي وجه من الوجوه، فهي لم تكن تملك حق التصرف إلا مع رقابة الرجل وقد وصلت وضعية المرأة الرومانية في القديم إلى اعتبار الزوجة من المبيعات التي يشتريها الرجل من أبيها"¹.

كما أن الحضارة الصينية لم تختلف عن باقي الحضارات القديمة الشرقية أو حتى الغربية في تعاملها مع المرأة ونظرتها إليها في الأسرة والمجتمع، "وتخبرنا الأحداث التاريخية أن المرأة في الصين لم تكن تتكلم في حضرة أبيها أو زوجها، إلا إذا سمح لها بذلك، عندئذ

¹ - المرجع السابق ذكره، ص 52.

تتكلم بحياء، حتى دون أن ترفع عينيهما، أم الفئات الصينية التي تنتمي إلى عائلة ميسورة ذات الحسب والنسب.

تجد نفسها ملزمة منذ نعومة أظافرها على إحاطة قدميها بشرائط تمنع نموها وتضم أصابعها بشكل يجعل القدم تتحول إلى كتلة مضغوطة ومتكورة، كان تعدد الزوجات مباحا، فيتم الإحتفال بالزواج بلا مراسيم ولم يكن الأمر يستلزم أكبر من موقعة الأب¹.

هذا عن الحضارة اليونانية والصينية.

أما الحضارات الشرقية - الآشورية- البابلية والفارسية، والمصرية، فهي الأخرى لم تختلف عن سابقتها في معاملة المرأة، حيث عمل الآشوريون والبابليون في بلاد ما بين النهرين المرأة بنفس المعاملة التي كان الهنود يعاملون بها المرأة والمتمثلة في استحقارها واسترقاقها وإنكار كل قيمة اجتماعية أو إنسانية لها، وكانت التشريعات الاجتماعية في تلك المنطقة تنص على التسامح مع الرجل في حالة الزنا، أما المرأة الزانية فيلقى بها في النهر لتغرق، غير أن المرأة الآشورية البابلية قد رقت مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بلاد ما بين النهرين فكان لها حق التصرف المالي وحق إدارة أملاكها المختلفة، الثابتة والمنقولة... وكان المجتمع الفارسي القديم يدين بالديانة الزرادشوية وقد ناضلت المرأة الفارسية في القديم من أجل الحصول على بعض حقوقها وقد استطاعت إفتكاك حق المبادرة بخطبة الرجال

¹- نادي بن سادون: حقوق المرأة منذ البداية حتى أيامنا، عويدات للنشر والطباعة، لبنان، 2001، ص ص 55-56.

وتمكنك المرأة بحنكتهن وجمالهن الفتان على قوانين الرجال وتمكنت المرأة في ذات المجتمع، بما لها من مفاتن وطبائع جريئة، من التغلب

على قيود المجتمع الفارسي وقوانينه مستعينة في ذلك بشروح وتشريعات زرادشية ... وسرعان ما انتهى عهد زرادشة ولم تعمر بعده حقوق المرأة طويلا بل عادة وضعية المرأة إلى سابق عهدها وإلى ما كانت عليه من الظلم والقهر والانحطاط في المنزلة والاعتبار¹.

كما عرفت مصر القديمة تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومع ذلك تطورت حياة المرأة وحقوقها الشخصية والاجتماعية والأدبية، وحضيت هذه الأخيرة بمكانة اجتماعية مرموقة كما أسندت لها المناصب السياسية في أعظم حضارة إنسانية في العالم في العصور القديمة، فتولت شؤون الملك والدولة وحكمت البلاد والعباد وسامت الأفراد والجماعات وشرعت القوانين ونصب الوزراء والأمراء والموظفين... الخ.

وهكذا ترى أن المرأة المصرية قد خرجت على القاعدة العامة التي كانت تسود العالم القديم تقريبا من حيث الاحتقار للمرأة وهضم حقوقها فتمتعت المرأة المصرية بالشخصية المعنوية وحصلت على معظم حقوقها². هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك جوانب أخرى في

الحضارة المصرية لا تختلف عن باقي الحضارات "فنظام الزواج في مصر كان

¹ - مولاي ملياني بغدادي: مرجع سبق ذكره، ص 54-55.

² - نفس المرجع ، ص 56.

يسمح بتعدد الزوجات بالنسبة للرجل، ويسمح لهذا الأخير بالزواج ومضاجعة أقاربه من النساء وبالزواج من أخته قصد المحافظة على أملاك وأموال الأسرة الكبيرة وعلى ثرواتها وعلى هذا الأساس كان في إمكان الرجل أن يتزوج عددا كبيرا من الزوجات دون مراقب أو وازع اجتماعي أو ديني ...، وإن حالة المرأة هذه كانت تابعة لمدى أهمية أسرتها في المجتمع الحضري الذي كان يعتمد أساسا على الطبقة، وكانت الأسر الفرعونية هي الحاكمة وهي المسيطرة على كل أرزاق وخيرات البلاد، وكانت غيرها من الطبقات الاجتماعية الأخرى دون ذلك، وبالتالي كانت حقوق وأهمية المرأة تابعة للطبقة التي تنتمي إليها إذ ليس هناك مساواة بين أفراد المجتمع¹، فبسبب وصول المرأة للحكم إذا هو مكانتها الإجتماعية وانتمائها الطبقي.

1-3- المرأة وعصر النهضة:

تميزت هذه المرحلة بالإصلاح الديني في بعض الدول الأوروبية، كما أنها شهدت نشأت القوميات التي عززت نضال المرأة وقوة مركزها الاجتماعي ومنحتها حق التعليم وحق اختيار زوجها وموافقته عليه قبل الزواج² كما ظهرت اتجاهات محافظين الداعين إلى تقييد المرأة وإعادتها إلى شؤون المنزل تحت وصاية الرجل ... فاستعداد المرأة الشديد في ذلك العصر،

¹- المرجع السابق ذكره، ص 57.

²- مصطفى خشاب: مرجع سبق ذكره، ص 135.

جعل النساء يساوين الرجال منزلة وخير دليل على ذلك المرأة الإيطالية¹، وواصلت المرأة تقدمها في عصر التمدن، المعارضة والإبداع - القرن 17 - حققت نجاحات باهرة.

فتفكك العلاقات الأسرية وظهر عصر الذاتية الذي صار فيه كل فرد مستقلا بشخصيته عن الآخرين وتلاشي الأبوة ومظاهر التمدن الاقتصادي أدى إلى أن تستقل المرأة عن وليها بشكل خاص وعن الرجل بشكل عام الذي أصبحت تجارية في العلم والعمل، ولكن الكنيسة ونفوذ الإصلاح عمدوا إلى تضيق الخناق عليها من جديد لولا الثورة التي غمرت أوروبا بواسطة الإكتشافات البحرية في مختلف أنحاءها، وبذلك نشطت حياة الإزدهار والرفاهية، حيث يقوم عرش الجنس اللطيف².

ومع مرور الزمن نضجت الحضارة الغربية، غير أن هذا النضوج جاء مؤكدا تقييد المرأة إذ أجمع على ذلك علماء العصر [القرن 18] مثل: "منتسكيو" و"قرليتر"... لكن إذا إستثنينا "غوت الألماني" و"روسو الفرنسي"، نقول رغم ما حذبوا من تضيق على حرية المرأة، فقد

¹ - محمد جميل بيهم: مرجع سبق ذكره، ص ص 113-115.

² - محمد جميل بيهم: مرجع سبق ذكره، ص ص 121-122.

اهتموا بترتيبها وتعليمها¹، ونضيف إليها "Mary Wolstonecraft" التي سطرت بكل جدية واهتمام فائق إهمال القدرات النسوية².

مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بدأ وضع المرأة يتغير تدريجياً وهذا لعدة أسباب وعوامل تتعلق أساساً بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في أوروبا ومنه في العالم، والتي أدت إلى تغيير في نمط الحياة الاجتماعية فالثورات الشعبية في فرنسا وباقي دول أوروبا ونمو المد الحداثي بعد عصر الأنوار وتراجع سيطرة الهيمنة الكنسية البابوية على المجتمع، بالإضافة إلى الثورة الصناعية وظهور المدن الصناعية ودخول المرأة إلى العمل في المصانع، كلها عوامل ساهمت في ظهور حركة سنوية تطالب بتحرر المرأة أكثر فأكثر، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، هذه الأخيرة التي أحدثت القطيعة مع الواقع الاجتماعي والسياسي الذي كان قبلها في كل العالم، ومنه مشاركة المرأة في أشكال عديدة من النشاط الاجتماعي ومنه النشاط السياسي وبداية منحها حق التصويت³.

ولعل حركة تحرر المرأة التي ظهرت مع بداية القرن العشرين والتي اعتبرت من أبرز الحركات المطالبة بترقية مكانة المرأة ودورها في المجتمع وهي حركة تحرير المرأة سياسية

¹ - نفس المرجع ، ص 130.

² - Mathaei Julie /A/. Histoire economique des femmes aux etet- unis. Ed. I agedhomme. Lausanne. Suisse 1985. P371.

³ - عمر يحيوي: مرجع سبق ذكره، ص ص 58-59.

وأخلاقية وإنسانية ... تطالب بإلغاء الأعراف والتقاليد الدائرية التي تصنف المرأة كمخلوق من الدرجة الثانية وتجعل منها مجرد وسيلة إعادة الإنتاج البشري للمحافظة على النوع والأداة في نفس الوقت لتلبية الحاجة الجنسية للرجل وتطالب أيضا هذه الحركة بأن تتساوى المرأة مع الرجل في الحقوق السياسية والإقتصادية والثقافية¹.

"وأهم غاية تسعى حركة تحرر المرأة إلى تحقيقها هي وضع حد للصهر الأخلاقي والتعسف الذي تمارسه الطبقات النافذة من أعيان المجتمع، وإعطاء الممارسة السياسية والدينية محتوى أخلاقي وإنساني وعقلاني رشيد، وصيانة كرامة المرأة وحقوقها، هذه الحركة لم تقم ضد الرجل العادي أو الرجال بصفة عامة كما قد يتبادر للذهن، ولكن ضد أعيان الفئات النافذة والطبقة البرجوازية الرأسمالية والتي تجرد المرأة من حقوقها السياسية وحتى من بعض حقوقها الطبيعية... إن العامل الرئيسي الذي دفع النساء والمجتمعات والثوريات لرفع راية تحرير المرأة هو رد فعل ضد فساد وإنحطاط الطبقة السياسية النافذة التي تجرد المرأة من حقوقها السياسية وحتى من بعض حوقها الطبيعية"².

¹ - نفس المرجع، ص 60.

² - عبد المجيد البصير: موسوعة علم الاجتماع، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص ص 204-205.

إن ترقية المرأة في القرن العشرين ليست نتيجة صعود خطي إلى الحرية فالتاريخ يكشف لنا عن تطور متعرج تتناوب فيه مراحل الصعود ولكن تبقى الترقية الحالية التي وصلت إليها المرأة اليوم أكثر جسماً لأنها تطل ميادين جديدة كالميدان السياسي مثلاً.

1-4- الحركية السياسية للمرأة العربية:

سنحاول في هذا الصدد، تسليط الضوء على أهم المراحل التاريخية التي مر بها المجتمع العربي الإسلامي وبذلك نكون قد تطرقنا بشكل غير مباشر لأهم مراحل تطور المرأة العربية. التي من خلال تتبعنا لتاريخها نجدها قد مرة بعدة مراحل نبدائها بما كان قبل الإسلام، مروراً بوضعها في الإسلام، وصولاً إلى عصر النهضة.

❖ المرأة العربية قبل الإسلام:

تميزت المجتمعات العربية في مرحلة ما قبل ظهور السلام بخصوصيات اجتماعية، واقتصادية وثقافية، وأخلاقية خاصة. هذا كان له تأثير كبير على وضعية ودور المرأة في تلك المجتمعات.

أقل ما يمكن القول أنها كانت تابعة ومنسوبة إلى الرجل ومسيرة بأمره ، وكان هو الذي يمثلها في مصالحها الخاصة¹، كما أنها كانت تحتل مرتبة دنيا أمام الرجل الذي كان الأمر الناهي، وهي الخاضعة المستجيبة، والعامل الذي حدد لها هذه المكانة كونها أنثى²، بالإضافة إلى ذلك كانت سنة عرب الجاهلية أن لا يؤول إلى النساء من ميراث الرجل شيء³، إلى جانب كل ما كانت المرأة المولودة المؤودة تبدو كعبيء على الأب في معركة صراعه، فهو يعاني مما يسمى بالعار، ومن جهة أخرى يبدو عاجزا عن تربيتها. وأداء حاجاتها، وهو يدرك أنه مهما فعل لأجلها فلن تكون له في النهاية⁴. فظاهرة وأد البنات في صغرهن كانت نتيجة الفكرة أن المرأة شرؤأفد إلى الحياة لا تجلب إلا العار⁵. ولكن لم تلق كل نساء الجاهلية هذا المصير المؤلم، بحيث أن هذا الوضع " لم يكن يسود في كل القبائل العربية ولا حتى في الأسر من نفي القبيلة.

¹ - محمد عزة دروزة: المرأة في القرآن والسنة، مركزها في الدولة والمجتمع وحياتها الزوجية المتنوعة واجباتها وحقوقها وأدائها، دار الطليعة، بيروت، 1967، بدون طبعة، ص 08.

² - البهي الخوري: الإسلام وقضايا المرأة المعاصرة، دار العلم، الكويت، بدون طبعة، 1984، ص 13.

³ - حسن بن عبد الله آل الشيخ: المرأة كيف عاملها الإسلام، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1990، ص 12.

⁴ - خليل أحمد خليل: العربية وقضايا التغيير، بحث اجتماعي في تاريخ قهر النساء، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط3، بيروت، 1985، ص 39.

⁵ - هيفاء فوزي الكبرة: المرأة والتحول الاقتصادي والاجتماعي، دراسة ميدانية لواقع المرأة العاملة في سوريا، دار طلاس للدراسات والترجمة، والنشر، ط1، 1987، ص 35.

هذا المصير المؤلم، بحيث أن هذا الوضع لم يكن يسود في كل القبائل العربية ولا حتى في الأسر من نفس القبيلة. وما يدل على ذلك المكانة الرفيعة التي حظيت بها بعض النساء المنتميات لبني ربيع، كهند زوجة أبي سفيان، وخديجة بنت خويلد¹.

فقيمة المرأة في اختلفت باختلاف الزمان والمكانة الاجتماعية² وبشكل كبير عام رغم ما عانته في المجتمع العربي الجاهلي، إلا أنه كان لها دورا كبيرا بحيث يشهد لها التاريخ أنها كانت تشجع الرجال في الحرب على القتال حتى النهاية وأن لا يستسلموا، ومواجهة الموت في ساحة المعركة، وبدون شك ليس لهذا الدور ما يرى في صورة المرأة الموسية التي تضمد الجراح وتحمل الغوث للموت³.

كما أن المرأة كانت وسيلة السلام وبسبب تحالف القبائل، فهي لم تتقلد أي منصب في المجالس ولكنها كانت وراء معظم الأمور التي تقرر، أكانت حربا أو سلاما. وبهذا كانت المرأة محورا في العلاقات السياسية بين القبائل⁴. وبقيت المرأة على حالها إلى أن جاء الإسلام الذي حررها ومنحها حقوقها التي ناظلت من أجلها عبر التاريخ.

¹ - التبع أبو زهر: تنظيم الإسلام للمجتمع، دار الفكر العربية، 1969، ص 13.

² - الرفاعي أنور: الإسلام في حضارته ونظمه الإدارية والسياسية والأدبية والاجتماعية، والإقتصادية والفنية، دار الفكر، دمشق، 1982، ط2، ص 27.

³ - فاطمة المرنيسي: الحريم السياسي، النبي والنساء، تر: عبد الهادي عباس، دار الحصاد، ط3، سوريا، ص 148.

⁴ - ليلي الصباغ: المرأة في التاريخ العربي قبل الإسلام، دمشق، 1975، ص 292.

❖ المرأة في الإسلام:

لقد جاء الإسلام كدين وعقيدة ونظام اجتماعي وسياسي...يرتكز على نسق من الحقوق والواجبات المفروضة¹ كما أنه مزقجرب الفوارق بين النساء كما مزقها بين الرجال... وجاء بتحريم وأد البنات... ومنع إرث نكاح النساء...وأمر بمعاشرة الزوجات بالمعروف...وجعل المرأة داعية على بيت زوجها².

فالإسلام اعترف بالإستقلاليةالإقتصادية للمرأة وبأدميتها وحررها من ولاية الرجل في البيع والشراء والعمل والتعليم. وأشركها في تدبير شؤون الدين والسياسة، كما أنه جعل حدا لاستعبادالمرأة وللفضى التي كانت تعيش فيها، وإتخذفي سبيل الإصلاح وظيفتين الأولى:تحوير الأخلاق والتقاليد بحبيب النساء إلى الرجال والحث على معاملتهنالمعروف، والثانية وضع أحكاما فيها حدودا للمعاملات من حقوق وواجبات متبادلة، إصلاحا للزواج والطلاق وغيرها³.

فالإسلام رفع الظلم عن المرأة المسلمة، حيث أصبح لها دور أساسيا في المجتمع الإنساني، فهي الأم والأخت والزوجة والإبنة...، فالنساء والرجال سواء في التكاليف الشرعية وإلى ما تقتضيه الخصائص التكوينية للمرأة،فاحتفظ الإسلام بإنسانية المرأة كاملة وقضى على جميع

¹ -KouaAuci(Ali): **Normes familiales islamique et fécondité en jordanie**. En indanésie et en Pakistan. Edition. S. ajonvier 1983. P28.

² - كحالة رضا عمر: **المرأة في القديم والحديث، سلسلة بحوث اجتماعية**، (10-08) مؤسسة الرسالة، بيروت، ط، 1982، ص 207

³ - بيهم جميل محمد: مرجع سبق ذكره، ص 55.

النظريات الخاطئة حولها¹. وأخذت المرأة المسلمة محافظة على مكانتها التي أخذت شرعيتها من الدين الإسلامي، رغم وجود بعض الرافضين والمشككين في هذه الشرعية.

فبخرجنا من فجر الإسلام نصل إلى العصر الأموي الذي شوهد فيه تضيق. الحجاب على النساء، لأن هذا العصر عرف بصبغة دينية مما أدى إلى بروز طبقة من زاهدات. عرفن بالعلم والتقوى، وبانتشار الأدب في العصر العباسي الأول ظهرت فئة من النساء ساهمن في تأسيس دعائم النهضة النسائية والتي منهن العباسية بنت المهدي، والسيدة نفيسة . فتقدير الرجل للعلم والأدب في العصر العباسي حرك الحياة النسائية².

"بدخول العهد العثماني عرف المجتمع العربي تقاليد تختلف كل الاختلاف عن طباعه وتقاليد الموروثة، الأمر الذي جعل المرأة العربية تنزوي وتراجع عن نهضتها³. بالإضافة إلى ذلك تضمن تاريخ البلدان العربية في المشرق و المغرب قاسما مشتركا هو الإحتلال، في ظل الإحتكاك بالمحتل ومحاربه اهتزت الأنساق القديمة وعرفت بذلك البلدان العربية تطورها حتى الإستقلال⁴.

¹ - مريم عبد القادر السباعي: الإسلام إعترف بإنسانية المرأة والشريعة أعطتها حقها، مقال لمحمود بيومي، جريدة الشرق الأوسط، العدد 45-62-63 / 01 / 1996، ص 10.

² - محمد جميل: مرجع سبق ذكره، ص ص 80-81.

³ - مصطفى الخشاب: مرجع سبق ذكره، ص 144.

⁴ - (S) RAMAZI ABADIR: La femme au maghreb et au machrek. Action et rélité. Alger.

1986. P 13.

فالمراة العربية شاركت بصورة متفاوتة في عمليات التحرر والتحديث، في ثورة 1919 في مصر ضد الإحتلال الإنجليزي لعبت النساء دورا كبير أو بطولنا، كما شاركت النساء السوريات في ثورة 1925 ضد الإحتلال الفرنسي، وانخرطت الفلسطينيات في ثورة 1936 ضد الإحتلال الصهيوني المتواطئ مع الإنجليز، كما لعبت دورا مركزيا في الإنتفاضات، وشاركت المرأة الجزائرية في حرب التحرير الكبرى فسقطت الشهداءات وأسرت السيرات. فالقوى الوطنية التحريرية إذا هي التي بعثت النهضة النسائية من جديد، فما وصلت إليه المرأة العربية الآن هو نتاج لتطور تاريخي ولتطور النظم الإجتماعية

بشكل عام ولكن أين وضع المرأة الجزائرية من هذا كله؟ وهل شهد وضع المرأة في الجزائر نفس التطور أم ماذا؟

ولكن قبل هذا وذلك، كيف كانت وضعية المرأة في الأسرة العربية وما كان دورها؟

2 - المسار التاريخي للمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر:

2-1- المرأة الجزائرية قبل حرب التحرير أثنائها و بعدها.

كانت المرأة الجزائرية في تلك الفترة تعيش وضعية خضوع لسلطة الزوج ومن قبل الأب فدورها كان الإنجاب فقط¹. ولكن هذا لايعني أنه لم يكن هناك من ساهمت في بناء الدولة الجزائرية، فالتاريخ يشهد على بطولات نساء كثيرة منهن الكاهنة فقد تربعت على عرش الجزائر من دون رجل وأدت الشؤون السياسية والعسكرية للبلاد². كما برزت في الدولة الزيرية الحمادية وفي الدولة الزيانية "غزالة أم شبيب" و "أم ماطوس" وأخت الإمام "عبد الوهاب الرستمي".

أما في العهد العثماني فبرزت "علجية بنت بوعزيز" التي كانت سببا في هزيمة قوات باي قسنطينة سنة 1724³، و"أم هاني شيخة" غرب الصحراء والتي استطاعت أن تسيطر على حكم الصحراء الشرقية الجزائرية أكثر من نصف قرن منذ عام 1672 إلى

1724 وقد تمكنت من هزيمة الباي الذي حكم ببالك الشرق من 1713 إلى 1735¹. كما هناك سيدة أخرى ساهمت في المجال السياسي رفقة زوجها، تقلد منصب المستشار وأمره في الوقت ذاته وهي "الدايخة بنت محمد قانة" كان ذلك في بداية القرن 19 بببايلقسنطينة².

¹ -Cadi Mostafa (M):l'image de la femme Algérienne pendant la guerre (1954- 1962) a partir de textes paralitéraires et littéraires d. c. a université d'Alger. 1978. P08.

² - عبد الكريم الصفصافي: جهاد المرأة الجزائرية وتضحيتها الكبرى في ولاية سطيف (1954-1962)، مديرية ومكتبة المجاهدين، ولاية سطيف، 1997، ص ص 58-59.

³ - نفس المرجع، ص 62.

"وفقت المرأة الجزائرية مع كل المناضلين في وجه المستعمر الفرنسي لصدده منذ أو وضع قدمه على أرضها وكثيرا من الحقائق التاريخية تشهد بأنها لعبت دورا نضاليا أثناء الثورات والانتفاضات الشعبية منذ 1830 م فرغم حالة الكبت والحرمان وحالة الجهل التي كان يتخبط فيها المجتمع الجزائري إلا أن هذا لم يمنعها من المقاومة وتزعم بعض الثورات في تلك الفترة، وأحسن مثال على ذلك البطلة الجزائرية "لالة فاطمة نسومر" التي ظهرت في قبيلة (...) سنة 1857 وقادت هذه البطلة المجاهدين في ثورة عارمة، وتوالت انتصاراتها على القوات الفرنسية التي حاولت عبثا إخمادها وبعد عدة معارك دامية تمكن الحاكم العام الفرنسي أنا ذاك "راندون" من القضاء على حركتها سنة 1857 وكذلك القائدة "خديجة بن بلقاسم" التي كانت قائدة محاربة سنة 1878 وغيرهن من مختلف المناطق الجزائرية وهذا نموذج مصغر للنضال النسوي في عهد الاستعمار والذي كانت أبرز

سماته مشاركة المرأة والرجل جنب إلى جنب في معركة التحرير الوطني في سبيل استقلال الجزائر"³.

¹- نفس المرجع، ص ص 63- 64.

²- نفس المرجع، ص ص 66- 67.

³- أنيسة بركات: نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 13.

وبهذه البطولات وغيرها تكون المرأة الجزائرية قد أثبتت وجودها إلى جانب الرجل وذلك في الميدان السياسي والعسكري على وجه الخصوص.

إن كل الأعمال البطولية والمواقف الصلبة والجهود التي بذلتها المرأة الجزائرية أثناء الثورات والانتفاضات الشعبية منذ 1830 الأراضية الصلبة والمناخ الملائم الذي نمت فيه المشاعر الوطنية والثورية لديها.

ولهذا كانت المرأة الجزائرية موضع اهتمام الإدارة الاستعمارية، محاولة إخراجها من بيتها حتى يسهل عليها تحطيم البناء الاجتماعي قائلة: "إذا أردنا أن نضرب المجتمع الجزائري في الصميم تلاحم أجزائه وفي خواص مقاومته فيجب علينا قبل كل شيء إكساب النساء، ويجب علينا السعي للبحث عنهن خلف الحجاب الذي يتوازن ، وفي المنازل حيث يخفيهن الرجال¹.

فالاستعمار ساهم بشكل مباشر في تضيق الخناق على المرأة الجزائرية وتطويقها من كل النواحي، فلم يسمح لها بتطوير شخصيتها من خلال التعليم والعمل حيث أنه عمد إلى عدم نشر التعليم بين فئات الشعب الجزائري وذلك خوفا من التعليم العربي الحر حيث أصدر قانون فرنسي 24-12-1904 ينذر أي جزائري من فتح أو تولي أي مدرسة لتعليم القرآن

1- فرانسز قانون: مرجع سبق ذكره، ص 28.

إلا بتريخيص خاص¹. وهذا ما أدى إلى بلوغ نسبة الأمية 95% عند الرجال و99% عند النساء².

تقطن بعض الجزائريون إلى ضرورة تعليم المرأة وبالتالي ظهرت حركة وطنية ذات أهمية تاريخية في موقفها من المرأة. هذه الأخيرة كان لها مصدرين:

- الدين /الإسلام: وتمثل جمعية علماء المسلمين بزعامة عبد الحميد بن باديس.
- السياسة/ والمعترف بها من نجم الشمال إفريقيا وبعد ذلك P.P.A لمصالي الحاج وتجمعات أخرى مثل P.C.A³.

ومع انتشار الجمعيات الإصلاحية والحركات الوطنية بدأت المناداة بضرورة تعليم المرأة وقد كانت جمعية العلماء المسلمين رائدة في هذا المجال، وبدأت الفتاة الجزائرية تلتحق بالمؤسسات التعليمية حيث أخذت تدرك حقيقة ما يدور في وطنها، وبدا إحساسها بهذا الواقع يترجم إلى أفعال، فأصبحت مناضلة في الحزب أمثال PPA. MTLD. رغم المكانة التي كانت تحتلها في هذين الحزبين إلا أنها كانت صغيرة⁴.

¹ - رابح تركي: تعليم القومى والشخصية الوطنية 1931-1956 دراسة تربوية للشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1957، ص 176.

² - نفس المرجع، ص 177.

³ - LHACHMI BERRADY et d'autres: La formation des étutés politiques maghrébines tom xix. Paris. 1993. P80.

⁴ - AMRANE DJAMILA: Les femmes algériennes dans la guerre. Préface de pierre vidalnaquet. Paris. 1991. P31.

فبرغم من تهميش الحركة الوطنية للمرأة وجعل دورها ثانوي، ظهرت حركات إحتجاجية متفتحة على مختلف الإيديولوجيات والإستراتيجيات ي أوساطها هذا الوضع توج بإدماج المرأة في الحياة السياسية¹.

وكنتيجة لتطور الأحداث السياسية، تطور الوعي الوطني لدى المرأة الجزائرية التي لم تعد ترى أن تبقى معزولة عن الأحداث بل أصرت على تحطيم العالم الضيق لتمضي متعاونة مع الرجل في القضاء على الإستعمار، والمشاركة في أهم حقبة تاريخية من تاريخ الجزائر ألا وهي ثورة التحرير المضفرة.

وأثناء الثورة شاركت المرأة الجزائرية في الحرب بطريقة غير مباشرة عن طريق لباسها التقليدي "الحايك" والذي حاول الاستعمار الفرنسي نزعه بالقوة. وقد أجبرت ظروف الثورة المرأة على الخروج من بيتها لتعول أطفالها بعد التحاق الزوج والأب بالثورة، فاشتغلت بالزراعة ورعي المواشي، وساهمت في تحضير المئونة للمجاهدين وغسل ثيابهم وجمع الأموال من الأهالي. فتطورت مشاركة المرأة المباشرة في الثورة شيئا فشيئا، مع العلم أنه في بداية الأمر تم رفض التحاق النساء بالرجال ثم بطريقة تدريجية تم قبولهن واستخدامهن في أدوار خاصة بهن، فكان الاتصال الأول بزوجات المناضلين ثم الأرامل فالفتيات المتعلمات أن مضاعفة عدد خلايا جبهة التحرير الوطني واتساع مهامها الجديدة من مالية واستخبارات

¹ -SAL FATIMA ZOHRA:Mouvement national et question féminine des origines a la veille de la guerre de libération nationale. Etude et recherche sur les femmes Alérien. Université d'oran. Institut de droit des sciences administrative. N11. 1984. P52.

كل هذا يلزم المسؤولين على البحث على عناصر أخرى من أجل إتمام مهمات فردية، وبعد سلسلة أخيرة من تقليب الرأي بين المسؤولين وخاصة أمام المسائل اليومية المستعجلة المطروحة من قبل الثورة أقر تجنيد العنصر المؤنث بالتعيين في الكفاح المسلح¹. ولمعرفة أشكال المشاركة النسوية في حرب التحرير إطلاعنا على الدراسة التي قدمتها الباحثة عمران جميلة حول المرأة وحرب التحرير الوطني 1954-1962². وقد أحصت الباحثة انطلاقاً من فرز أجرته وزارة المجاهدين سنة 1974، 336.748 مناضلاً من الجنسين منهم 10.949 امرأة أي 3.25%، ولتوضيح أكثر أنظر الجداول التالية:

الجدول(3): نشاطات المناضلات في حرب التحرير الوطني.

المناضلات	نشاطات محدودة	نشاطات غير محدودة	المجموع
مدنيا	3066	6128	9194
عسكريا	205	1550	1755

¹ - فرانسز قانون: مرجع سبق ذكره، ص 48.

² - عمران جميلة : المرأة الجزائرية وحرب التحرير الوطنية 1954-1962 المرأة الجزائرية، تر: عبد القادر جغلول، مرجع سبق ذكره، ص ص 125-136.

المجموع	3271	7698	10949
---------	------	------	-------

من خلال الجدول نلاحظ أن من بين 10.949 وجدت 9194 أي (81 %) امرأة تناضل في المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني، مقابل 1755 أي (19 %) ينتمين إلى الجيش التحرير الوطني ويمكن تفسير ذلك بصعوبة الالتحاق بالرجال وما يتطلبه من شجاعة وقوة على التحمل، ووجود أفراد من الأهل في المكان.

كما نسجل أن 7678 مناضلة لم يتم تحديد نشاطهن من الوزارة الخاصة بالمدنيات منهن، مقابل 3271 تم تحديد نشاطهن، ويمكن تفسير ذلك بعدم استقرار المهام الموكلة لهن وذلك بحسب ما تقتضيه الظروف.

الجدول (4): يحدد نشاطات المناضلات.

النشاطات	مدنيات	عسكريات	المجموع
مسؤولة مؤونة وتمارين		06 %2.90	1964

677	/	677 %122.1	ضباط إرتباط وإدلاء
286	/ /	286 %9.3	جامعة أدوية وذخائر
157	101 %49.3	56 %1.8	ممرضات
91	91 %44.4	/	طاهيات وغسالات
20	01 %0.5	19 %0.6	خياطة
08	03 %0.4	05 %0.2	سيكريتيرات (**)
65	/	65 2.1	إرهابيات (*)
02	02 %1	05 %0.2	مفوضة سياسة
/	01 %0.5	/	مقاتلة سياسة
3271	205 %100	3066 %100	مجموع

(*)، (**) نفت الباحثة أنيسة بركات هذه التسميات وعوضتها ب: فدائية وكاتبة على

الترتيب. في كتابها "المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية".

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن أكبر نسبة للنشاط ممارس من طرف النساء المدنيات هو مسؤولية مأوى وتموين وطاهية، وتماصلات لدى النساء العسكريات وهي نشاطات مرتبطة بوظيفتها الأصلية كإمرأة وامتداد لها، كما نلاحظ عدم وجود أي مفاوضة سياسية لدى المدنيات مقابل امرأتين فقط عند العسكريات، في حين تذكر الباحثة أنيسة بركات "أن المناضلة نظام نسائي مشكل من خلايا وأقسام وأفواج لتعبئة الجماهير الوطنية وتوعيتها وتكوين المسؤولات المحليات التي تعقد بدورها اجتماعات استمرارية تهتم خلالها

بالتوضيح والتوجيه ونشر المبادئ الثورية وتوزيع المناشير المتضمنة أوامر القيادة الثورية¹.

وتذكر الباحثة إن هذا التنظيم النسائي كان له الفضل في تدويل القضية الجزائرية في

الخارج إذ: "شاركت في مؤتمر النساء الأليانيات الذي انعقد في "تيرانا" من 05 إلى 08

نوفمبر 1958، وفي مؤتمر فدرالية النساء الديمقراطيات الدولية وذلك في جوان 1958، في

"فيينا"، وفي مارس 1960 في "كبهاجن" وانبثق عن ذلك وثائق تدين الإستعمار، وتدعم

قضايا السلم، والتحرر في العالم ومنها القضية الجزائرية².

هكذا كانت مشاركة المرأة في الثورة التي اقتحمت عليها بيتها وعزلتها فلم تجد أمامها

بدا من التفاعل مع هذا الحدث.

¹ - أنيسة بركات: نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 55.

² - تركية ديب: صورة المرأة الجزائرية من خلال عينات في الصحافة المكتوبة، شهادات الدراسات المعمقة في علم

الإجتماع، إشراف بن نون محفوظ، جامعة الجزائر، معهد علم الإجتماع، قسم علم الإجتماع، 1981، ص ص 65-66.

فمن خلال ما سبق نلاحظ أن المهام التي أوكلت للمرأة خلال الثورة كانت محدودة وأغلبها امتداد لوظيفتها، ما عدا تمثيل الدولي للقضية الجزائرية إضافة إلى أن هذه المهام هي تنفيذ لأوامر صادرة عن القيادة التي كانت مشكلة في أغلبها من الرجال، بين أن المرأة كانت دوما مبعدة عن مراكز صنع القرار.

أما بعد انتهاء الثورة، عرفت المرأة الجزائرية تغيرا في موقعها ومكانتها إذ برزت صورة ممجدة للمرأة التي شاركت بشتى الطرق في الثورة وأصبحت المجاهدة الرمز الاساسي للهوية الجزائرية والنموذج الأعلى للمرأة العربية.

وأثر هذا التغيير في النظام العائلي، فعرفت العائلة الجزائرية نوعا من الاستقلالية بين افرادها، كما ذكر "فرانز فانون" إن الإختلاط ما بين تجربة المقاومة والحياة الزوجية يعمق العلاقة بين الأزواج ويوثق روابط الزواج فثمة إنحباس وتفتح يحدثان في آن واحد للمواطن والوطن والزوج العصري وتنزع الزوجات الجزائريات من نفس نقاط ضعف التقليدي في الوقت الذي يكتب في التاريخ تلاحم الشعب¹.

وقد كان للنهج الاشتراكي الذي أنتجته البلاد آنذاك، وفرض التعليم ومجانيته الأثر البالغ في انتشار التعليم خاصة لدى الاناث، ولذا كانت النسب محدودة وثقل على المستوى الدراسي إلا أن النتائج كانت تتغير بالتدريج ونتحسن إلى أن تمكنت المرأة من الوصول إلى أعلى مستويات الدراسية وبأعلى النسب، لكن هذا التطور في المجال

¹- فرانز فانون: مرجع سبق ذكره، ص 144.

التعليمي لم يصاحبه تطور في مجال العمل، وذكرت وزارة التضامن والعائلة أن عدد النساء العاملات بلغ 625000 أي ما يقارب 7.76% فقط يتمركز أغلبهن في قطاع التربية والتعليم¹.

كما عرف العمل ضعف مشاركة المرأة، وغيابها عن العمل السياسي خصوصا، فهذه الفترة [أي بعد الاستقلال من 1962 إلى 1988] لم تعرف سوى تنظيم نسوي وحيد يحتكر تمثيل المرأة الجزائرية وهو "الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات" الذي تأسس في 19 جانفي 1963 وعليه لم يكن للمرأة من سبيل للمشاركة في العمل السياسي. كما أنها كانت موجودة بنسب ضعيفة جدا في حزب (FLN) جبهة التحرير الوطني "هذه المواقع داخل المؤسسات العصرية كالحكومة، الأحزاب، الجمعيات...، التي تعكس نظرة تقليدية للمرأة، لم تتغير كثيرا منذ عقود، فالنظام البومديني على سبيل المثال رفض تعيين حتى وزيرة بمقاييس هذه النظرة التقليدية، في الوقت الذي يشجع فيه الرئيس الحضور الشكلي لبعض النسوة في المجلس الشعبي الأحادي 1977".

فالمرأة في حكم الرئيس هواري بومدين إذا لم تستفد من كسب مواقع داخل الحكومة ومناصب عليا في المؤسسات الدولية وفي حتى في الحياة الحزبية لم تحضى بحضور كبير بل كان وجودها محتشما في الحزب التحرير فقط، وهذا لأن النظام السياسي كان جد متحفظ في مسألة توسيع مجال نشاط المرأة في الساحة السياسية وهذا للنظرة التقليدية التي كانت

¹ - مجلة رسالة التضامن: وزارة التضامن الوطني والعائلة، العدد 01، جوان 1998، ص 30.

تحاط بها المرأة والتي كانت تأكد على ضرورة المحافظة على الأدوار والمكانات داخل المجتمع.

"فالمجتمع للحياة السياسية في الجزائر يكتشف أن المرأة التي حققت نجاحات أكيدة على مستوى الدراسة وحتى العمل جزئياً، لم تتمكن من ترجمة حضورها هذا على المستوى السياسي وداخل كل ألوان الطبق السياسي الوطني والديني وحتى ما يسمى نفس بالديمقراطية مما يعني أننا أمام مستويات سوسيولوجية وثقافية عميقة داخل الجسم الإجتماعي يمكن أن نفسر هذا الموقف من المرأة عندما تحاول دخول العمل السياسي، كما كان الحال مع عمل المرأة ومشروعية خروجها وإحتلالها مواقفها في الفضاء العام"¹.

فالمرأة الجزائرية سجلت نجاحا في أحد جوانب الفضاء العام أي في التعليم لكنها لم تسجل نفس النجاح في الفضاءات الأخرى وخاصة في العمل السياسي لا في فترة الأحادية ولا حتى في فترة الإنتقالية نحو التعددية هذه الفترة التي كانت فترة أزمة سياسية وأمنية عملت على دعم فرص إدماج المرأة في الفضاء العام.

"الرئيس اشاذلي بن جديد، ورغم النقلة النوعية التي حصلت خلال فترة حكمه من خلال تعيين أول وزيرة لم يستطع التخلص من النظرة التقليدية السائدة فكانت التعيينات تتم في

¹- ناصر جابي: لماذا تأخر الربيع العربي، منشورات الشهاب، الجزائر، 2012، ص ص 211-201.

فضاءات تقليدية الممنوحة للمرأة، وهو المنوال الذي سار عليه النظام السياسي الجزائري الذي فشل في القيام بالفقرة النوعية التي كانت تسيطر عليها القوى الإجتماعية¹.

يتعبر تعيين أول امرأة الحكومة الجزائرية، تقدما نوعيا في دعم مشاركة المرأة في السياسية، لأن اشتراكها في السلطة التنفيذية يعتبر تعبير عن إرادة سياسية لدى النظام في عهد الشاذلي بن جديد، ففي عهد هواري بومدين كانت مشاركة المرأة منحصرة في الإنتخاب وفي أغلب الأحيان كان ينتخب عنها بالوكالة من طرف الأب أو الزوج أو

الإبن، أما مشاركتها في البرلمان كانت ضعيف جدا إن لم نقل منعدمة، وهذا لعدم قدرة النظام على كسر النظرة المحافظة والتقليدية للمرأة وطبوهات المجتمع حول دور المرأة في المجتمع بشكل عام.

استمرت الأحزاب نفسها بعد الإعلان عن التعددية في نفس النهج الذي تحتل بموجبه بعض النساء القليلات جدا بعض المواقع كديكور في الغالب مواقع لم تسمح للنساء بالتأثير على القرار داخل الأحزاب لكي يكون حضورهن أكثر بروزا بمناسبة الترسحات داخل القوائم الإنتخابية هذا الوضع كان التوجه المحتشم الذي يميز حضور المرأة الجزائرية داخل

¹ - نفس المرجع، ص 45.

المؤسسات السياسية المنتخبة كالمجالس البلدية والولائية والبرلمانية حضورا ضعيفا حتى بالمقارنة مع التجارب المغاربية الغربية كما هو حال تونس والمغرب وموريتانيا¹.

فالوضع السياسي للمرأة من خلال المراحل التاريخية ما بعد الإستقلال لم يتغير سواء مع الحزب الواحد أو مع التعددية الأمر الذي أدى إلى رفض المرأة للوضع القائم ومحاولتها التحرر من قيود المجتمع وهذا يسعيها للمطالبة بحقوقها متجاوزة بذلك كل ما

هو عادات وتقاليد، بالإضافة إلى دعم السلطة لها في الفترة الأخيرة خصوصا يعد تولى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة زمام الحكم في الدولة الجزائرية، حيث فتح هذا الأخير المجال أمام عمل المرأة ومساوتها بشكل رسمي وفعلي مع الرجل في الحقوق والواجبات.

بالإضافة إلى أهم الحقوق الإجتماعية والسياسية التي نص عليها مختلف المواثيق الوطنية وبعدها الدساتير.

ولتفصيل أكثر سنحاول تقديم عرض كرونولوجي لأهم المحطات التاريخية للحقوق السياسية للمرأة الجزائرية.

¹ - نفس المرجع، ص 213.

2-2- المرأة في التشريع الجزائرية

1/ المرأة الجزائرية في المواثيق الوطنية:

استطاعت المرأة الجزائرية أن توسع مشاركتها في الحياة اليومية العامة بكل مجالاتها، وأن تعمق معاني الإحترام والتقدير لها وسط الأسرة والمجتمع مع وجودها كقاعدة أساسية للأسرة، كما أنها فرضت وجودها في الكفاح المسلح إلى جانب أخيها الرجل، حيث أنه ونظرا للأدوار البطولية التي أدتها، أعلنت لائحة الثورة الجزائرية في مؤتمر الصومام الذي انعقد في 20 أوت على ما يلي: "... توجد في الحركة النسوية امكانيات واسعة تزداد وتكثر، وأنا

لنحي بإعجاب وتقدير ذلك المثل الباهر الذي تضربه في الشجاعة الثورية للفتيات والنساء والزوجات والأمهات، ...، جميع أخواتنا المجاهدات اللتي يشاركن بنشاط كبير والسلاح أحيانا في الكفاح المقدس من أجل تحرير الوطن"¹.

كما جاء في ميثاق طرابلس الذي صادق عليه الإجماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية والذي انعقد قبل إعلان استقلال الجزائر [أي في يوليو 1962] محددًا بذلك أبعاد السياسة الوطنية لمرحلة ما قبل الإستقلال، حيث نوها بدور المرأة أثناء الكفاح

المسلح وأكد على الإلتزام بتزقيتها والنهوض بها لتكون عضوا اجتماعيا فاعلا في شتى المجالات التي أقرتها معظم النصوص التأسيسية المبنية على أساس التكفل بالحرية العامة واحترام ممارستها كمواطنة تتمتع بكامل حقوقها السياسية والإقتصادية².

وقد خرج الميثاق بتوصيات بخصوص المرأة منها:

- اشراكها اشركا كاملا في تسيير الشؤون العامة وتنمية البلاد.
- القضاء على كل العوائق التي تقف أمام تفتح المرأة وتطورها.
- تدعيم المنظمات النسوية.

¹- بادي سمية: المرأة والمشاركة السياسية التصويت، العمل الحزبي، العمل النيابي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير

في علم الاجتماع والتنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص 119.

²- نفس المرجع، ص 165.

أما ميثاق الجزائر فقد رطز على ما جاء في ميثاق طرابلس وتعرض إلى قضية جديدة وهي المساواة بين الرجل والمرأة، إذ جاء فيه ما يلي: "إن المساواة بين الرجل والمرأة يجب أن تكون أمرا واقعيًا، وينبغي على المرأة الجزائرية أن تكون قادرة على المشاركة الفعلية في النشاط السياسي وفي بناء الإشتراكية بالنضال في الحزب والمنمات القومية والنهوض بمسؤوليات فيها"¹.

كما تعرض الميثاق إلى "ضرورة مشاركة المرأة في القطاع الإقتصادي الذي يمكنها من التخلص من القيم الإجماعية التقليدية، التي بدأت تتحرر منها بفضل الثورة التحريرية، والتطلع لأفاق جديدة، ويسمح لها بمواصلة مجهوداتها في تشييد البلاد بعد ما ساهمت في تحريرها"².

وقد جاء في الميثاق أيضا: "يجب على المرأة أن تكون قادرة على وضع طاقتها في خدمة البلاد، بالمشاركة في الأنشطة الإقتصادية تضمن ترقيتها الحقيقية بواسطة العمل"³.

¹ - تاج عطاء الله: عمل المرأة في التشريع العمل الجزائري والإتفاقيات الدولية للعمل، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 1999-2000، ص 25.

² - خيندر جميلة: مشاركة المرأة الجزائرية في المجال السياسي، دراسة ميدانية على عينة من الأحزاب، كلية العلوم الإجماعية، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 128.

³ - امغار فاطمة الزهراء: المرأة والرهان الديمقراطي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإجماعية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 97.

أما ميثاق الوطني لسنة 1976 ف جاء فيه الإعراف بالمكانة الأساسية التي تحتلها المرأة في الأسرة ومنها في المجتمع، بوصفها زوجة ومواطنة وتشجيعها على العمل لأن في ذلك مصلحة للمجتمع، كما أكد أيضا على المشاركة الكاملة للمرأة في التشييد الإشتراكي والتنمية الوطنية.

أما الميثاق الوطني لسنة 1986 فقد جاء أيضا بضرورة مشاركة المرأة في الأنشطة الإجتماعية والإنتاجية انطلاقا من مبدأ المساواة بين الجنسين حيث أكد في مجمله على:

"تكوين الفرد الجزائري بالخصوص النساء تكوينا تربويا يجعلها قادرة على المشاركة في الإقتصاد والبناء، تكوينا سياسيا وتحويل شعارات الإشتراكية في قواعد سلوكية، وانجاح عملية بناء مجتمع جديد خال من كل أصناف التمييز"¹.

إن فالمواثيق الجزائرية جاءت كلها داعمة للمرأة كمواطنة تتمتع بكامل الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية، كما أكدت على الإلتزام بترقية المرأة والنهوض بها لتكون عضوا فاعلا في الحياة العامة. وعلى إثر الدور الذي قامت به المرأة في حرب التحرير وجد المجتمع نفسه ملزما أمام حقيقة الإعراف بمساواتها مع أخيها الرجل وهذا اعترافا منه لقدرتها على المشاركة الكاملة في تشييد وبناء الوطن.

¹ - نفس المرجع، ص 98.

المرأة في الدساتير الجزائرية:

لقد شهدت الساحة السياسية الجزائرية بعد الإستقلال نوعا من الإستقرار تجسد في تعاقب خمسة دساتير للجمهورية مع رؤسائها. بداية من دستور 1962 مرورا بدستور 1976 ودستور 1989 ودستور 1996 وصولا إلى دستور 2016.

لقد اختلف مناخ تشريع كل رئيس لدستوره عن الآخر بسبب الظروف التي كانت سائدة في تلك الفترة كما اختلفت المفاهيم وتعددت بتعدد رؤساء الجمهورية.

أولا/ دستور 1962:

إن أول دستور عرفته الجزائر بعد استقلالها كان بتاريخ 8 سبتمبر 1962، الذي تضمن نصوصا كثيرة تؤكد على حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطن سواء تؤكد على حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطن سواء كانت سياسية، اجتماعية، ثقافية أو

حتى إقتصادية¹. حيث جاء مكون من 78 مادة لم يتعرض من خلالها لواجبات المواطن بل اكتفى بالحقوق الأساسية فقط.

جاء في المادة 12: "لكل المواطنين من الجنسين نفس احقوق ونفس الواجبات"² وهذا دليل واضح على أن الدستور الأول للدولة جاء يدعم المساواة بين الجنسين، حيث أنه حدد بوضوح أنه لكل المواطنين من كلا الجنسين نفس الحقوق والواجبات بدون أي تمييز أو استثناء.

كما جاء في المادة 13: "لكل مواطن استكمل 19 عاما من العمر الحق في التصويت"³ فالحق بتصويت في الإنتخابات جاء لملى الجنسين حيث ذكر مفهوم "مواطن" أي أن يكون ذكرا أو أنثى.

ثانيا/ دستور 1976:

¹- المرصد الوطني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي 1994-1995، ص 13.

²- موسى بودهان: الديساتير الجزائرية (63-76-89-96 مع تعديل 2008)، كليك للنشر، 2008، ص 26.

³- نفس المرجع: ص 26.

جاء دستور 19 نوفمبر 1976 توطيدا للتوجه الإشتراكي، حيث اهتمت مواده بضمان حقوق الإنسان، فورد في الجزء المتعلق بالحرريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن إلغاء تام لكل تمييز قائم علأحكام مسبقة تتعلق بالجنس أو العرق أو الحرفة حيث جاء في المادة 33: "تضمن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات"¹.

كما جاء في المادة 44: "يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية"². فهذا نص صريح وواضح لضمان الدستور 1976 الحقوق السياسية والإجتماعية والإقتصادية للمرأة. كما جاء في المادة 81 من نفس الدستور: "على المرأة أن تشارك كامل المشاركة في التسيير الإشتراكي والتنمية"³، أي أنه من حق المرأة الجزائرية المشاركة في بقاء الدولة وتشبيد الإشتراكي لمؤسساتها بغض النظر عن تفاصيل هذه المشاركة التي تبقى غامضة.

ثالثا/ دستور 1989:

احتوى دستور 1989 مواد تتضمن شيء من العدالة الإجتماعية بالرغم من تحوله من الإتجاه الإشتراكي إلى الإتجاه الرأسمالي، بحيث جعل من أهداف المؤسسات ضمان مساواة

¹ - موسى بودهان: مرجع سبق ذكره، ص 45

² - نفس المرجع، ص 49.

³ - نفس المرجع: ص 77.

كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعيق تفتح شخصية الإنسان وتحويل دون مشاركة الجميع الفاعلة في الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية كما جاء في المادة 28: "كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا

يمكن تدرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو إجتماعي¹.

ولكن ورغم تأكيد هذا الدستور على احترام الحريات العامة وتجسيد مبدأ المساواة، إلا أنه لم يشر إلى الوسائل والإجراءات التي يجب على الدولة أن تتخذها لتطبيق ذلك في الواقع. رابعا/ دستور 1996:

جاء هذا الدستور في ظروف خاصة وحرية من تاريخ الجزائر فهو رابع دستور للجمهورية الجزائرية المستقلة صادق عليه الشعب في استفتاء يوم 28 نوفمبر 1996 وصدور في الجريدة الرسمية رقم 76 لسنة 1996².

- يحيوي نورة، بن علي: حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي والقانون الداخلي، ط2، دار هومة، 2006، ص 38¹.

²- المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996: يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، (ج. ر العدد 76، الصادرة بتاريخ 08 ديسمبر 1996، ص 6).

أبقى هذا الدستور على الحقوق التي نص عليها دستور 1989، بحيث تضمن بيان

للحقوق والحريات التي يتمتع بها المواطن الجزائري وهي الحقوق التي نصت عليها

الدساتير السابقة وأن وجد فيها تقديم أو تأخر في المواد¹، كما أضاف حقوقا جديدة لم تكن

موجودة من قبل، فدستور 1996 يشمل على الحقوق الفردية والجماعية كمبدأ المساواة

وحماية الحريات الأساسية كما أنه جاء ليدعم دولة القانون.

إن دستور 1989 والتعديلات التي لحقت به في 1996، قد ألغى المادة المتعلقة بضمان

الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية للمرأة، والتي كانت موجودة في دستور 1976

استثناء لكون المرأة الجزائرية هي مواطن، وأنه لا يجب تمييزها عن الرجل لأنها تخضع

للحقوق المقررة لكل مواطن، أما عن تعديل دستور 1996 الذي تم سنة 2008 والذي

استقر الأمر على تعديله جزئيا فقط، أكد في المادة 178 منه²، على أنه لا يمكن تعديل

لأي دستوري أن يمس الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن.

خامسا/ دستور 2016:

جاء فيه تعديل لموارد كثيرة وسن قوانين جديدة وإلغاء أخرى، حيث جاء فيه تعديل

لقانون الأسرة وأحداث صندوق المطلقات ودعم قانون العقوبات بتحريم التحرش بنساء

¹ - يحيوي نورة بن علي: مرجع سبق ذكره، ص 39.

² - المادة معدلة بموجب المادة 12 من القانون رقم 08 - 19 الصادر في ج. ر رقم 63 بتاريخ 16 نوفمبر سنة 2008،

وفرض نظام الكوتا في المجالس المنتخبة وجاء فيه كذلك قرار المناصفة، بالإضافة إلى أنه داعم لما جاء في الدساتير السابقة في كل ما يتعلق بالحريات والحقوق الأساسية للمواطن، فالمادة 31 مكرر جاء فيها: "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تواجدتها في المجالس المنتخبة"¹.

كما جاء في المادة 36 (جديد): "تعمل الدولة على ترقية التناسف بين الرجال والنساء في سوق الشغل"²، كما جاء في المادة 64 من دستور 2016: "يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون"³. فالجزائر إذا سعت إلى تعزيز دور المرأة في مختلف مجالات الحياة بجملة من القوانين والتوصيات، حيث جاء في المواثيق تأكيد الإلتزام بترقية المرأة والنهوض بها لتكون عضوا اجتماعيا فاعلا في شتى المجالات.

كما اعترفت بالدور البطولي الذي قامت به المرأة في سبيل تحرير الوطن جنبا إلى جنب مع أخيها الرجل هذا الأخير الذي أقر بحقيقة قدرة المرأة وباعتبارها عضوا فاعلا في المجتمع، وبإمكانية مساهمتها في بناء الدولة، من هذا المنطلق جاءت الأفكار الداعمة لعمل المرأة في تنمية المجتمع ومنه بناء مؤسساته.

¹- فاطمة بودهم: مرجع سبق ذكره، ص 112.

²- الدستور الجزائري مارس 2016، ص 8.

³- نفس المرجع ص 9

فالمراة من خلال التطور التاريخي التدريجي لمسألة حقوقها الإجماعية والسياسية في الدساتير الجزائرية تكون قد قطعت شوطا كبيرا في نضالها من أجل إثبات وجودها ككيان فاعل في المجتمع.

فالدساتير الجزائرية وقبلها المواثيق جاءت داعمة للحقوق السياسية والحريات العامة للمرأة، كما أكدت على ضرورة مساواتها مع الرجل وهذا في سبيل بناء دولة قوية اشتراكية كانت أم رأسمالية، فرغم تعدد الدساتير واختلاف ظروف إعدادها إلا أنها اشتركت جميعها حول موضوع تعليم المرأة وترقيتها وضرورة مساهمتها في بناء الجزائر الحديثة.

من خلال تتبعنا للمسار التاريخي لتطور المرأة الاجتماعية والسياسية، نلاحظ أن المرأة لم تحظى بحقوق اجتماعية أصلا في أغلب الحضارات القديمة، بل لم تعامل كإنسان أصلا إلا في الحضارة الإسلامية حيث شكلت اثثناء حقيقيا في هذه المسألة، حيث قدم الإسلام حقوقا اجتماعية وحتى سياسية لم تعرفها المرأة من قبله، دخول أوروبا إلى عصر النهضة قدم دفعا جديدا لحقوق المرأة، وحركة تحرير المرأة ساهمت في تفعيل وجود المرأة كفاعل في المجتمعات الأوروبية وفي العالم ككل، عند العرب في القرن العشرين عرفت المرأة تراجعا كبيرا لدور المرأة وحقوقها، يمكن إرجاع ذلك إلى الحقبة الإستعمارية، لكن مع نهاية هذا القرن عرف وضع المرأة تحسنا نسبيا في بعض الدول العربية لكن نسب مشاركتها السياسية بقيت ضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة، وهذا نظرا لوجود عراقيل اجتماعية واقتصادية تحول دون تحسن مشاركتها السياسية وفي الجزائر الأوضاع لا تختلف كثيرا عن الدول العربية الأخرى، خاصة جيرانها (المغرب، تونس)، فنسب المشاركة السياسية ضعيفة ولكن قانون تحديد نسبة لمشاركة النساء في القوائم الإنتخابية يمكنه أن يحدث فرقا في الواقع السياسي للمشاركة السياسية للمرأة على وجه العموم بالإضافة إلى التسهيلات التي شهدتها الساحة السياسية مقارنة بما كانت تعانيه في وقت قصير

الإجراءات المنهجية للدراسة:

1-مجالات الدراسة: وهي ثلاثة مجالات أساسية

أولاً: المجال الجغرافي:

تفاديا منا لتوسيع الإطار المكاني للبحث وذلك خوفا من تشتتنا بحثا عن الحقيقة، ارتأينا أن نحصر بحثنا في جامعات ولاية مستغانم وذلك للصعوبات التي وجدها من جهة ولأنه في الفترة الأخيرة عرفت جامعات الوطن توسعا ملحوظا من وجهة أخرى ففي كل ولاية تقريبا يوجد كل التخصصات وهذا إن دل على شيء إنما يدل على العدد المتنامي لعدد الطلبة الجامعيين ومنه عدد الطالبات في كل التخصصات بمختلف الكليات والأقسام.

ثانياً: المجال الزمني:

لقد استغرقت الدراسة سبع سنوات من 2010 حتى 2017 وتعد المدة طويلة نوعا ما وهذا لما تلقيناه من عقبات ومشاكل اعترضت طريقنا وحالت دون تحقيقنا لأهدافنا ولكننا سعينا طوال هذه المدة لجمع البيانات التي ساعدتنا فيما بعد في إتمام العمل، فهذا النوع من الدراسات يتطلب كم هائل من المعطيات وبسبب ما شهدته الساحة السياسية الجزائرية ففي كل مرة كان فيه الجديد على مستوى الخطاب السياسي الرسمي لذلك حاولنا أن نواكب المستجدات وان نقدم ما جاء بكل موضوعية وأمانة.

ثالثاً: المجال البشري:

تمت الدراسة على طالبات جامعات مستغانم، اعتمدنا كل جامعات الولاية العشرة بكل تخصصاتها من السنة الأولى على السنة الثانية ماستر، هذا عن LMD أما النظام الكلاسيكي أو ما تبقى من هذا النظام فلقد صادقتنا حالة واحدة وهي طالبات كلية الطب.

2- منهج الدراسة:

يعود مصطلح المنهجية إلى الأصل اليوناني (Logos) ويعني طريقة بحث، عرفتها مدلين غرافست (G Madeline) على "أنها مجموعة مبادئ على رأس كل بحث منظم أو مجموعة عمليات للوصول إلى هدف أو أهداف"¹.

كما يعود مصطلح المنهج كذلك إلى الأصل اليوناني (Odos) ويعني: "الطريقة التي تحتوي على مجموعة القواعد العلمية الموصلة إلى هدف البحث"².

- فالمنهج في الاصطلاح هو: "الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة للاكتشاف الحقيقة"¹، كما أنه "مجموعة من القواعد والإجراءات التي يجب أن يتبناها الباحث للوصول

¹ - رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط1، الجزائر، 200، ص 188 .

² Madeline Grawitz, Méthode des sciences sociales, 10^{eme} ED, palloz Delta, Paris, 1996, p 318.

على النتائج... ونشير من الناحية التطبيقية إلى طريقة تعامل الباحث مع القاعدة المعرفية، أو قاعدة البيانات المتاحة لتحقيق أهداف الدراسة، بدءاً من جمع البيانات وتبويبها، ثم تحليلها في إطار علاقات الفرضية أو تساؤلات البحث إلى صياغة النتائج التي تعبر عن هدف البحث أو الحقائق التي يسعى الباحث غليها لتقوم بدورها في التفسير أو التعميم أو الضبط والتنبؤ العلمي².

فالمنهج العلمي يمثل إذا الطريقة الموضوعية التي يسلكها الباحث في دراسة ظاهرة معينة وتحديد أبعادها بشكل شامل يسهل التعرف عليها وتمييزها³.

فكل عمل علمي يعتمد على منهج أو طريقة معينة التي تحدد له موضوع الدراسة أو مشكلة البحث، ثم وضع الفروض المبدئية وإجراء التجارب لجمع البيانات الأساسية، ثم تحليلها إحصائياً واستخلاص النتائج¹.

¹ - محمد الغريب عبد الحكيم، البحث العلمي التصميم والمناهج والإجراءات، ب ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1982، ص 97.

² - محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص 15.

³ - الهادي خالدي، عدي عبد الحميد، المرشد في المنهجية وتقنيات البحث العلمي، دار الطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1996، ص 22.

وعليه اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يهدف إلى وصف وتحليل موقف أو مجال اهتمام معين، فهو لا يقف عند حد الوصف المجرد للظاهرة وإنما يمتد على وصف العلاقات الكامنة والتأثيرات المتبادلة والوصول على نتائج تفسر العلاقات السببية وتأثيراتها على الأسباب والمقدمات في علاقتها بالنتائج.

كما انه يتيح استخدام الأسباب الكيفية التي لا تقتصر على عملية تحليل البيانات ووصفها وتفسير النتائج بل تتجاوز ذلك إلى ربط العلاقات السببية المحددة لأقسام البحث من نظريات وفرضيات وإشكالات وتساؤلات تطرحها الدراسة في حد ذاتها.

فموضوع البحث إذا هو الذي يفرض المنهج الذي يكون يناسب طبيعته، "وقد يختلف

المنهج باختلاف الإمكانيات المتاحة، فهو فن التنظيم الصحيح، والتنسيق الدقيق، لسلسلة من الأفكار المتنوعة والعديدة، للكشف عن حقائق مازالت مجهولة أو التعريف أو البرهنة على حقائق يجهلها الآخرون"².

3- أدوات الدراسة:

لقد اعتمدنا في دراستنا على الاستبيان كأداة أساسية لجمع بيانات الدراسة، هذا الأخير

الذي يعتبر "تقنية مباشرة لطرح الأسئلة على الأفراد وبطريقة موجهة، ذلك لأن صيغ

¹ - زيدان عبد الباقي، قواعد البحث الاجتماعية، مطبعة السعادة، ط 3، مصر، 1980، ص 18.

² - أحمد طالب، منهجية إعداد المذكرات والرسائل الجامعية، دليل الباحث، وهران، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط 6،

2009، ص 67.

الإجابات تحدد مسبقا، هذا ما يسمح بالقيام بمعالجة كمية بهدف اكتشاف علاقات رياضية وإقامة مقاربات كمية¹.

كما اعتمدنا الملاحظة كتقنية ثانوية لمعرفة سلوكيات الطالبات أثناء إجابتهن على أسئلة الاستمارة. لقد ساعدتنا الملاحظة بشكل كبير خصوصا في الدراسة الاستطلاعية التي كانت كأول مرحلة في العمل الميداني.

4- نظرية الدراسة:

¹ - مورسيد انجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات علمية، توجّهة: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة، للنشر، الجزائر، ط2، 2010، ص 204.

لإثراء البحث في إطاره العلمي على الباحث إعطاء البعد النظري للدراسة وذلك باعتماد نظرية معينة في التحليل، اعتمدنا في دراستنا النظرية الوظيفية وهذا لأنها الأنسب لتوجيه البعد المعرفي ولإظهار العمق البحثي للموضوع.

تعد النظرية الوظيفية من النظريات الكبرى في علم الاجتماع، تعتمد في تحليلها على مفهومين رئيسيين هما مفهوم البناء ومفهوم الوظيفة.

فالمفهوم الأول "البناء" يشير إلى العلاقات الثابتة والمستمرة بين الوحدات الاجتماعية بينما يشير المفهوم الثاني "الوظيفة" إلى النتائج أو الآثار المترتبة عن النشاط الاجتماعي، كما يشير مفهوم البناء إلى الجوانب الهيكلية الثابتة وتشير الوظيفة إلى الجوانب الديناميكية، داخل البناء الاجتماعي ولهذا وجد مفهوم ثالث جمع بين الاثنين وهو مفهوم النسق الاجتماعي الذي يتم بموجبه تحليل الجوانب الهيكلية البنائية والجوانب الديناميكية الوظيفية، فالمجتمع نسق يتكون من مجموعة من الأنساق الفرعية يؤدي كل منها وظيفة محددة¹.

كما أنها تدرس المجتمع من خلال تحليل وظائف أنظمتها النسقية، وهي تيار محافظ لا ينشد التغيير الرديكالي، وإنما إذا كان لا بد من التغيير فيجب أن يكون تغييراً جزئياً في الأنظمة

¹ - دلال ملحسة استيتية، التغيير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 137.

الفرعية للنظام الكلي، لكي لا يحتل هذا الأخير، ويتحقق التكامل داخل النظام الكلي عبر عملية التنشئة الاجتماعية والمعايير الاجتماعية والأفكار والرموز الثقافية¹.

فالنسق الاجتماعي إذا هو أصل البنائية الوظيفية وهذا ما يظهر في تحليل روادها أمثال بارسنز، وميرتون، وسميلر وغيرهم كثير، وذلك بالنظر إلى المجتمع أنه بناء اجتماع يتكون من الأنساق الفرعية المتبادلة وظيفيا مثل النسق الاقتصادي والنسق السياسي والنسق الاجتماعي والنسق الديني والنسق الايديولوجي...².

وللمحافظة على استقرار النسق الاجتماعي العام يجب المحافظة على استقرار الأنظمة الجزئية والتي منها النسق السياسي.

فالمراة كعنصر بشري تملك مثلها مثل الرجل قدرات وكفاءات تمكنها من الوصول إلى مراكز صنع القرار في الدولة، فالخطاب السياسي الرسمي جاء لدعم مشاركة المرأة في السياسة والتأسيس لمرحلة جديدة في الحياة الاجتماعية بشكل عام والسياسة بشكل خاص،

هذا من جهة ومن جهة أخرى جاء كقوة لإنتاج مجال سياسي تتحكم فيه السلطة، فشرعية السلطة المهيمنة هي بقوة خطابها السياسي الرسمي الذي يفرض القوانين ويطبقها في الواقع، فالقوة إذا كما قال بارسنز تسهل عمل النسق السياسي كما أن المشاركة السياسية " تعد قاسم

¹ - عامر مصباح، علم الاجتماع الرواد والنظريات، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2005، ص104.

² - خالد حامد، مدخل إلى علم الاجتماع، جسور للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص99.

مشارك بين كل من المواطنين وجماعات المصلحة، حيث يلجأ إليها الطرفان تدعيماً للنظام السياسي أن تبرز القيادات المسؤولة، كما تسعى إلى تحقيق المطالب المجتمعية العرضية¹. وهذا ما يحدث تماماً في الساحة السياسية الجزائرية بين الخطاب السياسي الرسمي والمشاركة السياسية للمرأة.

عرض وتحليل النتائج:

الجدول وتحليلها:

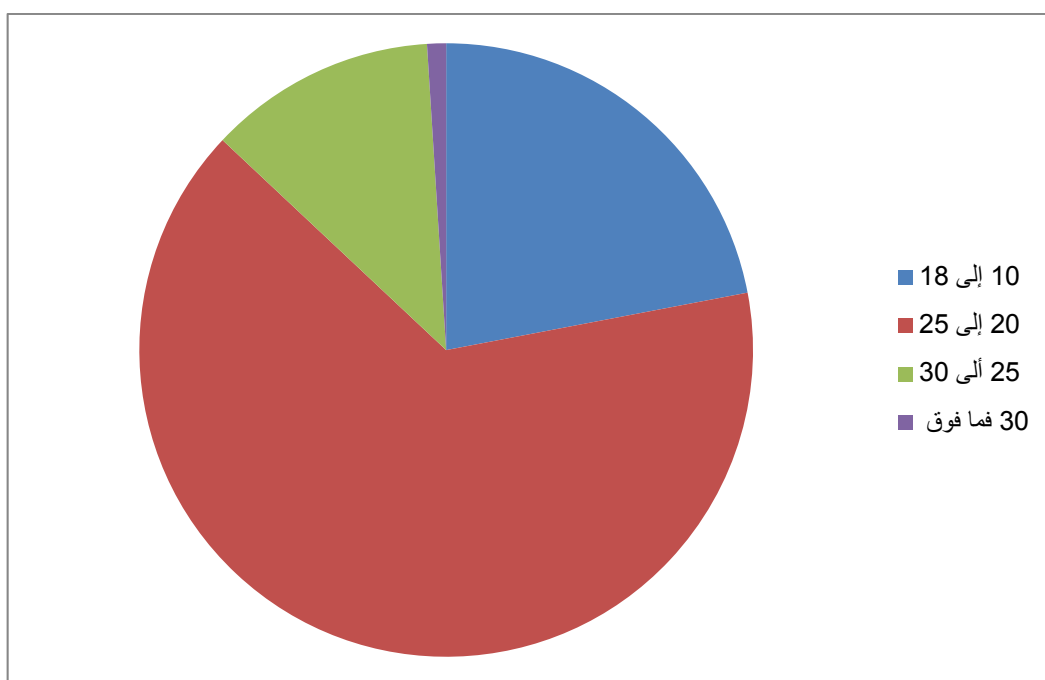
¹ - عاطف أحمد فؤاد، علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1995، ص 27.

الجانب الميداني

تعتبر عملية تحليل البيانات وتفسير النتائج من المراحل الأساسية التي يعتمد عليها الباحث لكونها تعد خطوة تتبع عملية جمع البيانات من أفراد العينة. من خلال هذا الفصل سيتم عرض البيانات وتحليل النتائج المتوصل إليها، انطلاقاً من المؤشرات المتحصل عليها من خلال الاستبيان للإجابة على تساؤلات الدراسة بعرض أو تحليل بيانات كل محور اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية.

الجدول (11): يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن.

الفئات	التكرار	النسبة
(18 إلى 20)	111	% 22
(20 إلى 25)	327	% 65
(25 إلى 30)	58	% 12
30 فما فوق	04	% 01
المجموع	500	% 100



الشكل (1) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

لقد قمنا بتقسيم العينة إلى أربعة فئات عمرية، الأولى من (18 سنة 20) والتي ممثلة في الجدول نسبة 22% من المجتمع المدرس، أما الفئة الثانية من (20 إلى 25 سنة) أي ما يعادل نسبة 65% من المجتمع المدرس وهي أكبر سنة في الجدول أما الفئة الثالثة فهي من (25 إلى 30 سنة) أي ما يعادل 12% من المجموع الكلي للعينة، وأخيرا من (30 سنة فما فوق) أي ما يعادل 1% من المجموع العام للعينة.

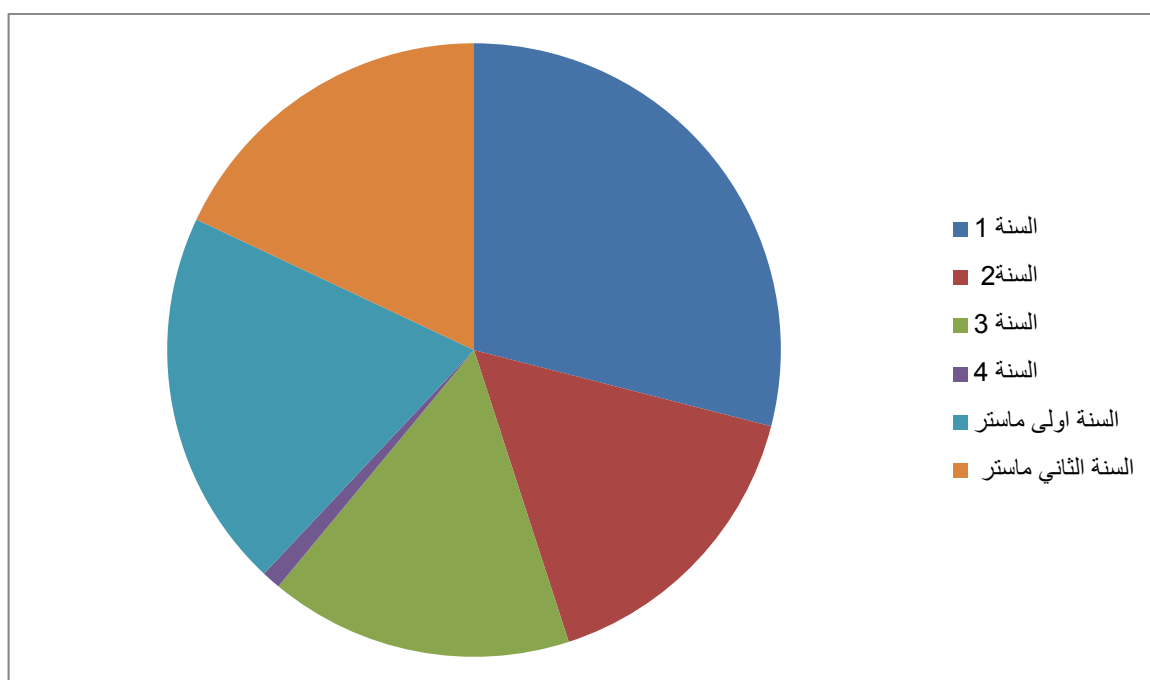
فكما هو ملاحظ هناك تباين واضح بين الفئات العمرية الأربعة فنحن بدئنا من 18 سنة لأنه السن القانوني يحق للطلاب فيه التسجيل في القوائم الانتخابية وذلك حسب ما

جاء في المادة 3 من قانون الانتخابات " يعد ناخبا كل جزائريا وجزائرية يبلغ من العمر 18 سنة كاملة يوم الاقتراع"¹.

الجدول (12): يوضح توزيع أفراد العينة حسب السنة الدراسية

السنة الدراسية	التكرار	النسبة %
السنة 1	144	29 %
السنة 2	82	16 %
السنة 3	78	16 %
السنة 4	02	1 %
السنة أولى ماستر	103	20 %
السنة الثانية ماستر	91	18 %
المجموع	500	100 %

¹ - عمار بوضياف، قانون الانتخابات، جسور للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص 86.



الشكل (2) يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنة الدراسة

الملاحظ من خلال الجدول أنه هناك تقارب في النسب بين مختلف السنوات الدراسية وهذا التباين يعطي مصداقية أكبر للبحث وللعينة كما انه يعطي نظرة على مختلف التوجهات الأكاديمية للطالبات. إن تحديدنا لوجود مشاركة سياسية للمرأة في المجتمع الجزائري من عدمه يكون انطلاقاً من وجودها أو عدمه عند فئة الشباب ومنهم الشابات الجزائريات وهذا لأن هذه الفئة تمثل أكثر من 75 % من الحجم الإجمالي للمجتمع ككل. وبما أن أغلبية الشباب الجامعي هن إناث فتحديدنا للظاهرة يكون انطلاقاً من وجودها أو عدمه عند الطالبات الجامعيات واللواتي يمثلن مجتمعنا المدروس، وتدقيق أكثر في الموضوع ولحصر عينة الدراسة أخذنا كعينة الطالبات جامعات مستغانم - كما سبق الذكر - وهذا محاولة منا لنفي أو تأكيد فرضيات طرحت نفسها بحدّة، ولكن قبل المباشرة في تحرير نتائج وتأكيدها أو

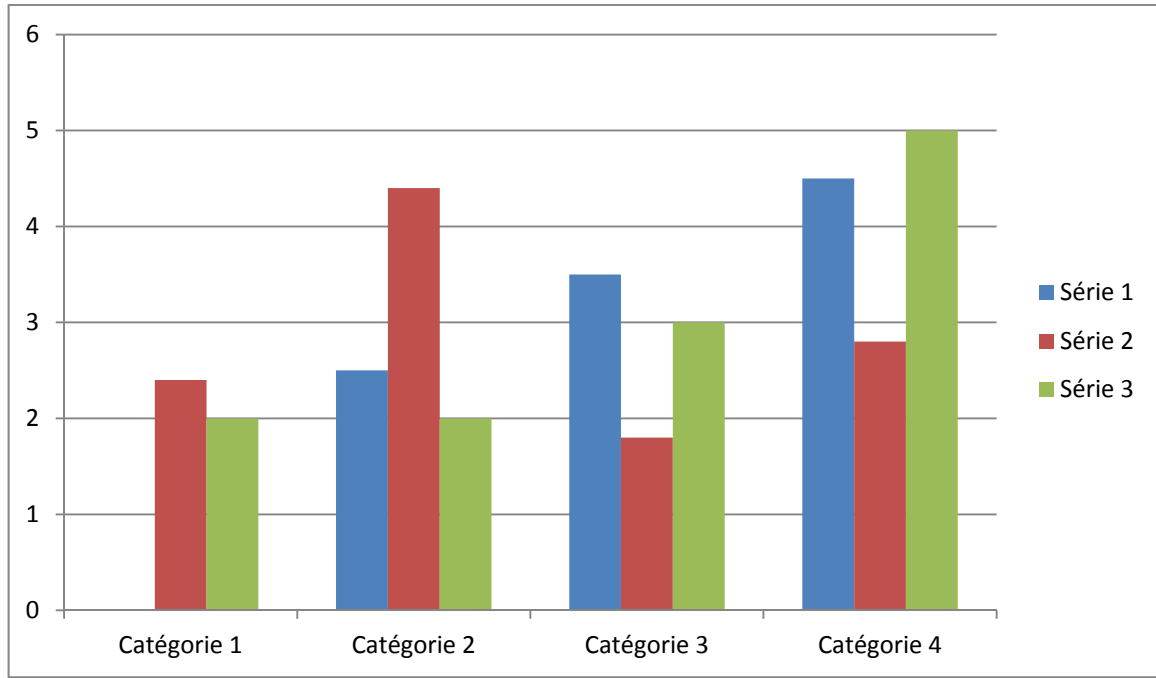
الجانب الميداني

نفي الفرضيات سنحاول الإجابة على السؤال الذي طرح نفسه شدة: هل تشارك المرأة ومن خلالها الطالبة الجزائرية في السياسة؟ بمعنى أدق: هل تشارك الطالبة الجزائرية بشكل أو بآخر في السياسة؟

وعن حقيقة وجود مشاركة سياسية لدى الطالبات الجامعيات من عدمه وبعد جمع البيانات ومعالجتها تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (13): يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن ومشاركة الطالبات بالانتخاب

المجموع	لا تشارك		تشارك		المشاركة السن
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
111 % 22	11 %	06	24 %	105	(20-18)
327 % 65	73 %	40	64 %	287	(25-20)
58 % 12	15 %	08	11 %	05	(30-25)
4 % 1	01 %	01	01 %	03	30 فما فوق
500 % 100		55 % 11		445 % 89	المجموع



الشكل (3) يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن ومشاركة الطالبات بالانتخاب

من خلال الجدول نلاحظ أن من إجمالي 500 طالبة، شاركت 445 طالبة بالانتخاب

أي ما يعادل نسبة 89 % من نسبة المشاركة الإجمالية مقابل نسبة 11 % أي ما يعادل

55 طالبة امتنعت عن الانتخاب وهذا لسبب أو لآخر. ما يمكن أن نؤكد من خلال الجدول

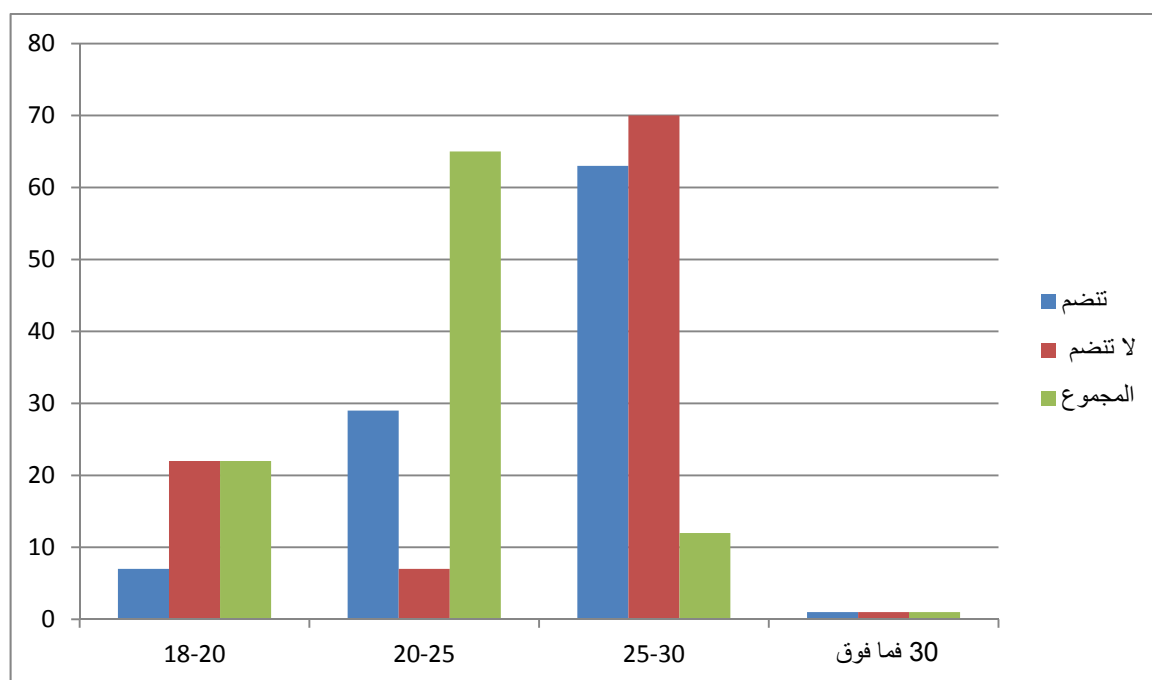
أعلاه أن نسبة كبيرة من الطالبات يشاركن في السياسة وذلك بالمشاركة في مختلف

الانتخابات.

الجدول (14): يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن ومشاركة الطالبات بالانضمام إلى

تنظيمات المجتمع المدني:

المجموع	لا تنضم		تنضم		الانضمام
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	السن
111 % 22	% 22	34	% 07	24	(20-18)
327 % 65	% 07	11	% 29	100	(25-20)
58 % 12	% 70	113	% 63	214	(30-25)
4 % 1	% 01	02	% 01	02	30 فما فوق
500 % 100		160 % 32		340 % 68	المجموع



الشكل (4) يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن ومشاركة الطالبات بالانضمام إلى

تنظيمات المجتمع المدني

من خلال الجدول نلاحظ أن من المجموع الكلي للعينة 68 % من الطالبات منظمات لأحد التنظيمات سواء كانت في الجامعة أو خارجها مقابل نسبة 32 % أي ما يعادل 160 طالبة فضلة عدم الانضمام إلى أي تنظيم من تنظيمات المجتمع المدني.

ما يعادل 63 % أي 214 طالبة عمرهن ما بين 25 و 30 سنة، و 100 طالبة أي ما يعادل نسبة 29 % من مجموع المنظمات عمرهن بين 20 و 25 سنة، وهذا إن دل فإنه يدل على أن الطالبات منذ دخولهن للجامعة يتأثرن بشكل أو بآخر بالتنظيمات المختلفة الموجودة خصوصا في الجامعة، وهذا ما توضحه إجابتهن من خلال الاستبيان، فوصول

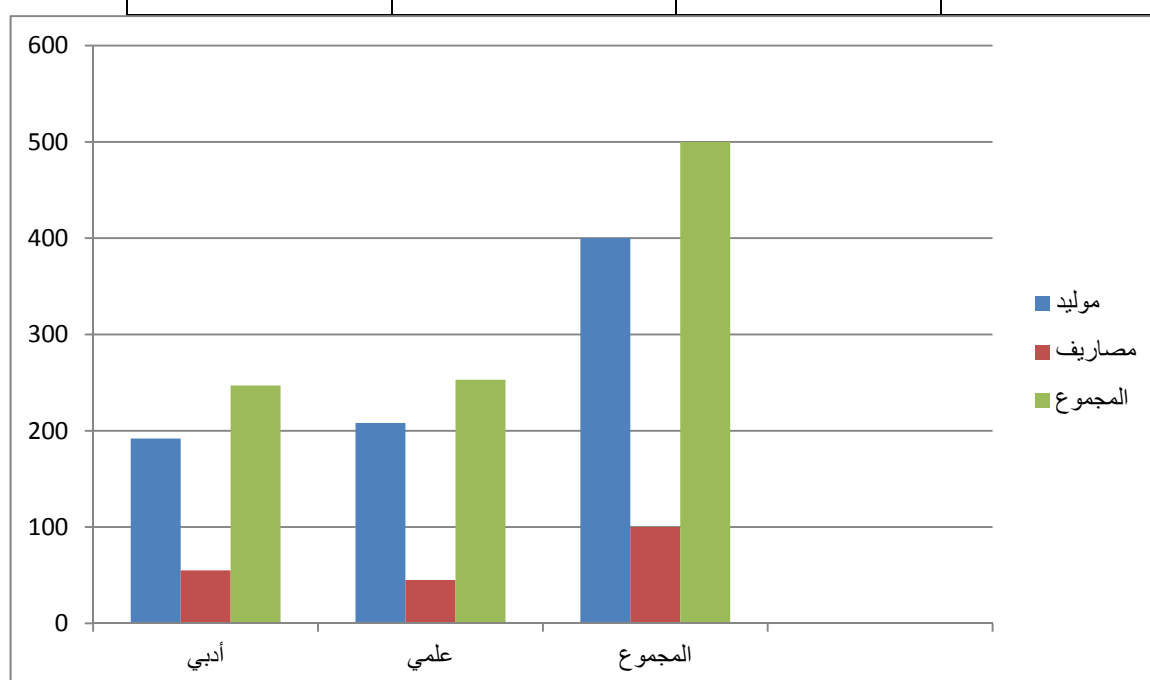
الطالبة إلى الجامعة بدرجة من الوعي يمكننا من ولوج عالم العمل التنظيمي ومن خلاله العمل السياسي من خلال مشاركتها في تنظيمات بمختلف أنواعها وإيديولوجياتها.

وانطلاقا منها قدم أنفا نلاحظ أن الطالبات يشاركن في السياسة بالانتخابات وهذا لكون هذه الأخيرة هي الوسيلة الأكثر بساطة من أنواع المشاركة الأخرى التي تكلف وقتا وجهدا إن لم نقل تعدد حياة صاحبها واستقراره. أما عن المشاركة بالانضمام إلى تنظيمات المجتمع المدني فمعظم الطالبات المنظمات كحدث انضمامهن للتنظيمات الجامعية على غرار بعض التنظيمات التي لها طابع تطوعي أو اجتماعي.

فمن خلال النتائج المتحصل عليها يمكن أن نفترض حقيقة وجود مشاركة سياسية لدى الطالبات الجامعيات الجزائريات وهذا رغم اختلاف نسبها من نوع لأخر، هذا الاختلاف الذي يرجع في الأصل إلى مختلف التأثيرات التي أثرت بتراكماتها على المشاركة السياسية للمرأة بشكل عام في الجزائر ومن هنا وعلى هذا الأساس يمكن أن نحلل الفروض المطروحة في الدراسة بكل موضوعية وأمانة.

الجدول (15): يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص ورأي الطالبات في عمل المرأة

عمل المرأة التخصص	معارض	مويد	المجموع
أدبي	11 % 52	236 % 49	247 % 49
علمي	10 % 48	243 % 51	253 % 51
المجموع	21 % 4	479 % 95	500 % 100



الشكل (5) يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص ورأي الطالبات في عمل المرأة.

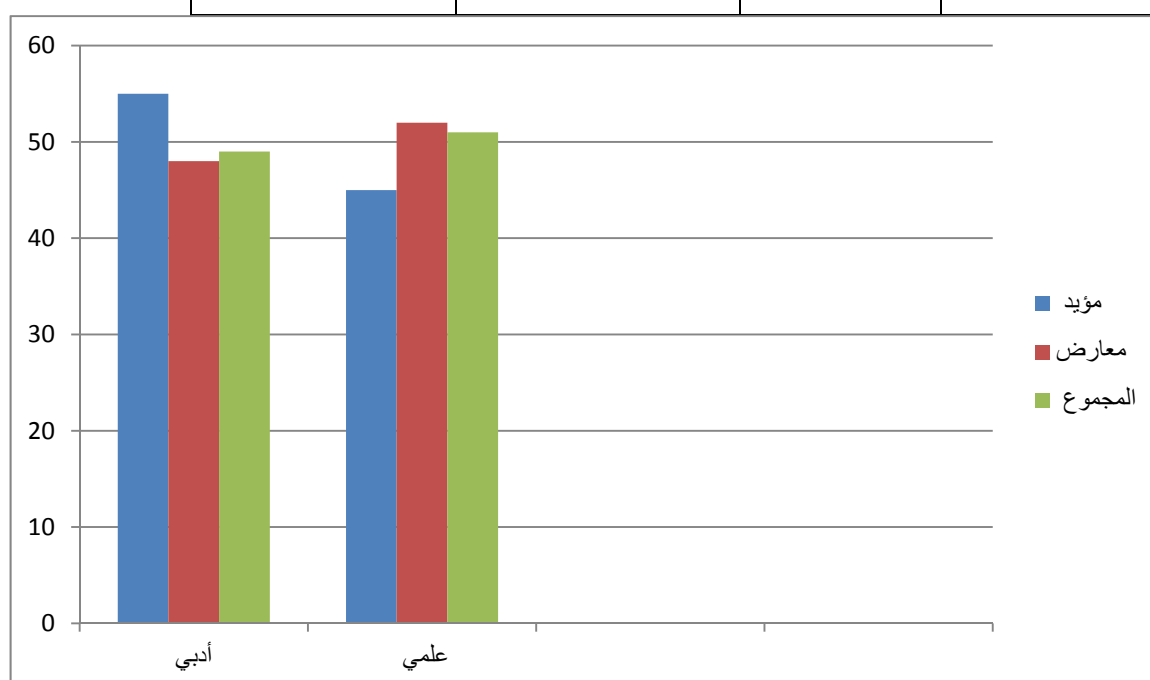
نلاحظ من خلال الجدول أنه 479 طالبة أي ما يعادل نسبة 95 % من مجموع 500 مبحوثة تؤيد عمل المرأة مقابل 21 طالبة أي ما يعادل نسبة 4 % يعارضن. 51 % من المؤيدات ذوات التخصص العلمي، و 49 % منهن تخصصهن أدبي. فرغم تقارب النسب إلا أنه هناك فرق واضح في النتائج وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن الطالبات الجامعيات باختلاف تخصصاتهن لهن نفس الوعي بحقيقة وجوب عمل المرأة وضرورة ولوجها عالم الشغل بمختلف مجالاته وهذا لان ظروف الحياة تتطلب هذا وتأكيدهن على حقيقة انعزال المرأة وبقاءها في المنزل واكتفائها بالإنجاب وتربية الأطفال أمر حتمي ولكنه يبقى أمر بديهي إذا ما قررت العمل خارج البيت، فبالعمل تساهم المرأة في مساعدة الرجل في مسؤوليات الأسرة من جهة وتساعد بدفع عجلة التنمية في المجتمع من جهة أخرى.

الجدول (16): يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص ورأي الطالبات في انضمام

المرأة إلى تنظيمات المجتمع المدني

الجانب الميداني

عمل المرأة التخصص	مؤيد	معارض	المجموع
أدبي	192 % 48	55 % 55	247 % 49
علمي	208 % 52	45 % 45	253 % 51
المجموع	400 % 80	100 % 20	500 % 100



الشكل (6) يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص ورأي الطالبات في انضمام المرأة إلى تنظيمات المجتمع المدني.

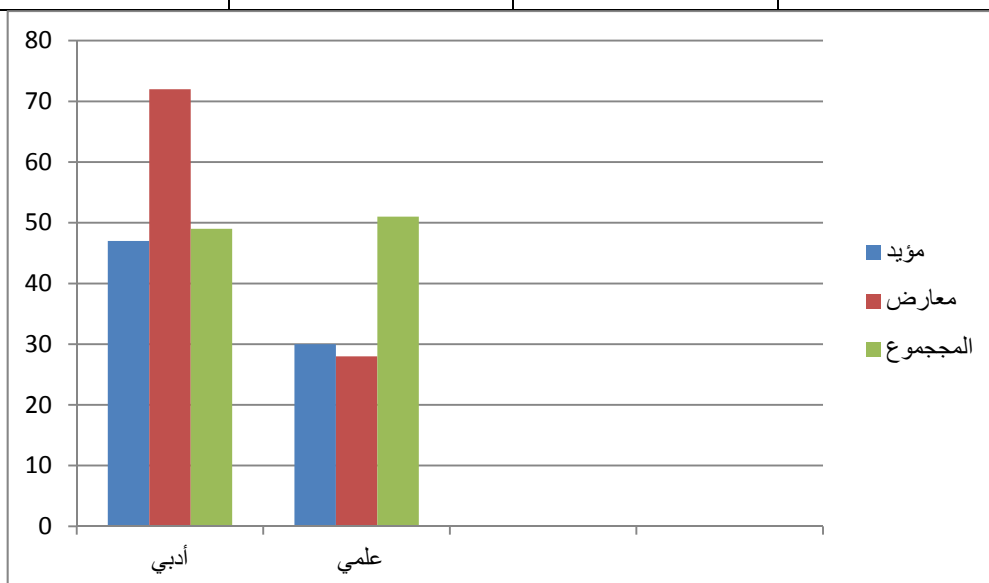
نلاحظ من خلال الجدول انه 400 طالبة، أي ما يعادل نسبة 80 % من مجموع العينة يؤيدن انضمام المرأة إلى تنظيمات المجتمع المدني. مقابل 100 طالبة أي ما يعادل نسبة 20 % منهن يقلن العكس. 192 طالبة أي ما يعادل 48 % من مجموع 400 طالبة مؤيدة تخصص أدبي و 208 طالبة أي ما يعادل نسبة 52 % تخصصهن علمي، فاختلاف تخصص الطالبات لم يؤثر على رأيهن في انضمام المرأة إلى تنظيمات المجتمع المدني.

فكما لاحظنا من خلال جدول النتائج متقاربة نسبيا ، ولكن اجتمعن معظمهن على رأي واحد وحقيقة واحدة وهي تأييدهن لمشاركة المرأة بالانضمام إلى التنظيمات، فالأمر لا يعد وفي رأيهن أن يكون عاديا في الوقت الحاضر وهذا لما تتطلبه الحياة السياسية ولما يتطلبه الوضع الراهن العالمي والمحلي فولوج المرأة عالم التنظيمات أمر لا بد منه لإثبات وجودها ككيان فعال يؤثر ويتأثر في الحياة الاجتماعية العامة ومنها الحياة السياسية.

الجدول (17): يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص ورأي الطالبات في تحدي المرأة

لظروف الحياة

عمل المرأة التخصص	مؤيد	معارض	المجموع
أدبي	209 % 47	38 % 72	247 % 49
علمي	138 % 30	15 % 28	253 % 51
المجموع	447 % 89	53 % 11	500 % 100



الشكل (7) وضع توزيع أفراد العينة حسب التخصص ورأي الطالبات في تحدي المرأة

لظروف الحياة

نلاحظ من خلال الجدول أنه من مجموع 500 طالبة، 447 منهن أي ما يعادل نسبة 89 % يؤيدن تحدي المرأة لظروف الحياة، مقابل 53 طالبة أي ما يعادل نسبة 11 % يعارضن ذلك. 209 طالبة أي ما يعادل 47 % من المؤيدات تخصصهن أدبي و138 طالبة أي ما يعادل نسبة 30 % تخصصهن علمي.

فنسب مقارنة إلى حد كبير ولكن الظاهر أن الطالبات على يقين بحقيقة انه يجب على المرأة أن تتحدى الظروف التي تفرضها عليها الحياة، هذه الظروف التي أصبحت بمثابة العراقيل والقيود التي تمنعها من أن تكون فردا فعالا في بناء المجتمع، فبنهوض المرأة ورفضها للأوضاع الراهنة بخروجها للعمل وبمشاركتها في الانتخابات وبانضمامها إلى تنظيمات المجتمع المدني تكون قد تحددت كل ما كان يقيدها، زيادة على ذلك فبوعي الطالبات بضرورة تغيير حياة المرأة وبحتمية وقوفها ضد كل ما يمنع تقدمها ومساواتها مع أخيها الرجل في الحقوق والواجبات، مع مراعاة الظروف الفردية بين الجنسين، تكون المرأة قد حققت هامشا من الحرية يسمح لها بمواصلة التحدي للوصول إلى ظروف حياة كريمة.

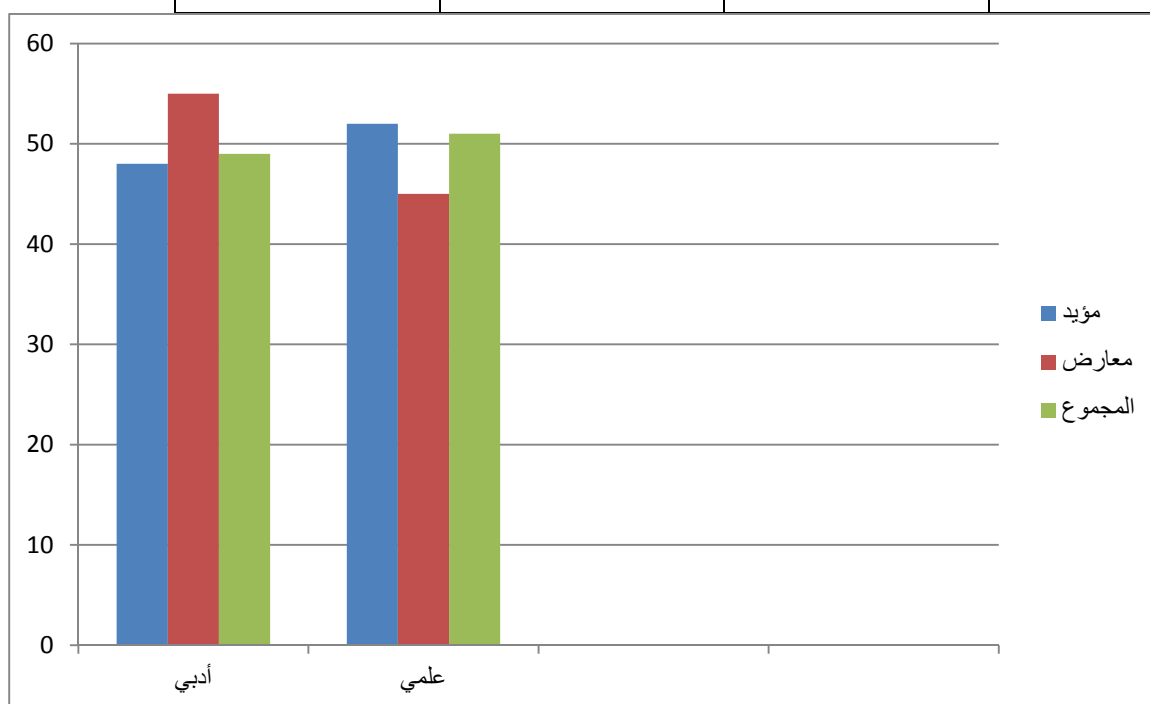
الجدول (18): يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص ورأي الطالبات في خروج المرأة

إلى الانتخاب

عمل المرأة	مؤيد	معارض	المجموع

الجانب الميداني

			التخصص
247	42	205	أدبي
% 49	% 55	% 48	
253	34	219	علمي
% 51	% 45	% 52	
500	76	424	المجموع
% 100	% 15	% 85	



الشكل (8) يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص ورأي الطالبات في خروج المرأة إلى الانتخاب.

نلاحظ من خلال النتائج في الجدول أعلاه انه 424 طالبة أي ما يعادل نسبة 85 % من مجموع العينة يؤيدن خروج المرأة إلى الانتخاب مقابل 76 طالبة أي ما يعادل 15 % يعارضن ذلك.

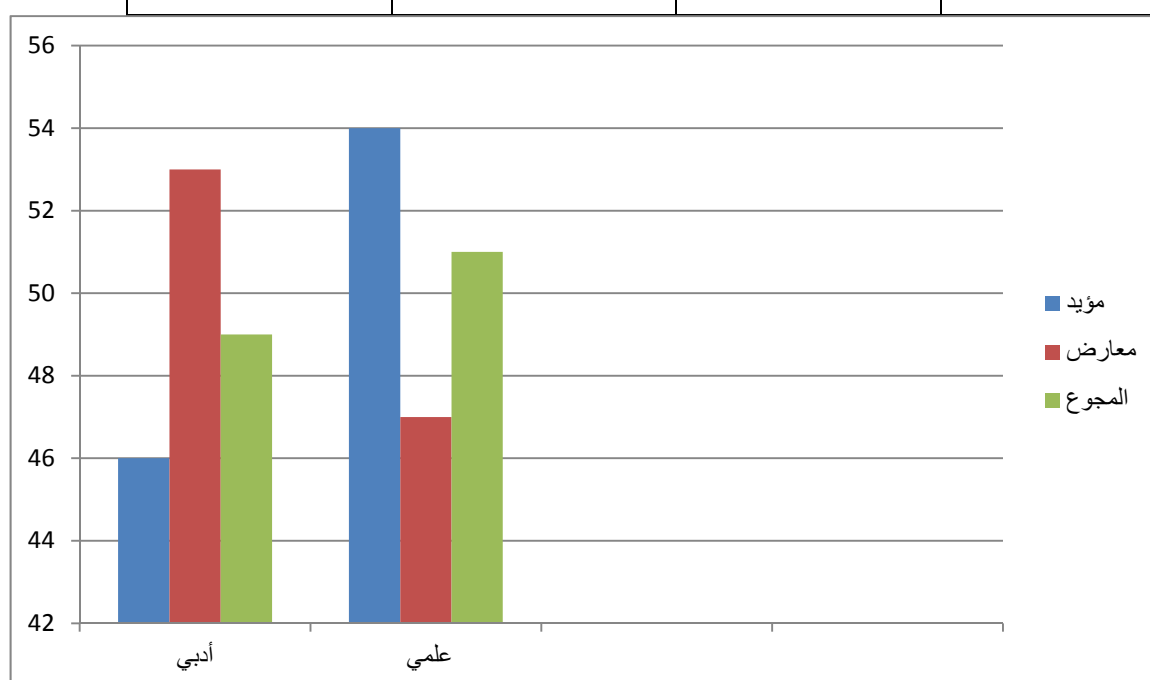
205 طالبة أي ما يعادل نسبة 48 % من المؤيدات تخصصهن أدبي مقابل 219 منهن أي ما يعادل نسبة 52 % تخصصهن علمي.

فبين معارض ومؤيد تباينت النتائج ولكن الواضح أن الطالبات رغم اختلاف مشاريعهن وانتمائهن الأكاديمية إلا أنهن اتفقن على وجوب خروج المرأة الجزائرية للانتخاب وهذا لأنه حق وواجب وطني على المرأة ترسيخه وإرساء دعائمه ليكون بداية لمسار مشاركتها في السياسة.

الجدول (19): يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص ورأي الطالبات في مطالبة

المرأة لتقلد مناصب في الدولة.

عمل المرأة التخصص	مؤيد	معارض	المجموع
أدبي	208 % 46	139 % 53	247 % 49
علمي	129 % 54	124 % 47	253 % 51
المجموع	237 % 47	263 % 31	500 % 100



الشكل (9) يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص ورأي الطالبات في مطالبة المرأة لتقلد مناصب في الدولة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن 108 طالبة أي ما يعادل نسبة 46 % من الطالبات ذوات التخصص الأدبي يؤيدن موقف المرأة من تقلدها مناصب في الدولة، مقابل 129 طالبة أي ما يعادل نسبة 54 % ذوات التخصص العلمي.

237 طالبة أي ما يعادل 47 % أيدن موقف المرأة وحققها في تقلد مناصب في الدولة، مقابل 363 طالبة أي ما يعادل نسبة 53 % من مجموع عدد المجموعات يرين العكس.

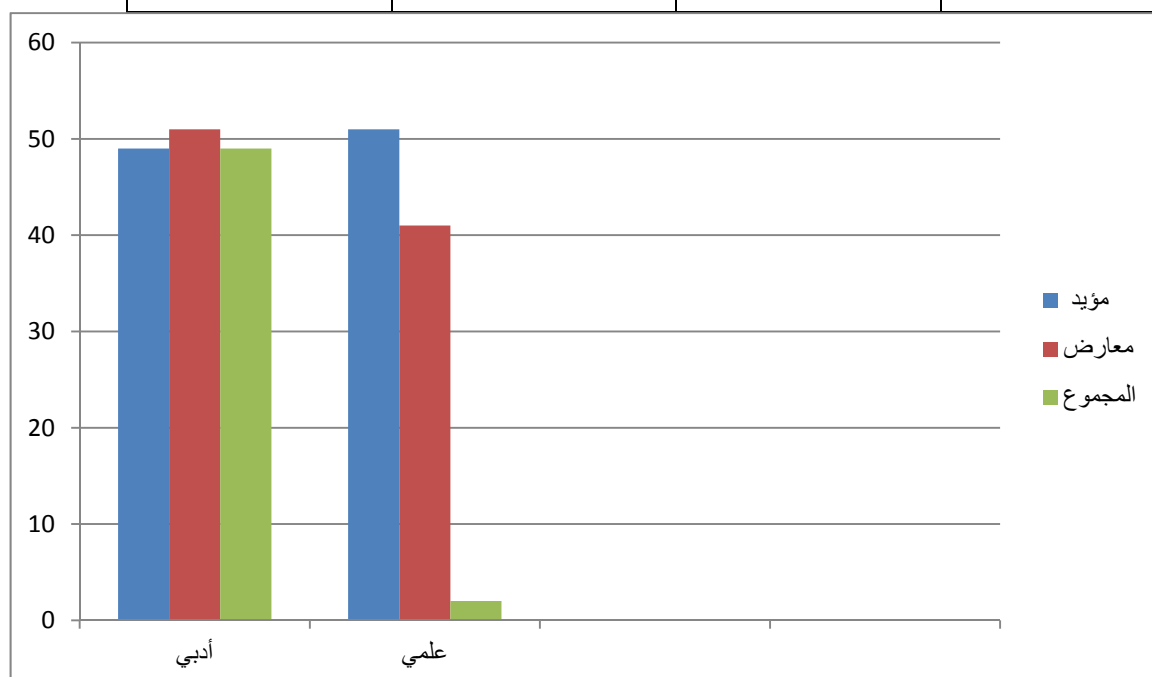
فالطالبات ومن خلال الجدول أعلاه تؤكدن على ضرورة مطالبة المرأة تقلدها لمناصب في الدولة وهذا لأنها تمثل الأغلبية في المجتمع، كما أن الحياة السياسية تطورت وأصبحت من الضروري أن تتقلد المرأة مناصب مهمة وأن تساند الرجل في تسيير أمور الدولة.

ومن جهة أخرى ترفض أغلبية المبحوثات أن تكون المرأة رئيسة مثلاً. فالمرأة لها الحق أن تشارك في السياسة ولكن لا تملك الحق في أن تتنافس الرجل على المراكز الحساسة في الدولة كرئيسة الجمهورية مثلاً، وهذا في اعتقادهن يتنافى مع العادات والتقاليد والدين، كما أن القوامة للرجل والمرأة تبقى دائماً درجة إلى الوراثة الرجل بحكم ما جاء به القرآن الكريم وما ورثناه من ثقافتنا، وكذلك بحكم واقع المرأة اليومي الذي يحتم عليها أن تتكفل برعاية الأطفال والبيت وان تترك كل ما هو مسؤولية للذكر.

الجدول (20): يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص ورأي الطالبات في تعديل

الدستور

المجموع	معارض	مؤيد	رأي الطالبات التخصص
247	97	150	أدبي
% 49	% 51	% 49	
253	97	156	علمي
% 51	% 41	% 51	
500	194	306	المجموع
% 100	% 39	% 61	



الشكل (10) يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص ورأي الطالبات في تعديل الدستور.

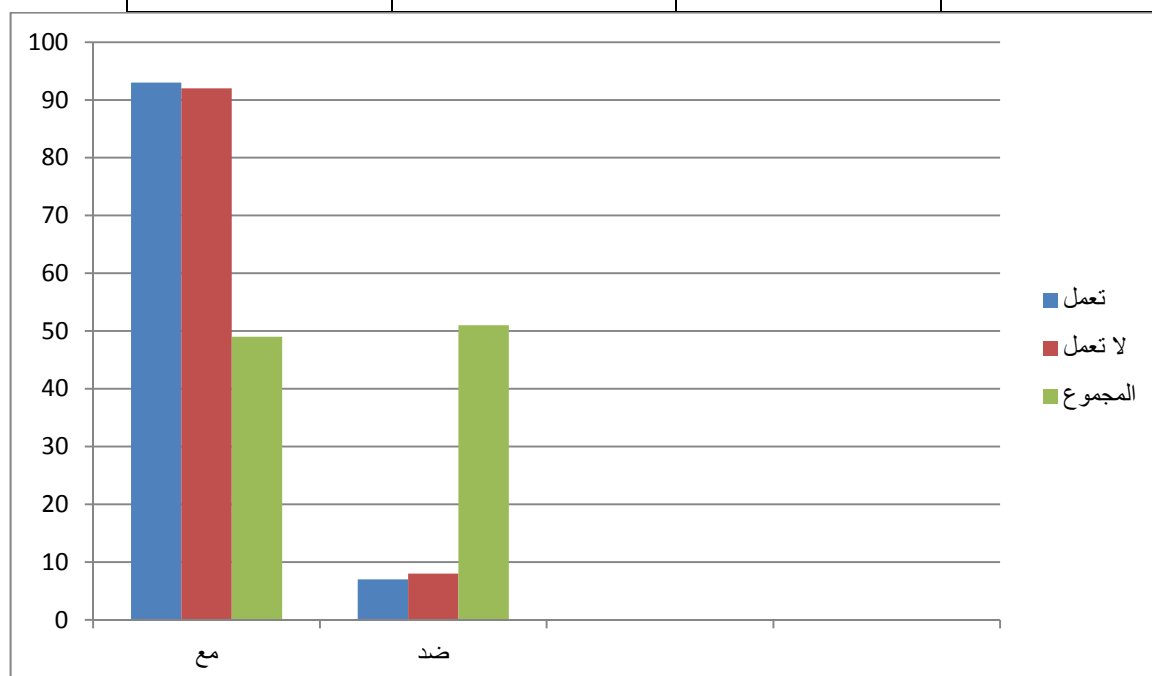
نلاحظ من خلال الجدول أنه من مجموع 500 طالبة، 306 طالبة أي ما يعادل نسبة 61% تؤيد ما جاء في الدساتير من تعديل، مقابل 194 مبحوثة أي ما يعادل نسبة 39% يعارضن.

150 طالبة أي ما يعادل نسبة 49% تخصصهن أدبي، مقابل 156 طالبة أي ما يعادل نسبة 51% تخصصهن علمي. فالطالبات الجزائريات تؤيدن تعديل الدستور بنسبة 61% وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على وعي الطالبة بحجم التغيير الذي سيحدث بعد هذا التعديل وحقيقة أن وقت مساندة المرأة قد حان، فالمرأة الجزائرية كانت ولا تزال تعاني من إجحاف القانون لها وهذا لما يعرفه المجتمع من مفاهيم خاطئة لظواهر مختلفة فرضت وجودها في الواقع-كطلاق مثلا-. فالطالبة مثلها مثل المرأة ككل عانت بشكل أو بآخر مما كانت تعانيه المرأة الجزائرية من القوانين السابقة لذلك فالتعديلات الأخيرة في القوانين أو في الدستور بشكل عام جاءت كبوادر انتصار المرأة على القوانين البالية التي كانت تقيدتها في مختلف مجالات حياتها.

الجدول (21): يوضح توزيع أفراد العينة حسب عمل الأم ورأي الطالبات في قانون

الأسرة:

عمل الأم رأي الطالبات	تعمل	لا تعمل	المجموع
مع	245 % 93	218 % 92	463 % 49
ضد	19 % 7	18 % 8	37 % 51
المجموع	264 % 53	236 % 47	500 % 100



الشكل (11) يوضح توزيع أفراد العينة حسب عمل الأم ورأي الطالبات في قانون الأسرة.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أنه من مجموع حجم العينة، 245 طالبة أي ما يعادل 93% أمهاتهن يعملن يؤيدن قانون الأسرة المعدل، مقابل 19 طالبة أي ما يعادل

نسبة 7% ضد التعديل. كما لوحظ 218 طالبة أي ما يعادل نسبة 92% أمهاتهن لا تعملن
تؤيدن قانون الأسرة، مقابل 18 طالبة أي ما يعادل 8% ضده

فبمجموع 463 طالبة أي ما يعادل 93% من مجموع 500 طالبة مع قانون الأسرة،
مقابل 37 طالبة أي ما يعادل نسبة 7% ضده. وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن
الطالبات الجزائريات رغم انشغالهن بمتطلبات الحياة اليومية إلا أنهن على دراية بكل ما
يحدث بالساحة السياسية الجزائرية، فبتأييدهن لقانون الأسرة تكون قد قطعت شوطا طويلا في
محاولة فرض المرأة لوجودها الفعال في المجتمع ككل.

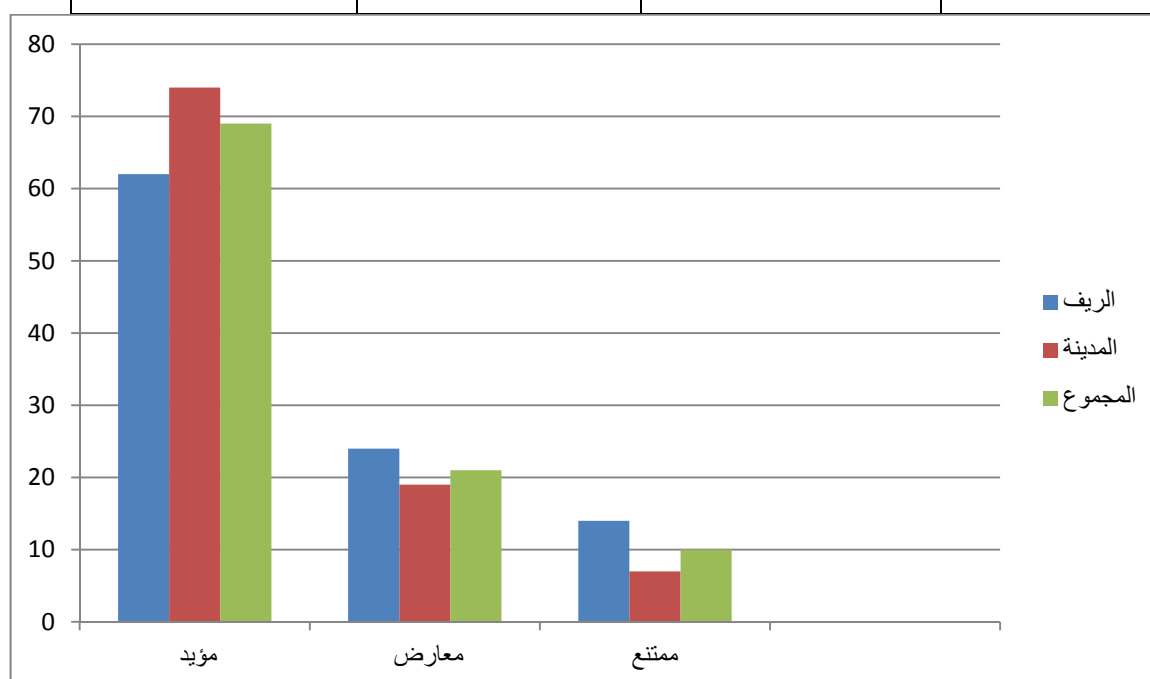
فعمل الأم وكما هو ملاحظ أثر في رأي الطالبات وهذا لما للأُم من تأثير على تنشئة
الفتاة في المجتمع الجزائري، فوعي الطالبات مستمد من وزعي أمهاتهن، كما يعانيين من
تهميش وسوء معاملة، فالمرأة في المجتمع الجزائري كانت في وقت مضى -عاملة أو مأكثة
في البيت- هي دائما رمز لكل ما هو سيء، فالمرأة إما كانت أم زوجة أم بنت تبقى دائما
مرتبطة بأنها " نكرة " في الأسرة، لذلك فعلم المرأة فتح الأبواب أمامها لتحرر من هذه
المفاهيم المتحجرة والخاطئة، فهي سعت دائما لتكون عنصرا فعالا في المجتمع وذلك
بمساندتها للرجل من جهة ولمحافظتها على أسرنها من جهة أخرى.

الجدول (22): يوضح توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات في قانون التحرش
بالنساء.

موقع السكن	الريف	المدينة	المجموع
------------	-------	---------	---------

الجانب الميداني

رأي الطالبات	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	
مؤيد	115	%62	232	%74	347 %69
معارض	45	%24	59	%19	104 %21
ممتنع	26	%14	23	%07	49 %10
المجموع	186	%37	314	%63	500 %100



الشكل (12) يوضح توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات في قانون التحرش بالنساء.

من خلال الجدول نلاحظ من مجموع 186 طالبة، أي ما يعادل نسبة 37% يسكن الريف و314 طالبة أي ما يعادل نسبة 63% تسكن المدينة، 347 طالبة أي ما يعادل

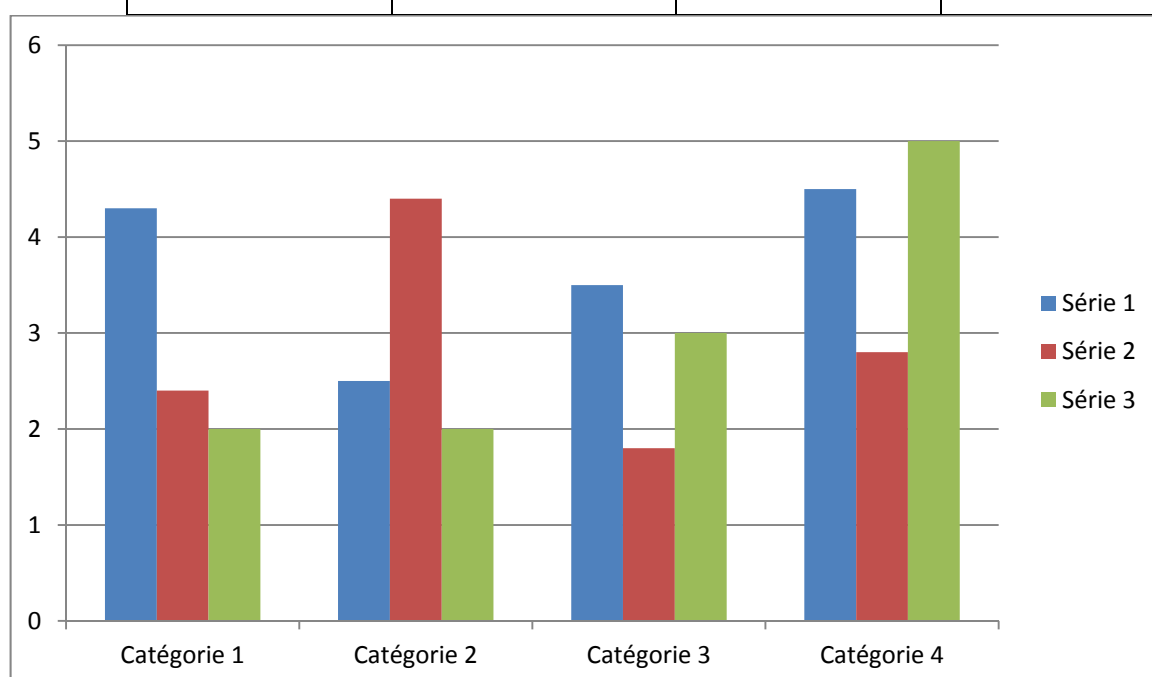
نسبة 69% من المجموع الكلي تؤيد قانون التحرش بالنساء، مقابل 104 طالبة أي ما يعادل نسبة 21% يعارضن هذا القانون و 49 طالبة أي ما يعادل نسبة 10% امتنعن على الإدلاء برأيهن في الموضوع. تباينت نسب الجدول وتقاربت إلى حد كبير ولكن جل الطالبات اتفقن على حقيقة وجوب ردع المتحرشين بالنساء وتأييد هذا القانون الجديد الذي يدخل ضمن القوانين المعدلة ولإعطائها المكانة التي جاهدت للوصول إليها، فكرامة المرأة هي في احترام الآخرين لها وهذا ما تحاول الدولة تجسيده بسن مثل هذا النوع من القوانين. وإذا ما تعلق الأمر برأي الطالبات فالساكنات في المدينة هن أكثر نسبة تأييد للقانون وهذا لما يتصف به المجتمع الحضري من حريات أخلاقية وتحرره من العادات والتقاليد والعرف، لذلك فالمرأة في المدينة أكثر عرضة للتحرش من شقيقتها في الريف وهذا لأن كل منطقة تحكم بعرفها ويغيب في المدينة هذا لما تعرفه هذه الأخيرة من اختلاف ذهنيات ساكنيها وغيرها من الظواهر المميزة للمجتمع الحضري.

الجدول (23): يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن واهتمامات الطالبات بالخطابات

الرئاسية:

المجموع	لا	نعم	رأي الطالبات السن

111	45	66	- 18 إلى 20 -			
% 22	% 25	% 20				
327	108	219	- 20 إلى 25 -			
% 65	% 62	% 67				
58	22	36	- 25 إلى 30 -			
%12	%13	%12				
%1	4	%0	0	%1	4	30 فما فوق
500	175	325	المجموع			
% 100	% 35	% 65				



الشكل (13) يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن واهتمامات الطالبات بالخطابات

الرئاسية.

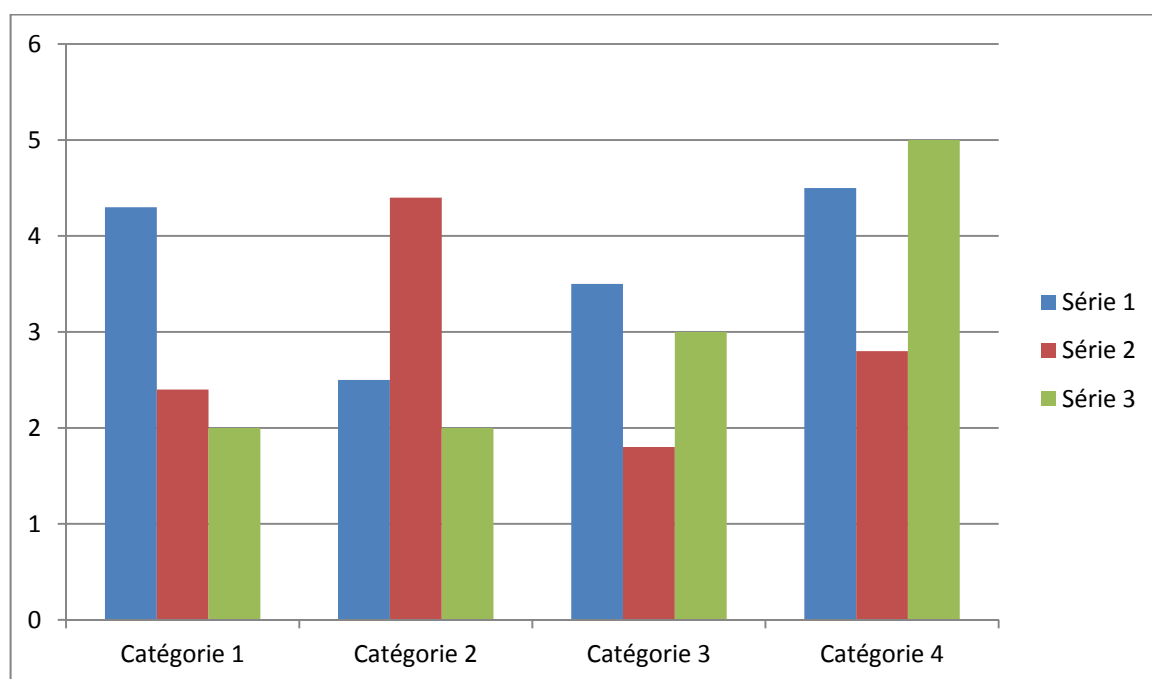
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انه من مجموع 500 طالبة 325 منهن أي ما يعادل 65% يهتمن بخطابات الرئيس مقابل 175 طالبة أي ما يعادل 35% منهن لا يهتمن. فالتالبات باختلافهن في السن إلا أنهن يبدين اهتمام بخطابات الرأسية على وجه الخصوص وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن خطابات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لها صدى واسع لدى الطالبات الجامعيات وهذا لما لها من تأثير على نفسية المستمع، فالكاريزمة التي يتميز بها الشخص الرئيس وما يعرضه في خطابه من أفكار وبرامج تأثر بشكل أو بآخر في الطالبات فلعدد منهن أكدن على قوة خطابات الرئيس وأنها دائما هادفة وتخدم المرأة خصوصا إذا ما تعلق الأمر بخطابات 8 مارس، ففي كل سنة كان فيه الجديد للمرأة الجزائرية، من حيث القوانين والامتيازات التي يسنها الرئيس ويمررها للعام والخاص في خطابه الرسمية.

الجدول (24): يوضح توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات في كون

القوانين المعدلة مكسب لحرية المرأة

المجموع	لا		نعم		رأي الطالبات موقع السكن
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
328	64%	209		119	الريف

66 %					
172	61 %	105		67	المدينة
34 %					
500		314		106	المجموع
100 %		63 %		21 %	



الشكل (14) يوضح توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات في كون القوانين

المعدلة مكسب لحرية المرأة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه من مجموع العينة، 106 طالبة أي ما يعادل نسبة

21% يقلن أن القوانين المعدلة هي مكسب لحرية المرأة، مقابل 314 طالبة أي ما يعادل

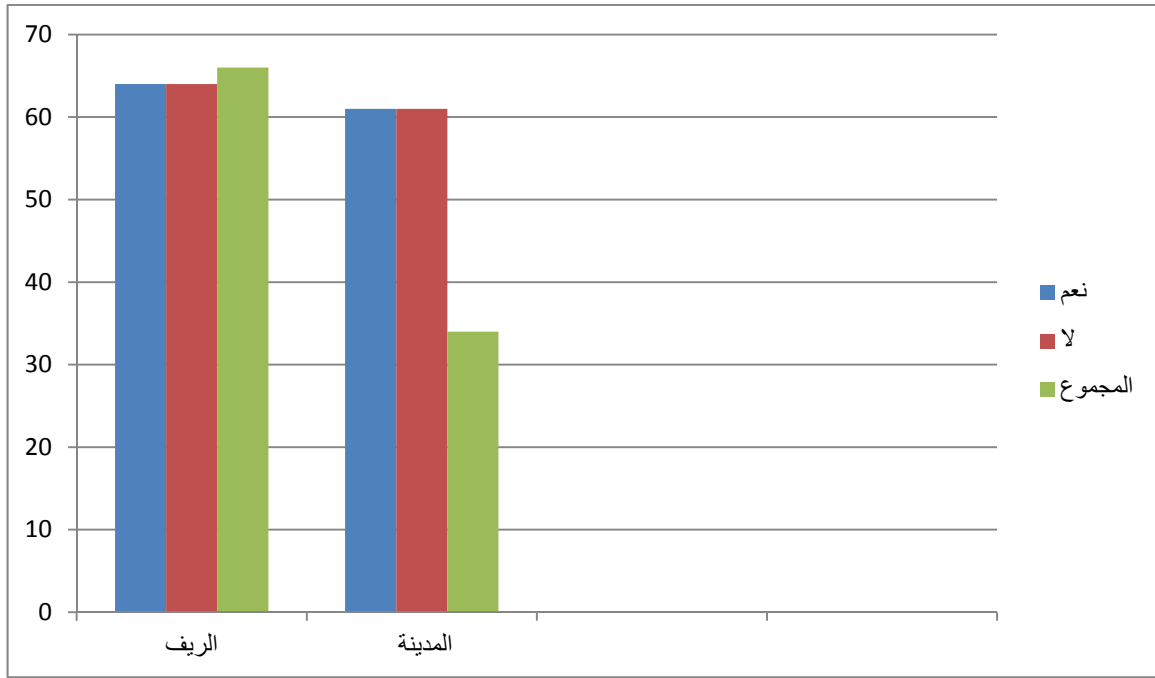
نسبة 63% يقلن العكس.

رفض الطالبات لحقيقة أن القوانين المعدلة لا تعتبر مكسب لحرية المرأة، نابع من حتمية أن ما عدل من قوانين كان ضروريا في فترة معينة أما الآن هناك ما هو أهم، فالطالبات ومنهن المرأة الجزائرية أصبحن يطمحن إلى أكثر من تعديل في القانون، فالمرأة الجزائرية أصبحت تجاري قرينتها الأمريكية والأوروبية لذلك فإن تعديل قوانين الجمهورية يعتبر شيء بديهي وإلزامي لأن الظروف العالمية توجب على الدولة مواكبة العصر والتغيير حتى ولو كان شكليا أو جزئيا فإنه ضروري كما قال "بارسنز" للمحافظة على النسق العام وهذا ما حدث في الجزائر ويحدث في الدول العربية الأخرى.

الجدول (25): يوضح توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات في كون

القوانين المعدلة دليل على احترام المجتمع للمرأة.

المجموع	لا		نعم		
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
328	%64	209	%64	118	الريف
% 66					
172	%61	105	%61	193	المدينة
% 34					
500		189		311	المجموع
% 100		% 38		% 62	



الشكل (15) يوضح توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات في كون القوانين

المعدلة دليل على احترام المجتمع للمرأة.

خلال ما جاء في الجدول أعلاه نلاحظ أنه من مجموع 500 طالبة 311 طالبة أي ما

يعادل نسبة 62% يقلن أن ما حدث من تعديلات في القوانين، ما هو إلا دليل على احترام

المجتمع للمرأة مقابل 189 طالبة أي ما يعادل نسبة 38% يقلن العكس. فمن مجموع

311 طالبة، 118 منهن أي ما يعادل نسبة 64% بسكن الريفي، مقابل 193 طالبة أي ما

يعادل 61% يسكن المدينة، فطالبات رغم اختلاف تنشئتهن و ذلك لاختلاف مواقع سكنهن

إلا أنهن يؤكدن على حقيقة أن المرأة فرضت احترامها على المجتمع و ذلك ما أدى إلى كل

هذا التعديل في القوانين.

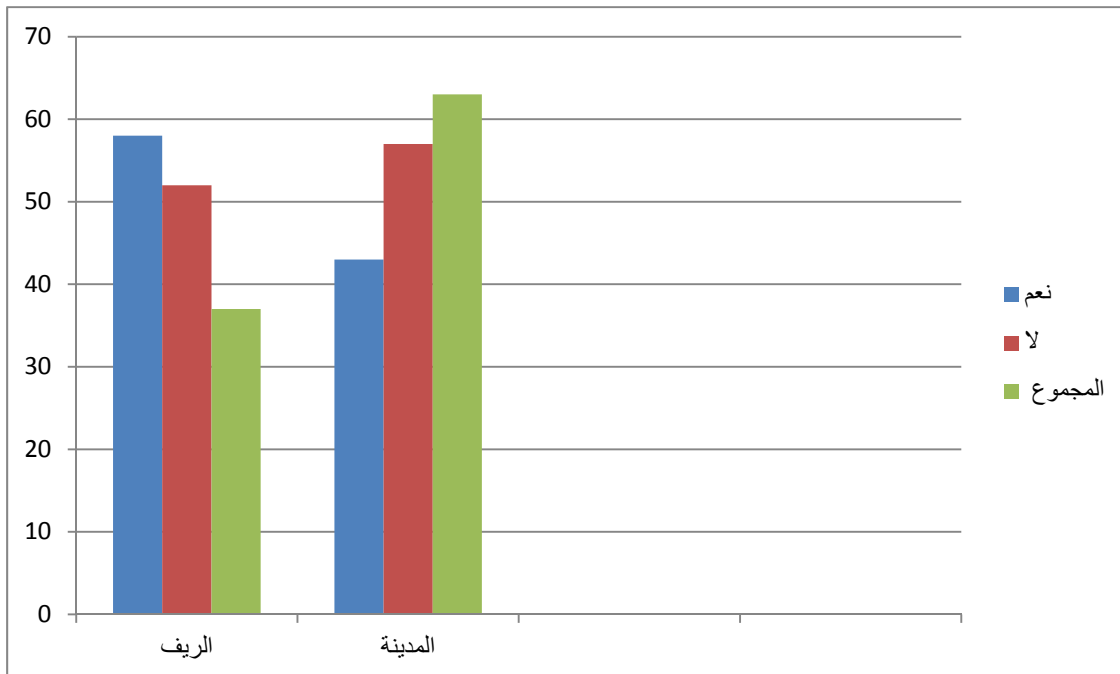
فبسن الدولة قانون يحمي المرأة من التحرش وبتعديلها لقانون الأسرة، وغيرها من القوانين التي فتحت المجال أمام المرأة لأن تعمل بكرامة وتثبت وجودها في مجتمع كانت فيه منبوذة، تكون قد أسست لمرحلة جديدة في معاملاتها الاجتماعية وحياتها ووجودها ككيان مستقل على العادات والتقاليد والفهم الخاطئ للدين، فالمرأة باحترام المجتمع لها تكون قد أغلقت باب تعذر غلقه منذ سنين وفتحت باب لا تعلم ماذا ستقول عنه السلطة الذكورية المهيمنة.

الجدول (26): يوضح توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات في كون

القوانين المعدلة تمثل تغيير رؤية الرجل للمرأة.

المجموع	لا		نعم		رأي الطالبات
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
186 % 37	%52	97	%58	107	الريف
314 % 63	%57	181	%43	133	المدينة
500	260		240		المجموع

% 100	% 52	% 48	
-------	------	------	--



الشكل (16) يوضح توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات في كون القوانين المعدلة تمثل تغيير رؤية الرجل للمرأة.

نلاحظ من الجدول أنه من المجموع الكلي للعينة، 240 طالبة أي ما يعادل سنة 48% تقول أن القوانين المعدلة تمثل تغيير رؤية الرجل للمرأة مقابل 260 طالبة أي ما يقابل 52% تقلن العكس.

فنسب متقاربة ولكن يبقى رفض الطالبات لحقيقة أن القوانين المعدلة لا تمثل تغيير رؤية الرجل للمرأة وهذا عند كل من المقيّمات في الريف وزميلاتهن المقيّمات في المدينة،

فموقع السكن لم يؤثر على رأيهن، فالطالبات يؤكدن على أن نظرة الرجل إلى المرأة لن تتغير وهذا لأن تركيبة الرجل الجزائري بصفة خاصة والعربي بصفة عامة يرفض أهلية المرأة لأن تكون القيادة هذا راجع للتنشئة الاجتماعية التي تتلقاها داخل الأسرة، فالمرأة دائماً تبقى وراء الرجل لأنها ضعيفة وتحتاج إلى الحماية، حتى القوانين المعدلة فهمي جاءت كلها لحماية المرأة من الرجل هذا الأخير الذي أصبح عدوها الأزلي، فالسلطة الذكورية المهيمنة في المجتمعات العربية هي التي أحدثت نوع الهوة بين الجنسين.

خلاصة الفرضية الأولى:

من خلال معالجتنا لنتائج المتحصل عليها من الميدان لاحظنا أن الطالبات الجزائريات تشاركن في السياسة وذلك بالانتخاب وبالإنضمام إلى تنظيمات المتجمع المدني، كما أنهن ومن خلال إجابتهن على أسئلة الاستبيان أكدن على حقيقة أن المرأة الجزائرية كانت في وقت مضى مهمشة من قبل صناع القرار في الدولة، أما في المدة الأخيرة فقد شهدت الساحة السياسية الجزائرية حملة واسعة من التغييرات في القوانين الموجهة خصوصا للمرأة، فأصبح لها الحق أن تشارك بشكل كبير في مختلف مجالات العمل الاجتماعي بشكل عام والسياسي بشكل خاص.

بالإضافة إلى استحداث قوانين جديدة تحمي المرأة كقانون التحرش الذي اعتبر تجسيد فعلي لحريتها الشخصية.

فالطالبات اجمعن على ضرورة نقلد المرأة مناصب في الدولة و ذلك باحترامها لحق الرجل في المسؤوليات العليا، كراسة الجمهورية مثلا فالمرأة لها الحق في أن تنتخب بأدائها واجبها الوطني و أن تنتخب كمرشحة في المجالس المنتخبة، و أن تحترم في المجتمع، و أن تنقلد مناصب عالية في الدولة ولكنها في الحقيقة تبقى دائما أما، وأختا، وزوجة، وإبنى....تحتاج إلى حماية الرجل لها.

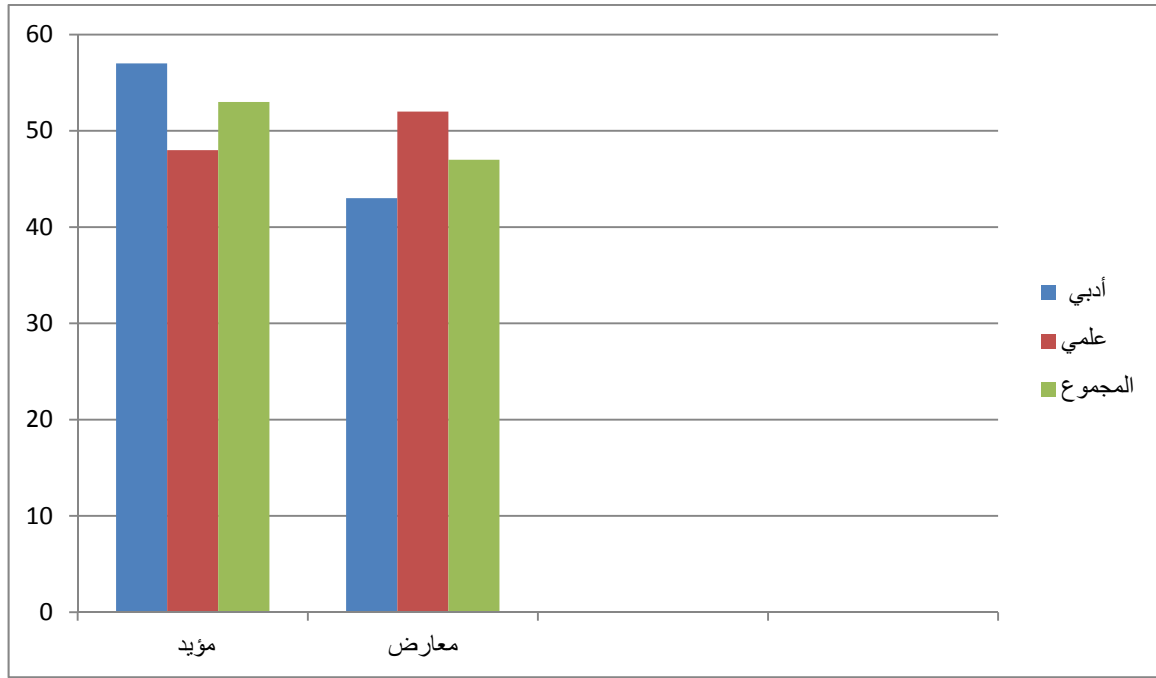
كما أنه من خلال ما جاء في النتائج يتضح جليا وعلى الطالبات الجامعيات بما يحدث في الساحة السياسية الجزائرية فهمن يسعين من خلال تمثيلهن للنخبة الجزائرية أن يساهمن في إرساء دعائم مشاركة المرأة بشكل رسمي وفعال في كل مجالات الحياة وخصوصا المجال السياسي.

فطالبة اليوم هي مرآة الغد وبهذا الرعي ويرفضها الواقع الذي كان يقيد أمها في الماضي القريب، ويرفضها للواقع اليومي الذي يقيد وجودها ككيان فعال في المتجمع و بتشجيع الخطاب السياسي الرسمي لها من خلال القوانين المعدلة والمستحدثة تكون الطالبة ومنها المرأة قد وجلت عالم جديد لإرساء دعائم الديمقراطية التشاركية المبنية على أساس حرية التعبير والممارسة وعلى المساواة بين كل المجتمع فالمواطن مواطن رجل كان أو مرآة له حقوق كما له واجبات.

الجدول (27): يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص ورأي الطالبات في النظام الكوتا أي تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة .

المجموع	علمي		أدبي		التخصص
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	رأي الطالبات
246 % 53	%48	123	%57	141	مويدة
236 % 47	%52	130	%43	106	معارضة
500	253		247		المجموع

% 100	% 51	% 49	
-------	------	------	--



الشكل (17) يوضح توزيع أفراد الهيئة حسب التخصص ورأي الطالبات في النظام الكوتا أي

تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه 264 طالبة أي ما يعادل نسبة 53 % من مجموع

العينة مع نظام تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة مقابل 236 طالبة أي ما يعادل نسبة

47% يعارضن. 141 من المؤيدات أي ما يعادل نسبة 57 % تخصصهن أدبي مقابل

123 أي ما يعادل نسبة 48% تخصصهن علمي و 106 طالبة أي ما يعادل نسبة 43 %

من المعارضات تخصصهن أدبي مقابل 130 طالبة أي ما يعادل نسبة 52% تخصصهن

علمي فنتائج الجدول متقاربة إلى حد كبير، كما أن التخصص لم يؤثر على رأي الطالبات

في النظام الكوتا هذا الأخير لم يعتبر من التشريعات المستحدثة من طرف رئيس الجمهورية

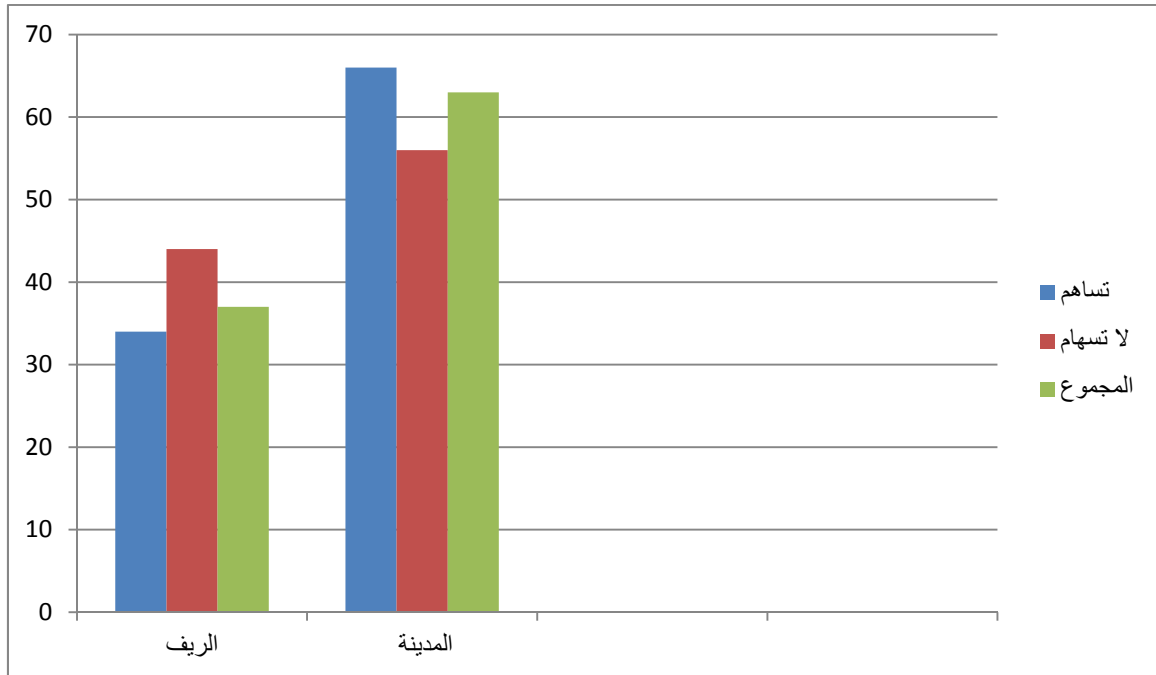
ففي وقت مضى كان تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة لا

يعد و أن يكون رمزيا، أما بعد الانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر في الأعوام الأخيرة أصبح للمرأة الحق في أن تكون في جميع القوائم المجالس المنتخبة وينسب مشرفة، فالمرأة أصبحت تمثل المجتمع مثل الرجل، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على اعتراف الخطاب السياسي الرسمي الجزائرية بإمكانيات المرأة الجزائرية و بجدارتها في تسير مختلف القطاعات جنبا إلى جنب مع أخيها رجل، فالمرأة بولوجها عالم السياسة أصبحت كيانا اجتماعيا فعالا في المجتمع يؤثر ويتأثر بمختلف الفعاليات والقوة المنظمة لحياة الاجتماعية العامة.

الجدول (28): توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات في إمكانية مساهمة

المرأة في صنع القرار السياسي بعد التعديلات الدستورية.

المجموع	لا تساهم		تساهم		رأي الطالبات
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	موقع السكن
186 % 37	%44	74	%34	112	الريف
314 % 63	%56	94	%66	220	المدينة
500 % 100	168 % 34		332 % 66		المجموع



الشكل (18) يوضح توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات في إمكانية

مساهمة المرأة في صنع القرار السياسي بعد التعديلات الدستورية

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ انه من مجموع 500 مبحوثة، 332 طالبة أي ما

يعادل نسبة 66 % يقلن أن تعديلات الدستورية ساهمة في إمكانية مساهمة المرأة في صنع

القرار مقابل 168 طالبة أي ما يعادل نسبة 34% يقلن بالعكس.

112 من المؤيدات أي ما يعادل نسبة 34 % يسكن الريف، مقابل 220 منهن أي ما

يعادل نسبة 66 % تسكن المدينة. كما أنه من المجموع 168 طالبة قالت العكس، 74

منهن أي ما يعادل نسبة 44 % يسكن الريف مقابل 94 طالبة أي ما يعادل نسبة 56 %

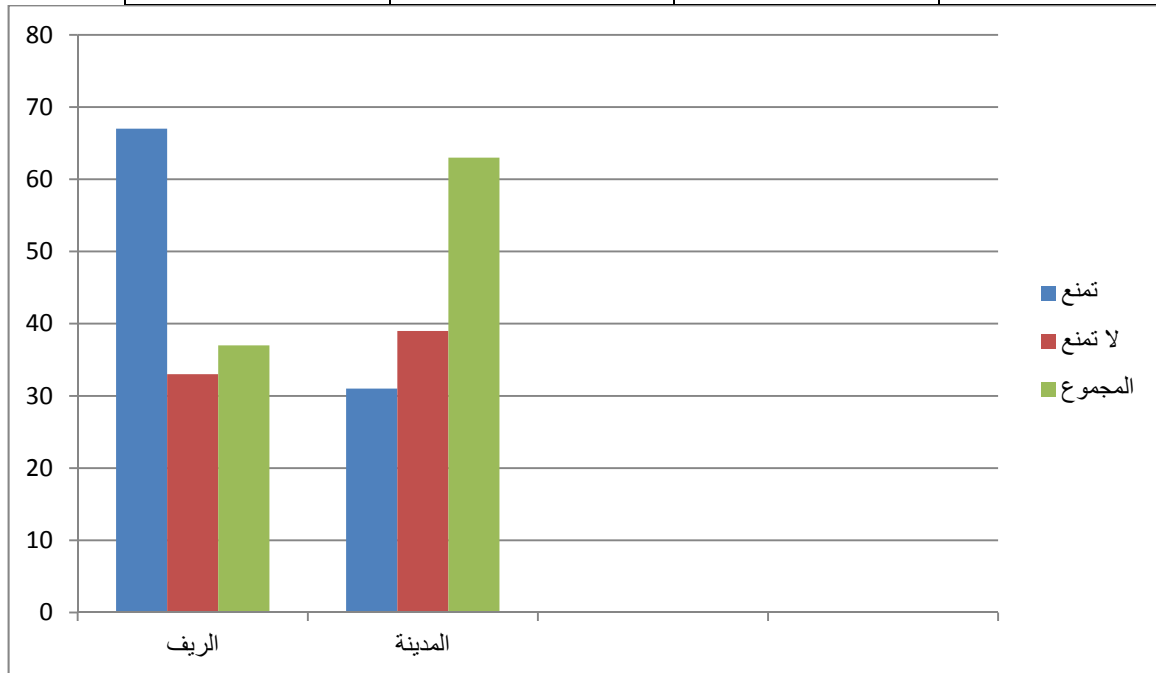
تسكن المدينة.

فكما هو واضح في الجدول جل الطالبات اتفقت على أن ما جاء من تعديل في القوانين ساعد المرأة على أن تساهم في السياسة وهذا حسب ما جاء في إجابتهن عن أسئلة الاستمارة، فالمرأة كانت في وقت مضى مقيدة بالقوانين التي كانت تدعم الرجل في كل المجالات وتمنع المرأة في المجالات معنية، فسياسة مثلا كانت حكرا على ذكور فقط أما الآن فالمرأة انتزعت أحقية العمل السياسي والمشاركة السياسية بكل جدارة وذلك بتحديد الظروف والعادات والتقاليد وبتفوقها في الدراسة وبتقلدها المسؤوليات المختلفة في مختلف المجالات، كالتعليم والطب والمحاماة...، وغيرها من المجالات الحساسة في الدولة. كل هذا أدى إلى ضرورة تعديل مختلف القوانين التي كانت تقيد المرأة واستحداث آخر جديدة تفتح المجال أمام المرأة لأن تكون عنصرا فعالا في تطور المجتمع إذا ما تعلق الأمر بمختلف أدوارها المدنية وبتطور الدولة إذا ما تعلق الأمر بحقها في صنع القرار السياسي وبذلك ترسيخ الديمقراطية الحقة.

الجدول (29) : يوضح توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات فيما إذا كانت سلطة

الرجل هي التي تمنع المرأة من أن تساهم في صنع القرار.

المجموع	لا تمنع		تمنع		رأي الطالبات موقع السكن
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
186 % 37	%33	61	%67	125	الريف
314 % 63	%31	98	%69	216	المدينة
500 % 100		159 % 32	341 % 68		المجموع



الشكل (19) يوضح توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات فيما إذا كانت سلطة الرجل هي التي تمنع

المرأة من أن تساهم في صنع القرار.

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه، 341 طالبة أي ما يعادل نسبة 68% من مجموع العينة يقلن أن سلطة الرجل هي التي تمنع المرأة من المساهمة في صنع القرار في الدولة.

125 منهن أي ما يعادل نسبة 67% يسكن الريف، و216 طالبة أي ما يعادل نسبة 69% يسكن المدينة، مقابل 159 طالبة أي ما يعادل نسبة 32% يقلن العكس، 61 منهن أي ما يعادل نسبة 33% يسكن الريف و98 طالبة أي ما يعادل نسبة 31% يسكن المدينة.

فالطالبات اجمعن بنسبة 68% على أن السلطة الذكورية هي التي تمنع المرأة من أن تساهم في صنع القرار، وهذا لان المرأة مرتبطة دائما بالرجل، فهو الأب والأخ والزوج، ففي كل المجتمعات العربية المسلمة يجب على المرأة أن تخضع لسلطة الرجل مهما كان سنها أو مستواها التعليمي، فهي دائما بحاجة لمن يحميها منه الآخر.

فوجود "محرم" في حياة أي امرأة شيء ضروري لان تكون لها شرعية في المجتمع.

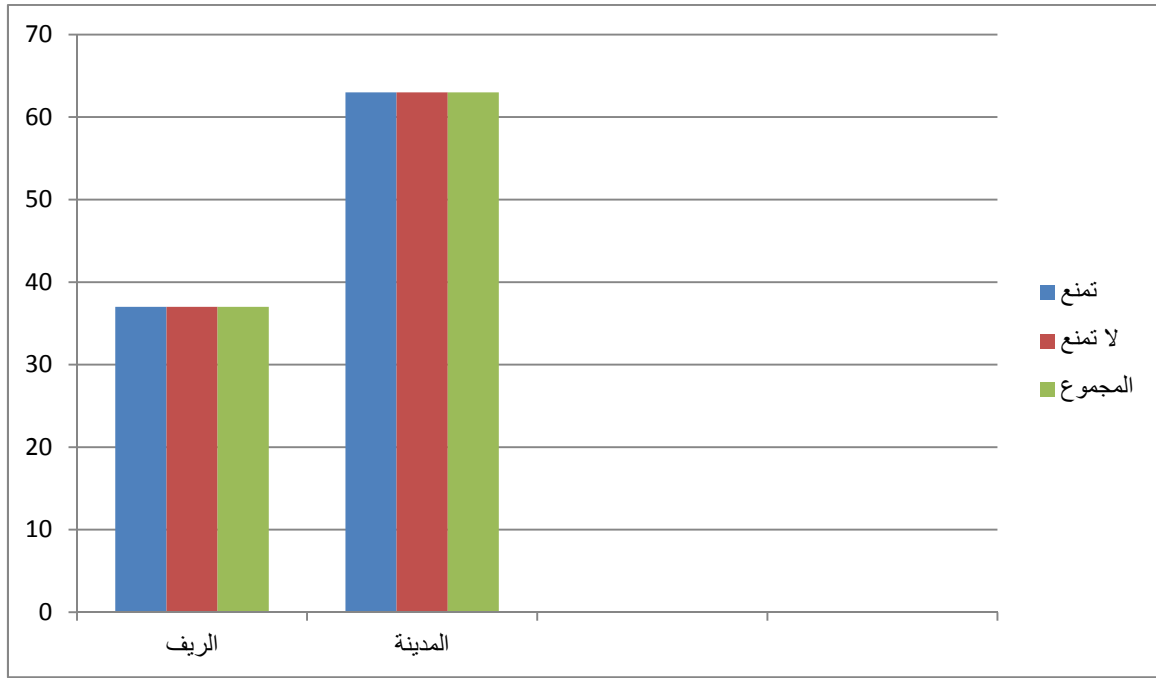
فالرجل وكما يثبت الواقع دائما يرفض أهلية المرأة وهذا لأنه مشبع بالثقافة الاجتماعية الموروثة وبتنشئته الاجتماعية المغلوطة، فالمرأة كائن ضعيف " فهن ناقصات دين وعقل".

ففهم الرجل الخاطئ لتعاليم الدين ولما جاء في حق المرأة أدى به لان يكون عدوا لها عوض أن يكون سنداء، فالمرأة بحكم ظروفها وبحكم ما عانتها وتعاينها داخل المجتمع ثارت وتمردت على السلطة التقليدية التي تفرض عليها الولاء التام للرجل وراحت تبحث عن من ينصفها في التشريعات والقوانين الوضعية.

الجدول (30): يوضح توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات فيما إذا كانت

العادات والتقاليد هي التي تمنع المرأة من أن تكون فاعلة في صنع القرار في الدولة:

المجموع	لا تمنع		تمنع		رأي الطالبات موقع السكن
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
186 %37	%37	76	%37	110	الريف
314 %63	%63	129	%63	185	المدينة
500 % 100		205 % 41		295 %59	المجموع



الشكل (20) يوضح توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات فيما إذا كانت

العادات والتقاليد هي التي تمنع المرأة من أن تكون فاعلة في صنع القرار في الدولة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه من مجموع 500 مبحوثة 295 طالبة أي ما يعادل

نسبة 59% يقلن أن العادات والتقاليد هي التي تمنع المرأة من أن تكون فاعلة في صنع

القرار في الدولة. 110 منهن أي ما يعادل نسبة 37% يسكن الريف، مقابل 185 طالبة أي

ما يعادل نسبة 63% يسكن المدينة.

في مقابل 205 طالبة أي ما يعادل نسبة 41% من مجموع العينة يقلن أن العادات

والتقاليد لا تمنع المرأة من أن تكون فاعلة في صنع القرار في الدولة. 76 منهن أي ما

يعادل نسبة 37% يسكن الريف مقابل 129 طالبة أي ما يعادل نسبة 63% تسكن المدينة.

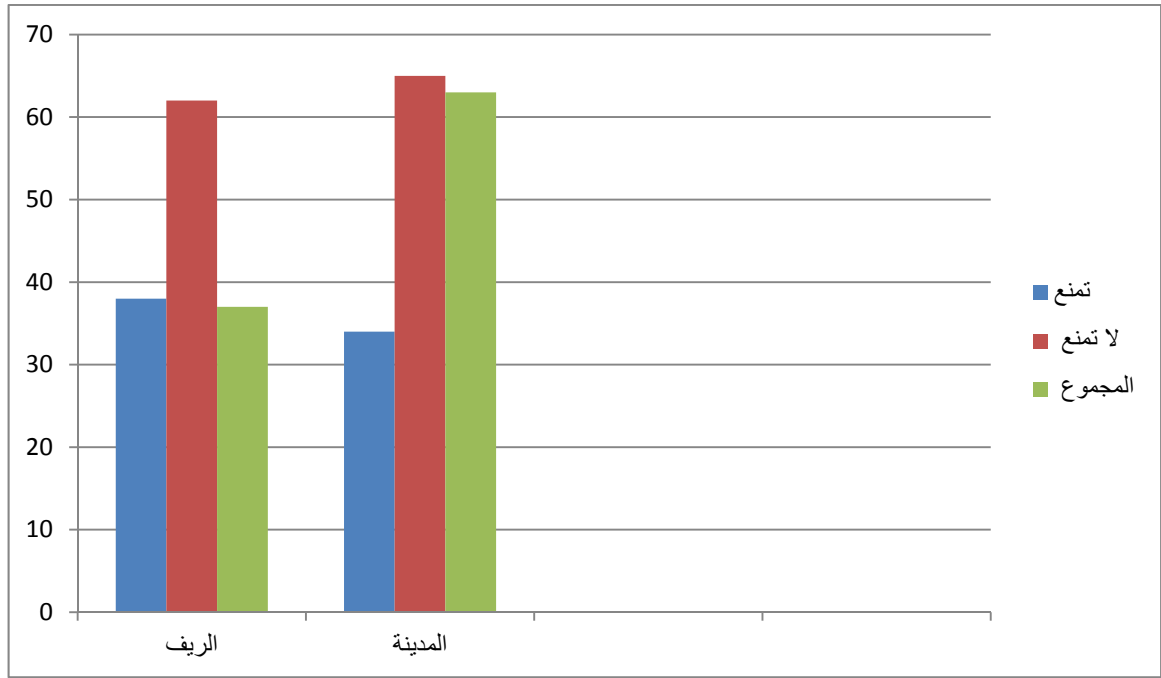
فالملاحظ أن الساكنات في المدينة حققن أعلى نسبة بالنسبة لأراء الطالبات فيما إذا كانت العادات والتقاليد هي التي تمنع المرأة في أن تكون فاعلة في صنع القرار.

فالتالبات أجمعن بنسبة 59% بأن العادات والتقاليد هي التي تقيد المرأة وتمنعها من أن تكون فاعلة في المجتمع وهذا لوعيهن بحقيقة أن كل ما ورثناه هو عبارة عن مفاهيم خاطئة وتفسيرات مغلوطة ناتجة عن واقع رفض ولا يزال يرفض أهلية المرأة فهو يبجل دكتاتورية الرجل ومنها سلطته على المرأة. فالمرأة في مفهوم العادات والتقاليد هي كائن ناقص وعار يجب على الرجل التحكم فيها إن لم نقل استعبادها بشكل أو بآخر ليؤمن شرها من جهة، وليثبت شرعيته في المجتمع من جهة أخرى، فالمرأة عانت بسبب العادات والتقاليد ولا زالت تعاني إلى حد الآن، لذلك فرأي الطالبات نابع من واقعهن المعاش فكل واحدة من المبحوثات كانت لها قصة مع العادات وتقاليد والعرف، فمن خلال إجابتهن نجدهن ناقمات على العادات وتقاليد المجتمع خصوصا الساكنات في المدينة فهن يرفضن كل ما هو تقاليد ويحاولن مسايرة واقعهن بالهروب إلى تقاليد المجتمعات الأخرى وتبني ثقافات مغايرة تحسن من خلالها المرأة بصفة عامة والطالبة بصفة خاصة أنها حققت نوعا من الحرية الافتراضية التي بها تكون قد هزمت الرجل وبه تهزم عادات وتقاليد المجتمع الذي تعيش فيه.

الجدول (31): يوضح توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن وما إذا كان القانون

هو الذي يمنع المرأة من صنع القرار في الدولة.

المجموع	لا تمنع		تمنع		رأي الطالبات موقع السكن
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
186 %37	%62	115	%38	71	الريف
314 %63	%65	206	% 34	108	المدينة
500 % 100		321 % 64		179 %36	المجموع



الشكل (21) يوضح توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن وما إذا كان القانون هو الذي يمنع المرأة من صنع القرار في الدولة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انه من مجموع العينة، 321 طالبة أي ما يعادل نسبة 64% يرفضن أن يكون القانون هو الذي يمنع المرأة من صنع القرار في الدولة، 115 منهن أي ما يعادل نسبة 62% يسكن الريف، و 206 طالبة أي ما يعادل نسبة 65% يسكن المدينة. بالإضافة إلى 179 طالبة أي ما يعادل نسبة 36% قلن العكس، فالطالبات أجمعن وبنسبة عالية - كما سبق الذكر - على أن القانون لا يمنع المرأة من أن تساهم في صنع القرار وذلك لوعيهن بحقيقة أن الدولة تعمل جاهدة في الآونة الأخيرة لسن قوانين تدعم عمل المرأة السياسي، كما أنها تشجع المرأة على المشاركة السياسية بمختلف أنواعها، فالعمل السياسي لم يعد مقتصر على الرجل فقط بل أنه أصبح للمرأة

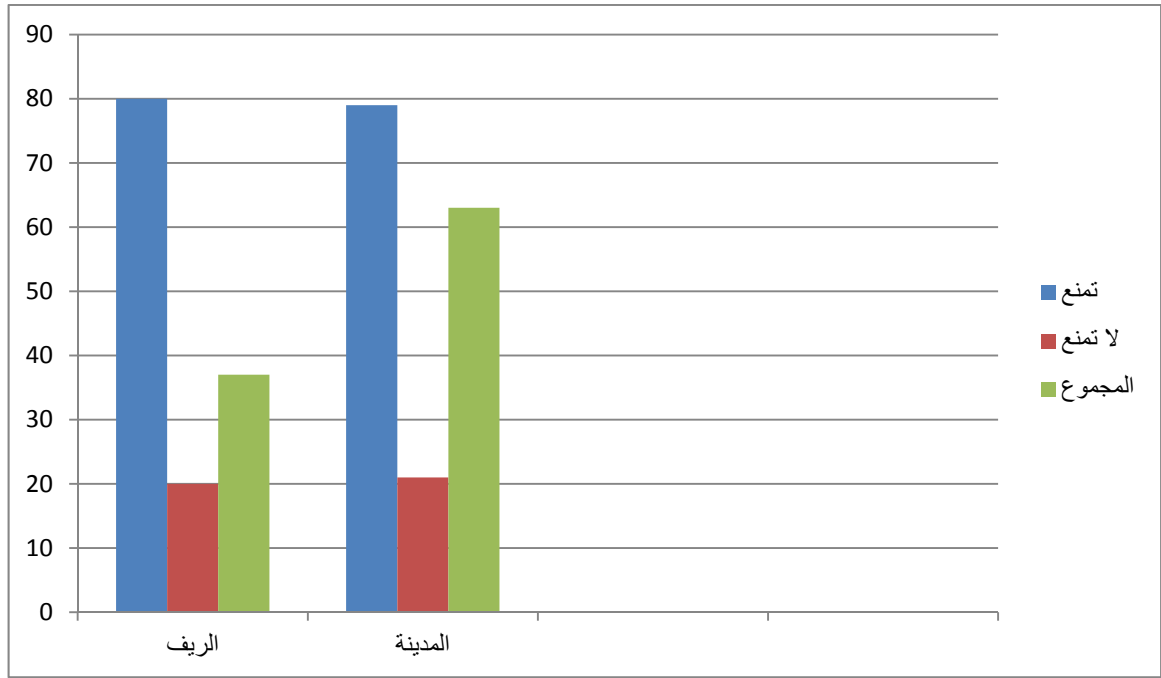
نصيب كبير فيه وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على دعم السلطة العليا في الدولة للمرأة واعترافها بحقيقة قدرة المرأة على العمل السياسي وعلى المشاركة بصفة دائمة وأكيدة في مختلف الفعاليات السياسية ولتأكيد ذلك تم إصدار قوانين جديدة - مثل قانون الكوتا- والتعديلات التي جاءت في مختلف القوانين المكونة للدستور الجزائري.

فالطالبات الجزائريات على دراية كاملة بما يحدث في الساحة السياسية الجزائرية، لذلك كان رأيهن مؤسس وداعم ومؤكد على حقيقة أن القانون يساعد المرأة لولوج عالم السياسة ومنه الوصول لمراكز صنع القرار في الدولة.

الجدول (32): يوضح توزيع أفراد العينة حسب موقع السكن ورأي الطالبات في ما إذا

كان الدين يمنع المرأة من صنع القرار في الدولة.

المجموع	لا تمنع		تمنع		رأي الطالبات موقع السكن
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
186	%20	37	%80	149	الريف
%37					
314	%21	63	% 79	251	المدينة
%63					
500		100		400	المجموع
% 100		% 20		%80	



الشكل (22) يوضح توزيع أفراد النسبة حسب موقع السكن وما إذا كان القانون هو الذي

يمنع المرأة من صنع القرار في الدولة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه من مجموع حجم العينة، 400 طالبة أي ما يعادل نسبة 80% يقلن أن الدين يمنع المرأة من صنع القرار في الدولة، 149 طالبة أي ما يعادل نسبة 80% تسكن الريف و 251 منهن أي ما يعادل نسبة 79% تسكن المدينة، مقابل 100 طالبة أي ما يعادل نسبة 20% قلن العكس. فالطالبات أجمعن نسبة 80% من مجموع العينة بحقيقة أن الدين يمنع المرأة من صنع القرار في الدولة وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن الطالبة الجزائرية واعية بالمكانة التي يوليها المجتمع للدين.

فالدين عامل أساسي إن لم نقل قاعدي في المجتمع، فهو المرجعية الأساسية لمختلف القوانين التي تمس بشكل أو بآخر الأسرة في المجتمع، من هذا المنطلق قالت الطالبات أن الدين يقيد المرأة، كما أنه تسوء فكرة عدم أهلية المرأة فهي " ناقصة دين وعقل"، كما أنها "خلقت من الضلع الأعوج للرجل"... وغيرها من الأفكار المستقاة أساساً من الدين، ولكن ما أكد عليه الكثير من المبحوثات أنه الدين الإسلامي لم يقيد المرأة يوماً ولكن الفهم الخاطئ له والتفسير الخاطئ للآيات القرآنية هو الذي أدى لتقييد المرأة والحد من حرياتها.

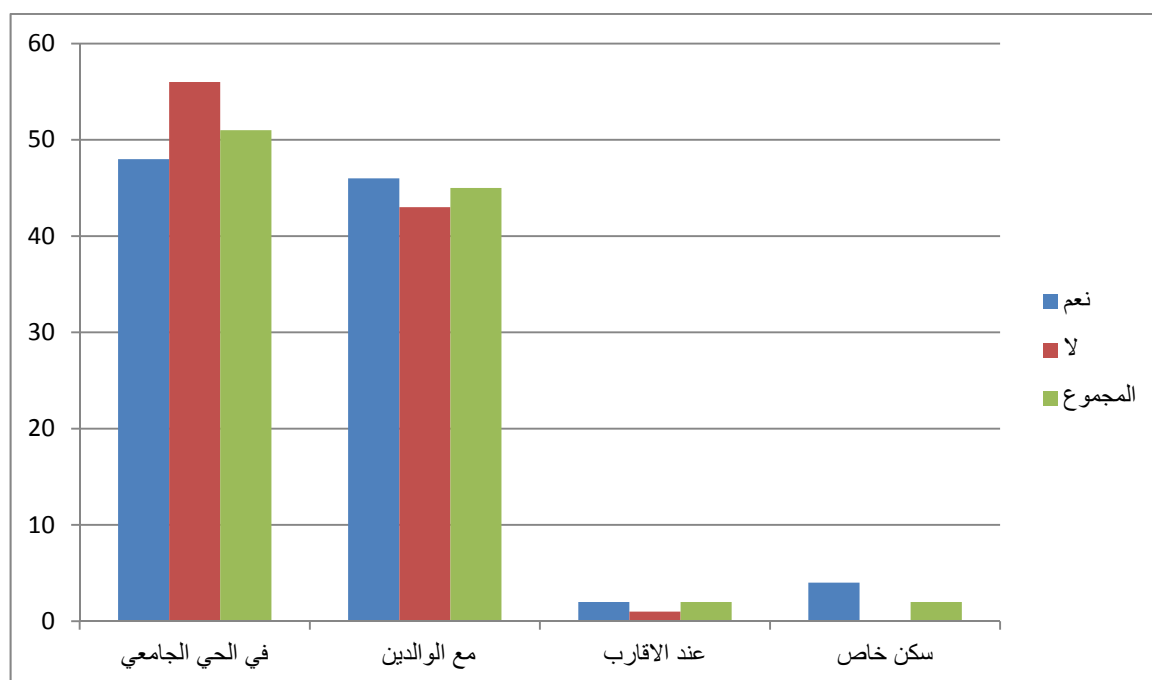
فالدين الإسلامي جاء لتكريم المرأة وهو الديانة الوحيدة التي أعطتها حقوقها وعرفت لها على واجباتها، كابنة وكزوجة وكأم، فالدين الإسلامي لم يقيد المرأة وإنما جاء لينصرها على من ظلمها، فالتفسير الخاطئ للدين وذهنيات رجال الدين هو من قيد المرأة وليس الدين ككتاب سماوي مقدس.

الجدول (33): يوضح توزيع أفراد العينة حسب السكن ورأي الطالبات في أن رفض

المجتمع للمرأة هو أحد التحديات التي تواجه عملها السياسي.

الجانب الميداني

المجموع	سكن خاص		عند الأقارب		مع الوالدين		في الجامعي		سكن رأي الطالبات
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
326 65%	4%	11	2%	08	46%	150	48%	175	نعم
174 35%	0%	01	1%	02	43%	37	56%	98	لا
500 100%		12 2%		10 2%		223 45%		255 51%	المجموع



الشكل (23) يوضح توزيع أفراد العينة حسب السكن ورأي الطالبات في أن رفض المجتمع للمرأة هو أحد التحديات التي تواجه عملها السياسي.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أنه 326 طالبة أي ما يعادل نسبة 65% من مجموع حجم العينة يقلن أن رفض المجتمع للمرأة هو ما يمنعها من العمل السياسي. 157 طالبة أي ما يعادل نسبة 48% تسكن في الحي الجامعي، مقابل 150 منهن أي ما يعادل نسبة 46%، تسكن مع الوالدين، و 08 طالبات أي ما يعادل نسبة 2% تسكن عند الأقارب و 11 طالبة أي ما يعادل 4% لهن سكن خاص.

مقابل 174 طالبة أي ما يعادل نسبة 35% من المجتمع المدروس تعلن أن رفض المجتمع للمرأة لا يمنع عملها في السياسة. فالطالبات وكما سبق الذكر باختلاف سكنهن إلا أنهن يؤكدن وبنسبة عالية على أن رفض المجتمع للمرأة يمنع عملها في السياسة.

فالمراة العملة في السياسة تعتبر منبوذة في المجتمع وهذا لما لهذا الأخير من مميزات: فهو يقتصر على الرجال لأنه يتطلب أمورا كثيرة كاجتماعات إلى وقت متأخر، بالإضافة إلى الاختلاط بمختلف الفاعلين الاجتماعيين.

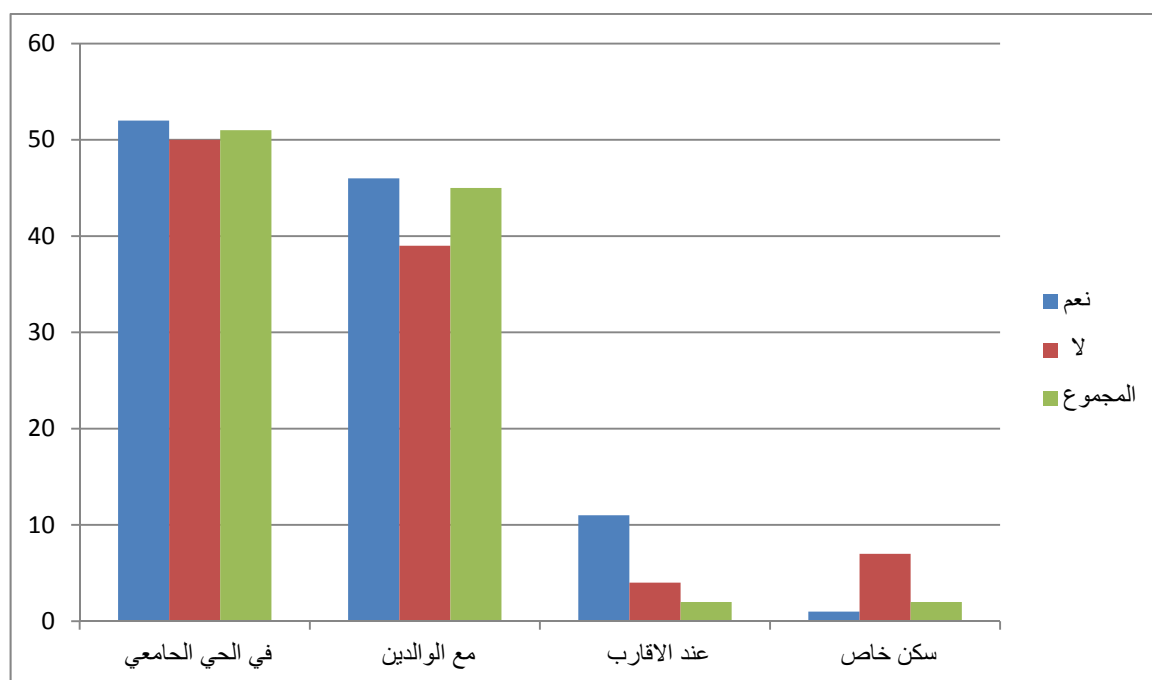
ففي المجتمعات العربية المسلمة تسود فكرة أن مكان المرأة هو المنزل حسب تعبير أحد المبحوثات: "المرأة ملكة داخل منزلها وخادمة إذا ما خرجت منه". لذلك فعلى المرأة أن تعمل في مجال معينة تكون فيها محترمة كزوجة، كأم...، أما المجال السياسي فهو للرجل فكل امرأة دخلت هذا المجال فقدت احترام المجتمع لها وأصبحت كما قالت المبحوثات "مسترجلة" أي أنها " المرأة الرجل" هذا المفهوم الجديد الذي يطلقه أفراد المجتمع على كل امرأة تطاولت في نظرهم على العادات والتقاليد والعرف وحتى على الدين.

فالمجتمع لا يعترف بأهلية المرأة ولا بقدراتها ولا بإمكانياتها ولا حتى بحقوقها الطبيعية، وإنما يعترف بنظرة العادات والتقاليد والمفاهيم الخاطئة الموروثة عبر العصور لها، لذلك فهو دائما يقيدتها وبذلك يكون من أهم التحديات التي تواجه عملها السياسي.

الجدول (34): توزيع أفراد العينة حسب السكن ورأي الطالبات في أن رفض الرجل لحقيقة

قدرة المرأة على العمل السياسي من التحديات التي تواجه عملها في المجال السياسي.

المجموع	سكن خاص		عند الأقارب		مع الوالدين		في الحي الجامعي		رأي الطالبات
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
326 65%	%1	04	%1	50	46	176	%52	196	نعم
174 35%	%7	80	%4	50	39	47	%50	59	لا
500 100%		12		10		223		255	المجموع
		2%		2%		45%		51%	



الشكل (24) يوضح توزيع أفراد العينة حسب السكن ورأي الطالبات في أن رفض الرجل

لحقيقة المرأة على العمل السياسي من التحديات التي تواجه عملها في المجال السياسي.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ من مجموع 500 طالبة 381 طالبة أي ما يعادل

76% يقلن بأن رفض الرجل لحقيقة قدرة المرأة على العمل السياسي هي التحديات التي

تواجهها في عملها السياسي . 196 طالبة أي ما يعادل نسبة 52% تسكن في الحي

الجامعي و176 طالبة أي ما يعادل نسبة 46% تسكن مع الوالدين، و5 طالبات أي ما

يعادل نسبة 1% تسكن مع الأقارب، و4 طالبات أي ما يعادل نسبة 1% لهن سكن خاص

مقابل 119 طالبة أي ما يعادل نسبة 24% من مجموع 500 يقلن العكس

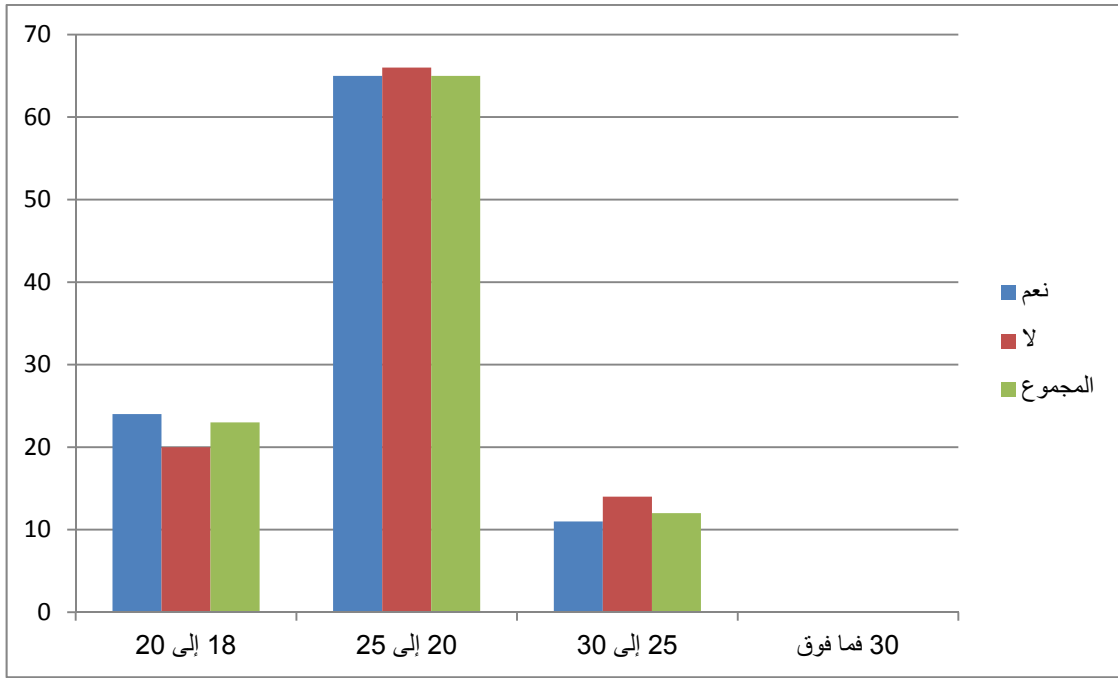
فالتالبات أجمعن بنسبة 76% على أن رفض الرجل لحقيقة قدرة المرأة على عملها السياسي هي من التحديات التي تواجهها فموقف الرجل من المرأة في كل المجتمعات باختلاف ثقافتها ودياناتها يكاد يكون واحداً، حيث هناك دائماً نوع من الحساسية بين الجنسين الرجل والمرأة. خصوصاً في الدول العربية المسلمة والتي منها الجزائر. فرجل عرف عبر العصور بسعيه الدائم إلى تقييد المرأة وإلى استعبادها بشكل أو بآخر إن لم نقل تدينها، فالمرأة عرفت عبر العصور بعملها مع الرجل وسعيها للمحافظة على الأسرة وتربية الأولاد ومنها بناء المجتمع، ويتطور دورها داخل المجتمع سعت وبكل جهد وكفاءة إلى العمل في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية لكنها دائماً كانت تجد نفسها في مواجهة مع العادات والتقاليد والفهم الخاطئ لمختلف المسائل التي تمس وجودها ككيان فعال في المجتمع ووراء كل هذا، كان يقف الرجل، كأب، كزوج أو كرجل دين أو كالمشرع ... فالمرأة كانت ولا تزال ملك الرجل الذي لم يفهم لحد الآن أنه بحاجة إليها لمواكبة مسيرة التنمية الاجتماعية ومنها السياسية بوجه خاص.

فالمسألة إذا ليست في قدرة المرأة وإنما في حقيقة إقناع الرجل بقدراتها واعترافه بدورها الفعال في بناء المجتمع وفي إرساء دعائم النظم الاجتماعية العامة.

الجدول (35): يوضح توزيع أفراد العينة حسب السكن ورأي الطالبات في أن تكون

المساهمة في تطبيق قوانين جمهورية سبب في عمل المرأة من أجل تطوير الدولة.

المجموع	لا		نعم		رأي الطالبات السكن
	النسبة	التكرار	النسبة	تكرار	
111 23%	20%	35	24%	76	(18 إلى 20)
327 65%	66%	117	65%	210	(20 إلى 25)
58 12%	14%	24	11%	34	(25 إلى 30)
04 0%	0%	01	0%	03	30 فما فوق
500 100%		177 35%		323 65%	المجموع



الشكل (25) يوضح توزيع أفراد العينة حسب السكن ورأي الطالبات في أن تكون المساهمة

في تطبيق قوانين جمهورية سبب في عمل المرأة من أجل تطوير الدولة.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن 323 طالبة أي ما يعادل نسبة 65% من مجموع

الصيغة يقلن بحقيقة أن تطبيق قوانين الجمهورية سبب في مساهمة المرأة في العمل من أجل

تطور الدولة. مقابل 177 طالبة أي ما يعادل نسبة 35% يقلن العكس. فالتالبات يرين أن

سوء تطبيق إن لم نقل عدم تطبيق قوانين الجمهورية هو الذي يقف أمام عمل المرأة في

تطوير الدولة وذلك من خلال عملها في مختلف مؤسسات الدولة وتقلدها لمناصب عليا

فيها. فالمرأة رغم ترسانة القوانين التي جاءت مؤخرا لدعم عملها السياسي إلا أنها لا تزال

تعاني من احتكار الرجل لهذا المجال، فالقانون معها والمجتمع ضدها،

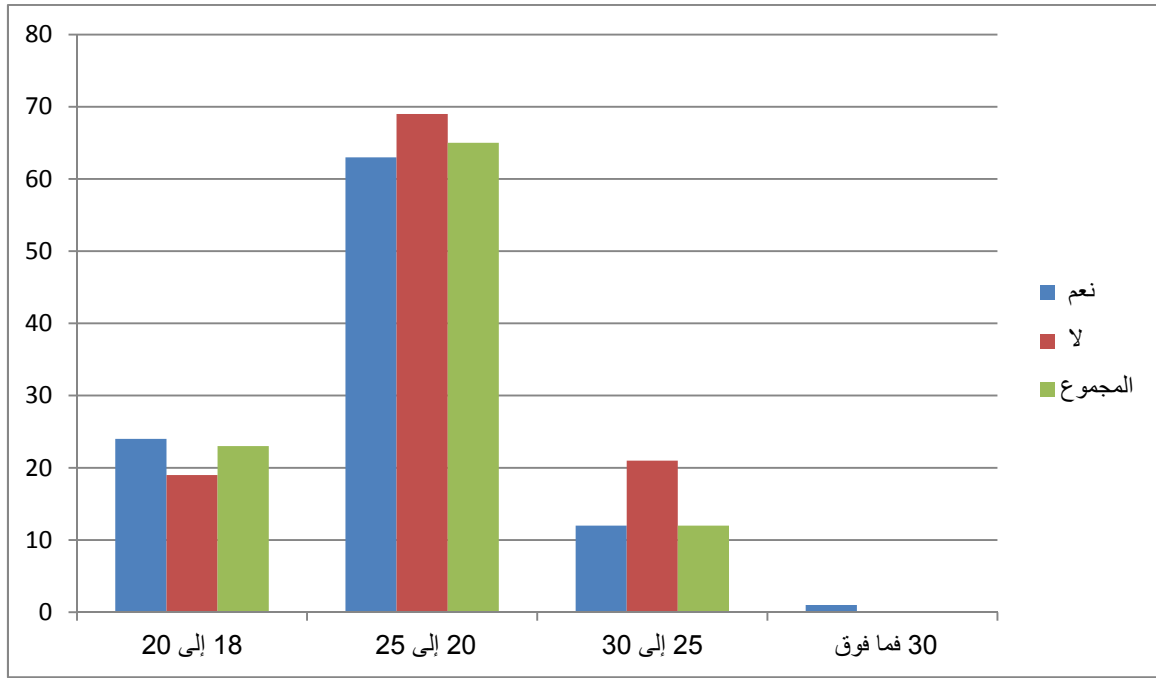
لأن هذا الأخير لا يزال مرتبط بالعادات والتقاليد البالية التي تعمل بشكل أو بآخر لعدم الاعتراف بجدارة المرأة وقدرتها على العمل في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية. فمعاناة المرأة من السلطة الذكورية تنبثق من احتكار الرجل لمسؤوليات الحياة العامة: بداية من الأسرة وصولاً إلى الدولة وذلك بوقوفه أمام القانون الذي جاء لينصف المرأة في عملها السياسي. فرجل أبا كان أو أخاً أو زوجاً أو حتى ابن يمنع المرأة أن تكون فاعلة في الحياة الاجتماعية بصفة عامة والسياسية بشكل خاص لا شيء إلا لأنه يخاف مما يقوله المجتمع عنه.

الجدول (36): يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن ورأي الطالبات في أن يكون محاربة

الفهم الخاطئ لقدرة المرأة سبب في مساهمتها وعملها من أجل تطوير الدولة.

الجانب الميداني

المجموع	لا		نعم		رأي الطالبات السكن
	النسبة	التكرار	النسبة	تكرار	
111 23%	%19	38	%24	73	- 18 إلى 20 -
327 65%	%69	140	%63	187	- 20 إلى 25 -
58 12%	%21	22	%12	36	- 25 إلى 30 -
04 0%	0%	01	% 1	03	30 فما فوق
500 100%		201 %40		299 %60	المجموع



الشكل (26) يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن ورأي الطالبات في أن يكون محاربة

الفهم الخاطئ لقدرة المرأة سبب في مساهمتها وعملها من أجل تطوير الدولة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن 299 طالبة أي ما يعادل نسبة 60% من مجموع

العينة يقلن أن محاربة الفهم الخاطئ لقدرة المرأة سبب في مساهماتها وعملها من أجل

تطوير الدولة، مقابل 201 طالبة أي ما يعادل نسبة 40% يقلن العكس. فالتالبات أجمعن

على أنه يمكن لمحاربة الفهم الخاطئ لقدرة المرأة يساهم في عملها من أجل تطوير الدولة

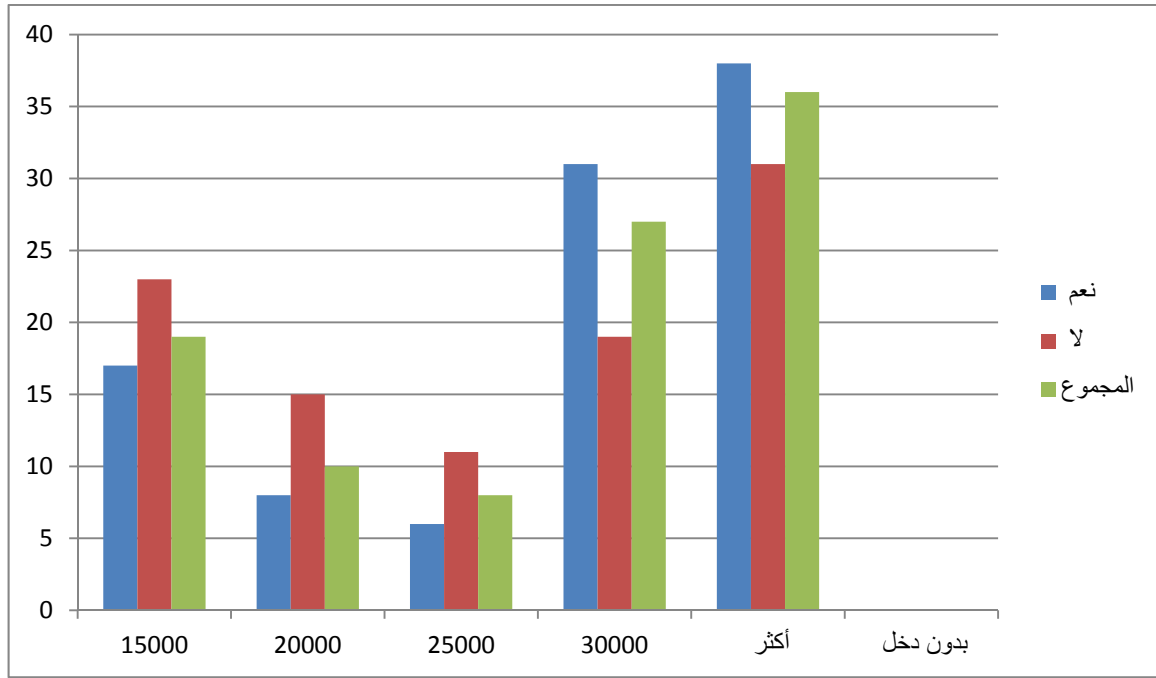
وهذا يؤكد ما جاء سابقا ارجع الجدول (24)

فالمراة عانت ولا تزال تعاني من الأفكار السيئة التي تقيدھا وتفرض عليها الانعزال والبقاء في مجالات معينة، رغم أن الدولة عملت على إرساء مشاركة المراة في المجال السياسي وذلك بالإضافة إلى أن مساهمة المراة في بناء الدولة وتطويرها لا يكون باقتحامها المجال السياسي فقط و إنما بإشراكها في ميادين صنع القرار في مختلف مؤسسات الدولة. ومنه فمن الضروري الاعتراف بقدرات المراة وإمكانياتها لتكون وراء الرجل إن لم نقل معه في مرحلة بناءه لمختلف مؤسسات الدولة.

الجدول (37): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري ورأي الطالبات في أهلية

المرأة لأن تكون من صناع القرار في الدولة.

المجموع	لا		نعم		رأي الطالبات السكن
	النسبة	التكرار	النسبة	تكرار	
95 19%	%23	38	%17	57	15000
51 10%	%15	25	%08	26	20000
37 8%	%11	19	%6	18	25000
136 27%	%19	32	% 31	104	30000
180 36%	31%	52	%38	128	أكثر
01 0%	0%	01	0%	0	بدون دخل
500 100%		167 33%		333 67%	المجموع



الشكل (27) يوضح توزيع أفراد الصيغة حسب الدخل الشهري ورأي الطالبات في أهلية

المرأة لأن تكون من صناع القرار في الدولة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ 333 طالبة أي ما يعادل نسبة 67% من مجموع العينة يرين أن المرأة مؤهلة لأن تكون من صناع القرار في الدولة، مقابل 167 طالبة أي ما يعادل نسبة 33% من مجموع العينة يقلن العكس. فالتالبات على اختلاف دخلهن الشهري يتفقن على أن المرأة مؤهلة لأن تكون من صناع القرار وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن الطالبة تثق في قدرات المرأة الجزائرية وإمكانياتها لأن تكون مع الرجل في مراكز صنع القرار في الدولة.

فالمرأة حسب المبحوثات اليوم تجاوزت عقبات كثيرة وأصبحت كيان يجب الاعتراف به في بناء مختلف المؤسسات الدولة، فهي الأم والأخت والزوجة، المديرية والوزيرة، والمعلمة،

والطبيبة، والمهندسة، والقاضية... وغيرها من المجالات التي كانت إلى وقت قريب حكرًا على الرجل.

فالتالبات ومن خلال ما لحظناه من إجابتهن عن أسئلة الاستمارة مقتنعات بقدرتهن كنساء الغد على مواجهة التحديات المختلفة التي تمنع إن لم نقل تقيد المرأة اليوم من الوصول إلى أعلى المراكز في الدولة. فالعزم بادي عليهن ولكن يبقى إثبات ذلك في الواقع.

خلاصة الفرضية الثانية:

نلاحظ أن الطالبات الجزائريات أكدن على فكرة أن المرأة وصلت فعلا إلى مراكز صنع القرار في الدولة وهذا لأنه أصبح لزاما على المجتمع أن يحترم الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة باعتبارها النصف المكمل للمجتمع ككل. فالمرأة بمشاركتها في السياسة أصبحت تقوم بواجبها الوطني الذي اقره لها القانون تهدف من خلالها إلى التأثير على اختيار الأشخاص في الحكومة، أو الإجراءات والأعمال التي تتخذها الحكومة .

فرغم أن مشاركة المرأة في السياسة أصبح واقعا إلا أنه هناك مجموعة من التحديات والعراقيل تحول بين المرأة وعملها السياسي، والتي منها رفض المجتمع لأهليتها ولحقيقة قدرتها على العمل السياسي.

كما أكدت الدراسة على رفض الرجل لحقيقة قدرة المرأة على العمل السياسي وهذا لأنها في نظره لا تصلح إلا لوضع الأطفال وتربيتهم ورعاية البيت. كما أنها غير مؤهلة شرعا لتحكم ولأن تكون مثلها مثل الرجل لأن القوامة لرجل شرعا.

كما أن التماطل في تطبيق قوانين الجمهورية من طرف القائمين على مؤسسات الدولة كان سببا لبقاء المرأة على ما هي عليه ولمعاناتها بشكل غير مباشر من دكتاتورية الرجل التي تمثلت في البيروقراطية بكل أنواعها، فنسق القيمي بما

يحتويه من قواعد وثوابت سلوكية، لم يعد يتماشى مع التطورات الاجتماعية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة وصار يشد المرأة إلى الوراء ويجعلها تتخلف عن ركب الحضارة

الخاتمة

اساس كل دراسة اكااديمية هو الجانب الميداني فيها فما نصل اليه من نتائج هو ما يحدد قيمة الدراسة ككل. استخلصنا من دراستنا بعد الانتهاء من عرض وتحليل

البيانات التي تم جمعها بالاعتماد على تقنية الاستمارة المدعمة بالملاحظة من اجل الوصول إلى حقيقة الخطاب السياسي الرسمي والمشاركة السياسية للمرأة ومنها للطالبة الجزائرية، لا حظنا أن الطالبات الجزائريات يشاركن في السياسية بالانتخاب وذلك بنسبة مقدرة ب 89% من المجموع الكلي للعينة.

وهذا ما يوضحه الجدول رقم 03 كما انه لوحظ كذلك مشاركة الطالبات بالانضمام إلى التنظيمات بمختلف أنواعها وهذا ما يوضحه الجدول رقم 04. فالطالبات فضلن أسهل الطرق للمشاركة في السياسة لا لشيء سوى لفرض وجودهن في المجتمع، فبمشاركة الطالبة في السياسة ومن خلالها مشاركة المرأة نكون قد وصلنا إلى مرحلة اختبار فروض الدراسة.

الفرضية الأولى:

"الخطاب السياسي الرسمي يساهم بشكل كبير في إرساء دعائم المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر".

أظهرت البيانات المتحصل عليها بعد جمع الاستمارة وتقريراها أنه من حق المرأة أن تساهم في العمل السياسي وذلك بمشاركتها في مختلف الفعاليات الاجتماعية. فالطالبات أكدن على ضرورة عمل المرأة وبضرورة انتمائها إلى تنظيمات المجتمع المدني، كما أنهن أكدن على ضرورة تحديها لظروف الحياة من أجل إثبات وجودها ككيان يؤثر ويتأثر بالمجتمع، بالإضافة إلى خروجها للانتخاب وهذا انطلاقاً من كونه واجب وطني.

كما أنهن أكدن على حتمية تقلد المرأة لمناصب عليا في الدولة لأنها تمثل الأغلبية في المجتمع، ومن جهة أخرى لاحظنا تناقض في رأي الطالبات خاصة في مسألة رأيهن في ترشيح المرأة لمناصب هامة في مواقع صنع القرار (السلطة) - هذا ما يظهر في الجدول رقم 09. فالمرأة في الجزائر لا طالما ناضلت من أجل قضايا المرأة ومن أجل إدماجها في الحياة السياسية ولكن اتضح أنها هي التي تمنع شقيقاتها للوصول إلى السلطة وهذا لأسباب مختلفة لا يمكن التطرق إليها إلا بدراسة أخرى.

فرغم أن الطالبات أكدن على دعم الخطاب السياسي الرسمي للمشاركة السياسية للمرأة بفرض قوانين جديدة - كنظام الكوتا- أو بسن أخرى- كقانون

التحرش بالنساء-، وتعديل البعض منها - تعديل قانون الأسرة-، إلا أن المرأة بقيت حبيسة النظرة التقليدية لها وفهم الرجل النمطي لدورها، إذ لا يزال شائعاً في المجتمع أن عمل المرأة الأساسي هو الحمل والولادة وتربية الأطفال، فعدم اهتمام النساء بالسياسة كما يقول "دفرجيه": أمر متوقع لان البيئة السوسيو الثقافية التي تنشأ فيها لا تشجع على تنمية شخصية قادرة علة مجابهة عالم السياسة¹.

فالمراة إذا تشارك في السياسة رغم عدم تشجيع الرجل لها من جهة وعدم تشجيع المراة لنفسها من جهة أخرى. فالطالبات يؤكدن بشكل قاطع على دعم الخطاب السياسي الرسمي للمشاركة السياسية للمراة وحرصه على تفعيل هذه المشاركة بشكل أو بآخر إلا أن الحياة السياسية للمراة تبقى حبيسة الأحكام الخاطئة التي دورها تسيطر على النسيج الاجتماعي مما يؤدي إلى عزوف شريحة كبيرة من النساء من مختلف الفئات الاجتماعية على المشاركة في السياسة إن لم نقل العمل في المجال السياسي .

من كل ما سبق نصل إلى حد القول أن رغم آراء الطالبات التي كانت متباينة من جهة ومنتقارية من جهة أخرى إلا أنه تم التأكيد على أن الدولة أحرزت تقدماً

¹ - Mourice Duverger. **Sociologie de la politique.u.s.puff**. Thémis paris.1973.p 95.

ملحوظا في تطوير دور المرأة وذلك من خلال خطابها الرسمي الذي حرص على أن تشغل المرأة مساحة كبيرة في مجال التعليم والإنتاج والإدارة... الخ، ولم يقف الأمر على ذلك فقط وإنما تعداه إلى العمل السياسي، حيث انه في المدة الأخيرة عمل على تأكيد مشاركتها كعنصر فعال في العملية السياسية من جهة، وأثبت حقها في تقلدها لوظائف عليا في هرم السلطة من جهة أخرى.

فالمراة الجزائرية إفتكت حقها في المشاركة السياسية عن جدارة، هذا الحق الذي أصبح مدعم بنصوص قانونية تؤكد حقيقة قدرة المرأة على العمل ومنه لمشاركة في السياسة رغم صعوبة تطبيق ذلك في الواقع بشكل فعلي، من هذا المنطلق يمكننا القول أن هذه الفرضية صادقة.

الفرضية الثانية:

"المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر تمثلت في وصولها لمراكز صنع القرار في الدولة".

بعد تحليل النتائج المتحصل عليها وبعد عرضنا لنتائج الفرضية الأولى نلاحظ أن الطالبات الجزائريات أكدن على أن المرأة الجزائرية تشارك في السياسة بشكل

أو بآخر، ولكنها في نفس الوقت لا تزال تعاني التهميش والإقصاء من طرف الرجل من جهة، والمجتمع من جهة أخرى، فرغم الترسنة القانونية التي تدعمها إلا أنها لم تتمكن من ولوج عالم السلطة بكل ما تحمله الكلمة من معنى. فهي الوزيرة وهي القاضية وهي الجنرالة (في الجيش)...، ولكنها لن تكون يوماً رئيسة. فالطالبات يؤكدن على فكرة أن المرأة وصلن فعلاً إلى مراكز صنع القرار في الدولة وهذا لأنه أصبح لزاماً على المجتمع أن يحترم

الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة باعتبارها النصف المكمل للمجتمع ككل.

فالمرأة بمشاركتها في السياسة أصبحت تقوم بنشاطات قانونية تهدف بشكل أو بآخر من خلالها إلى التأثير على اختيار الأشخاص في الحكومة، أو الإجراءات والأعمال التي تتخذها الحكومة .

فرغم أن مشاركة المرأة في السياسة أصبح واقعا إلا أنه هناك مجموعة من التحديات والعراقيل تحول بين المرأة وعملها السياسي، والتي منها رفض المجتمع لأهليتها ولحقيقة قدرتها على العمل السياسي.

كما أكدت الدراسة على رفض الرجل لحقيقة قدرة المرأة على العمل السياسي وهذا لأنها في نظره لا تصلح إلا لوضع الأطفال وتربيتهم ورعاية البيت. كما أنها غير مؤهلة شرعا لتحكم ولأن تكون مثلها مثل الرجل لأن القوامة لرجل شرعا.

كما أن التماطل في تطبيق قوانين الجمهورية من طرف القائمين على مؤسسات الدولة كان سببا لبقاء المرأة على ما هي عليه ولمعاناتها بشكل غير

مباشر من دكتاتورية الرجل التي تمثلت في البيروقراطية بكل أنواعها، فنسق القيمي بما يحتويه من قواعد وثوابت سلوكية، لم يعد يتماشى مع التطورات الاجتماعية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة وصار يشد المرأة إلى الوراء ويجعلها تتخلف عن ركب الحضارة فمن هذا المنطلق نصل إلى حد القول أن الفرضية تحققت بشكل جزئي أي ما يساوي نسبة 50% والباقي يبقى أن تثبته المرأة في الساحة السياسية مستقبلاً

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

1. أحمد جمال الظاهر: المرأة في دول الخليج، دراسة ميدانية، منشورات السلال، الكويت، 1982.
2. أحمد السيد سميرة: علم اجتماع التربية، دار الفكر العربية، ط1، القاهرة، 1992.
3. أحمد شبشوب: علم التربية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1997.
4. أحمد حمدي، الخطاب الإيديولوجي الجزائري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2001.

5. أحمد عبد السلام زهران: علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، 1984.
6. أحمد علي محمد: أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ج3، 1986.
7. أرقيل برم وستانتون ويلو: التنشئة الاجتماعية بعد الطفولة، ترجمة: الزغل علي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1982.
8. اسماعيل علي السعد: المجتمع والسياسة، دراسة نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983.
9. أنيسة بركات: نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
10. أحمد طالب، منهجية إعداد المذكرات والرسائل الجامعية، دليل الباحث، وهران، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط 6، 2009.
11. أمحمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي - القوة، الدولة -، دار المعرفة الجامعية، ج2، الإسكندرية، 1977.
12. إبراهيم أبرش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق، ط1، 1998.
13. إحسان محمد حسن، علم الاجتماع السياسي، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2005.

14. ايدجار فور وآخرون: تعلم لتكون، تر: حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
15. بارعة النقشيدى. المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2001.
16. البهي الخوري: الإسلام وقضايا المرأة المعاصرة، دار العلم، الكويت، بدون طبعة، 1984.
17. التبع أبو زهر: تنظيم الإسلام للمجتمع، دار الفكر العربية، 1969.
- 18.
19. ت، مونيك، ببيتز: تطور الوضع النسوي من بداية الحضارة إلى يومنا هذا، تر، هنوبيت عبودي، دار الطباعة، بيروت، 1979.
20. حسن بن عبد الله آل الشيخ: المرأة كيف عاملها الإسلام، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1990.
21. حنان عبد الحميد العناني: الطفل والأسرة والمجتمع، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
22. حسن ملحم: التحليل الاجتماعي للسلطة، منشورات دحلب، الجزائر، 1993.
23. حسن صعب، علم السياسة، دار العلم للملايين، ط1، بيروت.

24. حياوي نورة، بن علي: حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي والقانون الداخلي، ط2، دار هومة، 2006.
25. خالد حامد، مدخل إلى علم الاجتماع، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، ط1، 2008.
26. خليل أحمد خليل: العربية وقضايا التغيير، بحث اجتماعي في تاريخ قهر النساء، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط3، بيروت، 1985.
27. دلال القاضي محمود البياتي، منهجية و اساليب البحث العلمي تحليل البيانات باستخدام SPSS. دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2008.
28. دلال ملحسة استيتية، التغيير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
29. دومنيك مانغونو . المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، ط1، 2008، ص 38.
30. رابح بوحرش . اللسانيات و تحليل النصوص . علم الكتب الحديث . ط1 . الأردن، 2007.
31. رابح تركي: التعليم القومي والشخصية الوطنية 1931- 1956 دراسة تربوية للشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1957.
32. رابح كمال لعروسي، المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر، دار قرطبة، الجزائر، 2007.

33. رثيفة شيلق، المرأة العربية والمشاركة السياسية، دراسات عربية، 1976.
34. رشاد علي عبد العزيز موسى: سيكولوجية الفروق بين الجنسين، مؤسسة مختار ودار عالم للمعرفة، بدون طبعة.
35. رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط1، الجزائر، 200
36. الرفاعي أنور: الإسلام في حضارته ونظمه الإدارية والسياسية والأدبية والاجتماعية، والإقتصادية والفنية، دار الفكر، دمشق، 1982، ط2.
37. رعد حافظ سالم: التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي، دار وائل للنشر، عمان، 2000
38. ر. م. ماكيفرش، ش بيرج: المجتمع، الجزء الأول، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، 1971.
39. زيدان عبد الباقي، قواعد البحث الاجتماعية، مطبعة السعادة، ط 3، مصر، 1980.
40. زين العابدين درويش: علم النفس الاجتماعي، أسسه وتطبيقاته، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.
41. سعيد سبعون، حفصة جرادي، الدليل المنهجي في اعداد المذكرات ورسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصة للنشر، 2012.
42. شعبان الظاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، دار المصرية اللبنانية، ط2، 2001.

43. صادق الأسود: علم الاجتماع السياسي - أسسه وأبعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1991.
44. صادق الأسود: الرأي العام والإعلام، مطبعة التوجيه المعنوي، بغداد، 1999.
45. صحراوي بن شيخة وآخرون، التسويق السياسي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011.
46. عاطف أحمد فؤاد، علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1995.
47. عامر مصباح، علم الاجتماع الرواد والنظريات، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2005.
48. عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977.
49. عبد الكريم الصمصافي: جهاد المرأة الجزائرية وتضحيتها الكبرى في ولاية سطيف (1954-1962)، مديرية ومكتبة المجاهدين، ولاية سطيف، 1997.
50. عبد المجيد البدوي، الأساليب التطبيقية لتحليل وإعداد البحوث العلمية مع حالات دراسية باستخدام برنامج SPSS، دار الشروق، الأردن، 2009.
51. عبد المجيد البصير: موسوعة علم الاجتماع، دار الهدى، الجزائر، 2010.
52. عبد الهادي جوهرى: أصول المجتمع السياسي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1996.

53. علي الصهاوي، مدخل في علم الاجتماع السياسي، مكتبة النهضة الشرق، القاهرة، 1990.
54. علي عبد الرزاق جبلي: الاتجاهات الأساسية في نظرية الاجتماع، دار المعرفة، القاهرة، 1999.
55. عمار بوضياف، قانون الانتخابات، جسر للنشر والتوزيع، ط1، 2012.
56. عمر اوكان، اللغة والخطاب، إفريقيا الشرق، المغرب، 2001.
57. عمر يحيوي: الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، دار هومة، 2003.
58. عواطف أبو العلا: التربية السياسية للشباب ودور التربية الرياضية، دار النهضة للطباعة والنشر، القاهرة.
59. عبدالغفار رشاد. دراسات في الاتصال. مكتبة نهضة الشرق . القاهرة. 1974.
60. غي وجيه: مدخل علم الاجتماع العام، الفعل الاجتماعي، ترجمة: مصطفى الدندشلي، ط1، بيروت، 1983.
61. فاطمة المرنيسي: الحريم السياسي، النبي والنساء، تر: عبد الهادي عباس، دار الحصاد، ط3، سوريا.
62. فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط2، بيروت، 1980.

63. لنين وآخرون: المرأة والإشترابية، تر: جورج طرابلسي، منشورات دار الأدب، ط3، بيروت، 1979.
64. ليلي الصباغ: المرأة في التاريخ العربي قبل الإسلام، دمشق، 1975.
65. محمود عكاشة، لغة الخطاب السياسي، دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال، دار النشر للجامعات، ط1، مصر، 2005.
66. محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي (ميدانه وقضاياها)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، الجزائر.
67. محمد علي محمد، دراسات في علم الاجتماع السياسي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1975.
68. محمد علي محمد، مقدمة في البحث الاجتماعي، النهضة العربية، بيروت، 1983.
69. محمد مصطفى زيدان: علم النفس الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1968.
70. محمد الأمين ولد سيدي باباه: مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط ()، 2005.
71. مصطفى الخشاب: دراسات في الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981.

72. محمد جميل بهيم: المرأة في الإسلام وفي الحضارة الغربية، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1980.
73. محمد عزة دروزة: المرأة في القرآن والسنة، مركزها في الدولة والمجتمع وحياتها الزوجية المتنوعة واجباتها وحقوقها وآدابها، دار الطليعة، بيروت، 1967، بدون طبعة.
74. محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2000.
75. محمد الغريب عبد الحكيم، البحث العلمي التصميم والمناهج والإجراءات، ب ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1982.
76. مورسيدانجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات علمية، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصة، للنشر، الجزائر، ط2، 2010.
77. موريس انجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية - تدريبات علمية، دار القصة للنشر، ط2، 2008.
78. مولاي ملياني بغدادي: حقوق المرأة في التشريع الإسلامي، قصر الكتاب، الجزائر.
79. نبيل رمزي: علم الاجتماع المعرفة الإيديولوجية والوعي الاجتماعي، دار الفكر الجامعي، ط1، 1992، الإسكندرية.
80. نادي بن سادون: حقوق المرأة منذ البداية حتى أيامنا، عويدات للنشر والطباعة، لبنان، 2001.

81. ناصر جابي: لماذا تأخر الربيع العربي، منشورات الشهاب، الجزائر، 2012.
82. نوال السعداوي: الوجه العاري للمرأة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1988.
83. الهادي خالدي، عدي عبد الحميد، المرشد في المنهجية وتقنيات البحث العلمي، دار الطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1996.
84. هيفاء فوزي الكبرة: المرأة والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية، دراسة ميدانية لواقع المرأة العاملة في سوريا، دار طلاس للدراسات والترجمة، والنشر، ط1، 1987.

المراجع باللغة الفرنسية:

85. ChristionBoylon . « Sociolinguistique Société .Langue discours ». Nathan. Université .1996.
86. Meynoud (j). Lancelot (A). La pariticipation des francais a la politique. PUF. Paris 1961.
87. Guy Rocher:Introduction la sociologie generale. Le changement social. Ed.HMH. Paris 1968.
88. Megherbl /A/ : La culture et personnalite dans la societealgerienne. De Massinissa a nos jours. ENAL. OPU. Alger 1986.
89. CLAUSE ARNOLD:Initiation aux science de léducation. Ed. lirge. Elgique. 1967.
90. Beaudoi Alain. Sociologie de lécole. Ed durard Paris. 1981.
91. (A)BOUZIDASNED:L'idéologie de l'instituteur. Alger. 1976

92. ROIJG CHALES:La socialisation politique des enfants. Armond colin et f. billon. Paris.
93. Piette A. Monique: La condition féminine à travers les ages. Ed. France. Empire Paris. 1974.
94. F,Engels:Origine de la famille et de la propriété privée et de l'Etat. Ed. Sociale. Paris. 1972.
95. Sullerot Evelyne: histoire et sociologie du travaial. Ed gouthier. Paris. 1971.
96. Mathaei Julie /A/. Histoire economique des femmes aux Etat- unis. Ed. l' age d' homme. Lausanne. Suisse 1985.
97. KouaAuci(Ali): Normes familiales islamiques et fécondité en jordanie. En indanésie et en Pakistan. Edition. S. ajonvier 1983.
98. (S) RAMAZI ABADIR: La femme au maghreb et au machrek. Action et rélité. Alger. 1986.
99. Cadi Mostafa (M):l'image de la femme Algérienne pendant la guerre (1954- 1962) a partir de textes paralitteraires et litteraires d. c. a université d'Alger. 1978.

100. LHACHMI BERRADY et d'autres: La formation des Elites politiques maghrébines tom xix. Paris. 1993.
101. AMRANE DJAMILA: Les femmes algériennes dans la guerre. Préface de pierre vidalnaquet. Paris. 1991.
102. SAL FATIMA ZOHRA: Mouvement national et question féminine des origines a la veille de la guerre de libération nationale. Etude et recherche sur les femmes Alériennes. Université d'oran. Institut de droit des sciences administrative. N11. 1984.
103. Madeline Grawitz, Méthode des sciences sociales, 10^{eme} ED, palloz Delta, Paris, 1996.
104. Mourice Duverger. Sociologie de la politique. u.s.puff. Thémis paris. 1973.

الرسائل الجامعية والمذكرات:

1. امغار فاطمة الزهراء: المرأة والرهان الديمقراطي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة الجزائر، 2001 - 2002.

2. بادي سمية: المرأة والمشاركة السياسية التصويت، العمل الحزبي، العمل النيابي،
مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع والتنمية، كلية العلوم الإنسانية
والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005.
3. تاج عطاء الله: عمل المرأة في التشريع العمل الجزائري والاتفاقيات الدولية للعمل،
مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،
1999-2000.
4. تركية ديب: صورة المرأة الجزائرية من خلال عينات في الصحافة المكتوبة،
شهادات الدراسات المعمقة في علم الاجتماع، إشراف بن نون محفوظ، جامعة
الجزائر،
5. خيذر جميلة: مشاركة المرأة الجزائرية في المجال السياسي، دراسة ميدانية على
عينة من الأحزاب، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة الجزائر، 2000-2001.
6. كحالة رضا عمر: المرأة في القديم والحديث، سلسلة بحوث اجتماعية، (08-10)
مؤسسة الرسالة، بيروت، ط، 1982.

الديساتير والقوانين:

1. المرصد الوطني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي 1994 - 1995.
2. موسى بودهان: الديساتير الجزائرية (63 - 76 - 89 - 96 مع تعديل 2008)،
كلبيك للنشر، 2008.
3. المرسوم الرئاسي رقم 96- 438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996: يتعلق بإصدار
نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، (ج. ر العدد
76، الصادرة بتاريخ 08 ديسمبر 1996).
4. المادة معدلة بموجب المادة 12 من القانون رقم 08 - 19 الصادر في ج. ر رقم
63 بتاريخ 16 نوفمبر سنة 2008.

المجلات:

1. ميسوم الغنوم، المرأة والشأن العام. المجلة العربية لعلم الاجتماع عدد 19، مركز
دراسات الوحدة العربية، 2012.

2. الزواوي بغورة، بين اللغة والخطاب والمجتمع - مقارنة فلسفية إجتماعية، وهران، مجلة إنسانيات، مراكز البحث في الإنثروبولوجية الإجتماعية والثقافية، العدد 17-18 ماي ديسمبر 2002.
3. عبد الله النعيمي: التنشئة الإجتماعية، مجلة الدعوة الإسلامية، العدد 15، 1988.
4. حزب جبهة التحرير الوطني: منبر التنمية، مجلة الإتحاد الإجتماعيين والإقتصاديين الجزائريين، عدد خاص بالتشغيل، عدد 07، 1987.
5. علي سالم، الوعي السياسي بين الفرد و الجماعة، مجلة الفكر العربي، العدد 74، 1999.
6. مجلة رسالة التضامن: وزارة التضامن الوطني والعائلة، العدد 01، جوان 1998.
7. مجلة المستقبل العربي، المرأة العربية بين التقليد والتجديد، العدد 10، 1990.

المقالات:

1. مريم عبد القادر السباعي: الإسلام اعترف بإنسانية المرأة والشريعة أعطتها حقها، مقال لمحمود بيومي، جريدة الشرق الأوسط، العدد 45-62-63 / 01 / 1996.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة مستغانم
كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية
قسم علم الاجتماع
تخصص علم الاجتماع السياسي

بعد التحية و السلام اشكركم على منحي جزاء من وقتكم و بعد: انا الطالبة الباحثة بقدوري حورية بصدد تحضير اطروحة لنيل شهادة دكتراه في علم الاجتماع السياسي تتناول موضوع " الخطاب السياسي الرسميو المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر . الطالبة الجامعية نموذجا . نعلمكم ان المعلومات التي ستدلون بها لن تستغل الا لاجراض علمية و ستساهم هذه الدراسة في فهم مجموعة من المواضيع السوسيو سياسية في المجتمع الجزائري .

ملاحظة :

_ الرجاء قراءة كل عبارة بعناية ثم الاجابة عليها بوضع الرمز في الخانة المناسبة مع العلم انه لا توجد اجابة صحيحة و اخرى خاطئة المهم هو مدى تطابق الاجابة المختارة معرايك الشخصي .

لا داعي لذكر الاسم

شكرا

1_ السن:

2_ التخصص: ادبي علمي

3- الكلية:

4- لغة الدراسة: عربية فرنسية

5- سنة الدراسة: السنة 1 السنة 2 السنة 3 السنة 4

الاولى ماستر الثانية ماستر

6- منطقة السكن: الريف المدينة

7- مهنة الاب:

8- مهنة الام:

9- ما هو الدخل الشهري للعائلة: 15000 20000 25000

30000 اكثر

10- هل لك دخل خارج المنحة الدراسية؟ نعم لا

11- هل تعملين؟ نعم لا

12- ما هو نوع العمل؟

13- هل لك هاتف ذكي؟ نعم لا

14- ما نوعه؟

15- هل تسكنين في : الحي الجامعي مع الاولياء سكن خاص عند الاقارب

16- هل لديك غرفة خاصة ؟ نعم لا

17- هل غرفتك مجهزة بتلفاز ؟ نعم لا

18- هل هو مرتبط ببلبرابول؟ نعم لا

19- مانوع البرامج التي تشاهدينها؟ افلام مختلفة منوعات اخبار

حصص خاصة بالسياسة حصص ترفيهية حصص تثقيفية

اخرى حديدها

20- هل انت مرتبطة بشبكة الإنترنت نعم لا

21- هل استعمالك للانترنت يكون : لقراءة جريدة للإطلاع على بريدك الالكتروني

للحصول على معلومات للدراسة للإطلاع على كل

جديد لمواكبة كل جديد في السياسييه

اخرى حديدها

22- متى تستعملين الانترنت : في الصباح في الظهيرة ليلا

في اوقات الفراغ في نهاية الاسبوع

اوقات اخرى حديدها

23- هل لديك زملاء في مواقع التواصل الاجتماعي؟- فيسبوك نعم لا

نعم لا

- امستغرام

24- هل لك علاقة عبر النت بأي جمعية او تنظيم ؟ نعم لا

25- هل لك جماعة زملاء (شلة) في الدراسة ؟ نعم لا

26- هل تخرجين معهم خارج اوقات الدراسة ؟ نعم لا

27- هل لك اهتمام بتنظيمات الطلابية ؟ نعم لا

28- هل تتضمنين لأي تنظيم منهم ؟ نعم لا

29 - هل سبق وان مارستي أي عمل تطوعي من قبل ؟ نعم لا

30 - هل كان داخل جماعتك؟ نعم لا

31- هل تنتمين لأي جمعية تطوعية ؟ نعم لا

في حالة نعم ما إسمها؟

32 - هل لك بطاقة إنتخاب ؟ نعم لا

في حالة الاجابة بلا لماذا

33 - هل سبق وإن إنتخبت ؟ نعم لا

34 - ماهي اللانتخابات التي شاركت فيها ؟

الرأسية؟ نعم لا

البرلمانية؟ نعم لا

التشريعية ؟ نعم لا

35 - ما رأيك فيما يلي /

معارض تماما	معارض	مؤيد تماما	مؤيد	
				عمل المرأة
				انضمام المرأة الى الجمعيات
				تحديها لظروف الحياة
				الخروج الى الانتخاب
				المطالبة بتقلد مناصب في الدولة
				تعديل الدستور
				عملها في السياسة

لا

36 - حسب رأيك هل المرأة في الجزائر تشارك في السياسة ؟ نعم

37 - حسب رأيك مشاركة المرأة في السياسة هل هي ؟

- مشاركة بالانتخابات ؟ نعم لا

- مشاركة بالانضمام الى تنظيمات المجتمع المدني ؟

نعم لا

- مشاركة بالانضمام الى الاحزاب ؟ نعم لا

38 - حسب رأيك هل المرأة في الجزائر تمتلك الحق لأن تشارك في السياسة ؟

نعم لا

- إذا كان الجواب بـ لا فلماذا؟

- إذا كان الجواب نعم كيف ذلك ؟

39 - هل أنت على إطلاع بالتعديلات الأخيرة لقوانين الجمهورية ؟ نعم لا

40 - ما رأيك في نظام الكوتا (أي نظام تمثل المرأة في المجالس المنتخبة)؟

مؤيدة معارضة

41 - ما رأيك في تعديل قانون الأسرة ؟ مؤيدة معارضة

42 - هل هذه التعديلات فتحت المجال أمام العمل السياسي للمرأة ؟ نعم لا

43 - هل دخلت المرأة الجزائرية في السياسة فعلا ؟ نعم لا

44 - هل يمكن أن نقول أن المرأة الجزائرية تساهم في صنع القرار في الدولة فعلا بعد

التعديلات ؟ نعم لا

- في حالة الاجابة بلا لماذا

45 - حسب رأيك ما الذي يمنع المرأة من ان تكون فاعلة في صنع القرار السياسي ؟

- سلطة الرجل ؟ نعم لا

- العادات والتقاليد؟ نعم لا

- القانون ؟ نعم لا

- العرف نعم لا

- سلطة الدين نعم لا

46 - حسب رأيك ما الذي ساهم في إنفتاح المرأة على مراكز إتخاذ القرار في مؤسسات الدولة؟

- مساندة القانون لها بعد التعديلات الأخيرة؟ نعم لا
- لوعي المرأة الجزائرية بضرورة ذلك؟ نعم
- لكفاحها من أجل المساواة؟ نعم لا
- لتطور المجتمع؟ نعم لا
- أخرى حديدها.....

47 - حسب رأيك ماهي أهم التحديات التي تواجه المرأة في العمل السياسي؟

- رفض المجتمع لها؟ نعم لا
- رفض الرجل لحقيقة قدرتها على العمل السياسي؟ نعم لا
- أخرى حديدها.....

48 - حسب رأيك هل العمل السياسي مقتصر على الرجل فقط؟ نعم لا

- لماذا.....

49 - كيف لنا أن نساهم في تطور المرأة و في عملها من أجل تطور الدولة؟

- بالمساهمة في تطبيق قوانين الجمهورية؟ نعم لا
- بمحاربة الفهم الخاطئ لقدرة المرأة؟ نعم لا
- بالعمل على إثبات أهلية المرأة؟ نعم لا
- 50 - حسب رأيك هل المرأة مؤهلة لأن تكون من صناع القرار في الدولة؟
- نعم لا

كيف ذلك.....